۳۲۰ع
شرح حکمت الاشراق

Sharah Hikmatul
Ashraq

شرح حکمت الاشراق
از معقولات [illegible]

شرح حکمة الاشراق تصنیف علامة
قطب الدین شیرازی مالکه افضل العلما
و اکمل الکملا مولانا [redacted] [illegible]

کتاب شرح حکمة الاشراق علامه شیرازی
در ماه ربیع الثانی ۱۲۷۱ [illegible]
بقیمت [redacted] خرید نموده شد

مالکه و صاحبه [illegible]
سلطان الحکما [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قال مولانا واستادنا افضل الورى قدوة الحكماء المتبحرين سلطان الحكماء المحققين حجة الله على الخلق اجمعين مفخر افاضل الانام مالك ازمة القضاة والحكام قطب الملة والحق والدين ادام الله ظلال جلاله ومتعنا بفضله وافضاله الاشراق بنيلك اللهم والاشواق ولنيلك انت ربنا ورب ما دوننا ونحن عبيدك ما نقوم اياك نروم ولك نصلي ونصوم انت المبداء الاول وعليك المعول منك الرهبوت واليك الرغبوت فاعنا اله العالمين وناظم السموات فوق الارضين على ما امرت وتمم علينا ما انعمت واجعل منتهى مطالبنا رضاك واقصى مقاصدنا ما يعيدنا الى نيل لقائك ونخلص بعزتك عن غسق الطبيعة الى مشاهدة انوارك وطهرنا بقدسك عن رجس الهيولى الى معاينة اضوائك ووفقنا لما تحب وترضى في المبدء والرجعى فلك الحمد في الآخرة والاولى ولك الكمال الذي لا يتناهى والمجد الذي لا يزاحم ولا يباهى وكيف لا وانت وراء ما لا يتناهى بما لا يتناهى وصل على الذوات الكاملة والنفوس الفاضلة ملوك بقاع الانس ورؤساء حظائر القدس وخصص صاحب شريعتنا وهادي طريقتنا محمد واله بافضل صلواتك

وذلك

طول منت نهادن جز ٢

رمس خاک گور جز ٤

دائما كى تحياتك انكى وتى الباقيات الصالحات وصاحب الطول النعيم المجيد
اما بعد فان احوج خلق الله اليه محمود بن مسعود الشيرازى ختم الله له بالحسنى
يقول ان المختصر الموسوم بحكمة الاشراق للشيخ الفاضل والحكيم الكامل مظهر الحقائق
ومبدع الدقائق شهاب الملة والدين سلطان المتألهين قدوة المكاشفين
ابى الفتوح عمر بن محمد السهروردى قدس الله نفسه وروح رمسه المخزون
بالعجائب المشحون بالغرايب وان كان صغير الحجم وجيز النظم فهو كثير العلم عظيم الاسم
جليل الشان واضح البرهان لا نعرف على وجه الارض فيما بلغنا كتابا فى النمط
الالهى والنهج السلوكى اشرف منه واعظم ولا انفس واتم من شانه ان يكتب سطوره
بالنور على خدود الحور ظاهرا وينقش معانيه بقلم العقل على لوح النفس باطنا وهو
حكمة الشيخ واعتقاده وعليه اعتضاده واعتماده فانه خلاصة ما تحقق عنده من المسائل
المبرأة عن الشكوك ونقاوة اذواقه الحاصلة له فى السير والسلوك وبه وصوله الى الله الكريم
وحصوله على ما هو غاية ما يبتغيه من لذة النعيم ولهذا ما يدرجه فى اكثر الكتب والرسائل ويحيل عليه
ما اشكل من المسائل وذلك لاشتماله من الحكمة البحثية على اولاها وانفعها ومن الحكمة الذوقية
على اسناها وارفعها اذ كان رضى الله تعالى عنه مبرزا فى الحكمتين بعيد الغور فيهما لا يدرك
شاؤه ولا يلحق غوره وكيف لا وقد نطق بامور شريفة مكنونة واسرار نفيسة مخزونة
خلا عنها اشارات من سبقه من الحكماء وتلويحات من تقدمه من الاولياء من ذلك
علم عالم الاشباح الذى به تحقق بعث الاجساد بل جميع مواعيد النبوة وخوارق العادات
من المعجزات والكرامات والانذارات والمقامات وغير ذلك من الاسرار
اللاهوتية والانوار القيومية التى لا كشف عنها المقال غير الخيال اذ ليس كل العلوم

يحصل بالقيل والقال بل منهما ما لا يحصل الا بتلطيف السر والتجريد من الاحوال وعلى هذا به
الشيخ الرئيس بلغه الله منتهى مقامات الابرار بحق المصطفين الاخيار في مواضع من الاشارات
وكذا في الشفا والنجاة بقوله تلطف من نفسك وقوله فاحدس من هذا وامثالهما وبالجملة فان
هذا الكتاب هو دستور الغرايب وفهرست العجايب ولا يعرف ذلك الا من تسنم قلال
شواهق هذه الصناعة بحق وجرى في ميدانها اشواطا على عرق وعرف ان لا كل
سوداء تمرة ولا حمراء جمرة وذلك يدل على انه رضي الله تعالى عنه ذو قدم راسخ في الحكمة وتبحر
طويل في الفلسفة وجنان ثابت في الكشف وذوق تام في فقه الانوار لكن حكمته
الخفية والذوقية هي على طريقة الاشراقيين وهي التي قررها واخرجها الصدر الاول من
الحكماء الذين هم من جملة الاصفياء من الانبياء والاولياء كاغاثاذيمون وهرمس وانباذ
قلس وفيثاغورس وسقراط وافلاطون وامثالهم ممن شهدت افاضل الامم السالفة
بفضلهم واقرت امائل الملل التي انفة بتقدمهم وذلك لتشبههم بالمبادي وتخلقهم باخلاق
الباري بتجردهم عن المادة من جميع الوجوه واتصافهم بالمعارف على ما عليه الوجود
اولئك هم الفلاسفة حقا فان الفلسفة هي التشبه بالاله بحسب الطاقة البشرية
لتحصيل السعادة الابدية كما امر الصادق عليه السلام في قوله تخلقوا باخلاق الله
اي تشبهوا به في الاحاطة بالمعلومات والتجرد عن الجسمانيات وهذا هو المعبر عنه بالحكمة
اهل الخطاب المشتمل عليها هذا الكتاب هي التي ذكرت في عدة مواضع من القرآن
في سياق الامتنان ومعرض الاحسان كقوله عز وعلا ولقد آتينا لقمان الحكمة وقوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا الى غير ذلك من الآيات و
الاخبار الدالة على شرف الحكمة وعلو رتبتها وانها مما ينبغي ان توقف الهمة طول العمر
على تحصيلها لقوله عليه افضل الصلوات واشرف التحيات من اخلص لله اربعين صباحا ظهرت

علته تجردهم عن جميع الوجوه بعد ما ثبت

ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه وكفى لها شرفا تسميته تعالى نفسه الكريم بالحكيم في مباني كتابه
المجيد الذي هو تنزيل من حكيم حميد فهذه هي الحكمة الممنون بها على اهلها المضنون بها من غير
اهلها لا التي اكب عليها اهل زماننا فانها مع كونها معلولة الاصل مختلفة الاقاويل
اي علم الكلام
مدخولة الفروع مزخرفة بالاباطيل صارت من كثرة الجدل والخلاف كعلم
الخلاف غير مثمر كالخلاف ولهذا ما ينال العالم بها من العمر مزيدا ولا الشقي بها يصير
سعيدا بل ما يزيدهم من الحق الا نفورا ويضل به كثيرا وهذه جمل لها تفصيل وتنزيل تتبعه تأويل
ولكن الجاهل ظلوم والانصاف في الناس معدوم ولا التي عليها المشاؤون اصحاب
المعلم الاول ارسطاطاليس لضعف قواعدهم وبطلان معاقدهم على ما تبين في تضاعيف
شرح هذا الكتاب عند تمييز القشر عن اللباب هذا مع رفضهم بالكلية الحكمة الذوقية لاشتغالهم
بالفروع عن الاصول ونقضهم البحثية بكثرة الرد والقبول كل ذلك لحب الرياسة والفضول
ولذلك حرموا عن الوصول اعني عن المعاني مشاهدة ومشاهدة المجردات مكافحة
لا بفكر ونظر فلان يكافح الامور اذا باشرها بنفسه ودليل قياسي ولا باعمال ونصب تعريف
حدي او رسمي بل بانوار اشراقية متفاوتة متتالية تسلب النفس عن البدن و
يحين متعلقها تشاهد تجردها وما فوقها من المجردات وتنتقش بما انتقشت به كانتقاش
المرآة من مقابلة المرآة ولا يعد الانسان من الحكماء ما لم يطلع على الخميرة المقدسة التي
هي الوجهة الكبرى ولا من المتألهين ما لم يصر بدنه كقميص يخلعه تارة ويلبسه اخرى
ثم اذا خلع فان شاء عرج الى عالم النور وان شاء ظهر في اية صورة اراد من عالم
الزور وانما يحصل هذه القدرة وامثالها بالنور الشارق والفيض البارق
الم تر ان الحديدة الحامية تتشبه بالنار لمجاورتها وتفعل فعلها فلا تتعجب من

ويهدي به كثيرا م

فلان يكافح الامور اذا باشرها بنفسه ح

معاينة م

متتالية

نفس اشرقت واستضاءت بنور الله تعالى فاطاعها الاكوان طاعتها للقديسين فتوهمي تحصيل
الشي باسمائها وتصوره فيقع على حسب تصورها ولمثل هذا فليعمل العاملون وفي ذلك فليتنافس
المتنافسون فانتبهوا عن رقدة الطبيعة ايها الغافلون وانتهزوا الفرصة ايها
المستبصرون وحصلوا بتحلية النفس بالفضايل الروحانية وتخليتها عن الرذايل الجسمانية
قوة عقلية ترتقي بها نفوسكم الى عالم الملكوت لتنتظم في سلك سكان الجبروت
وتخلص من الرق والحدثان وتستغني عن البيان بالعيان وتتلقى المعارف من نفوس
الافلاك وتتصرف في العنصريات تصرف الملاك في الافلاك ومن اراد تحصيل هذه المرتبة
والوصول الى هذه المنزلة فعليه بمطالعة هذا الكتاب وتحقيق مبانيه والاتيان بما اشترط
على قاريه على ما ستيضح عند الاحاطة بمعانيه ومن جرب صدق وان ارتاض حقق
ولان هذا الكتاب ميدان لاهل البحث والكشف فيه جولان وكان في الاشتهار
كالشمس في الرابعة من النهار تداولته النظار وتسابقت في ميادينه جياد الافكار
~~انتقده جياد الافكار~~ وانتقده بدا الاخيار واستحسنه طبع الصغار والكبار ومع هذا
لم يحرج لاحد من الطلباء وان كثر فيه اقاويل العلماء بل كان على ما كان من كونه كنزا مخفيا وسرا مطويا
كدرة لم تثقب ومهرة لم تركب لانه كتاب غريب في صنعه عجيب في فنه يضاهي الالغاز
لغاية ايجازه وان كان يحاكي الاعجاز لحسن ايراده فابت نفسي ان يبقى ملك البدايع
والروايع التي هي لب العلم والحكمة وخلاصة السير والسلوك تحت غطاء من الابهام
وفي خفاء من الافهام فرأيت ان اشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه
المعاني نقابه ومجتهدا ايضا في تقرير قواعده وتحرير معاقده وتفسير مقاصده وتكثير
فوايده وبسط موجزه وحل ملغزه وتقييد مرسله وتفصيل مجمله مستفيدا اكثره من

مهره بالضم كره اسب
رشيدى

بوائق مؤلفات وشروح مصنفات حافظاً فی نقل ما استفدنا منهم علی استقرار انهم حذراً
من تضییع الزمان فی تغیر عبارتهم فعاقنی عن ذلک ما اعترض فی احوال الزمان من اختلال
الامن والامان وما تقضی علی الدهر الذی لا یزال یخفض ما یرفع ویبعد وعلی تشتیت ما
یجمع بما تقطی من البلاء والجلاء فارعجنی الخط الناقص والامل الناکص والابعة الطایشة والغبون
الفاحشة حتی ضربت عن ابناء الزمان صفحا وطویت عنهم کشحا موثرا الافتراق علی الاجتماع
فما الا بام انقطوع مثل الانقطاع والتجافی الا قلال العبد الاکثار والاعسار بعد الیسار
وحلو الدیار عمن یعرف قدر الفضیلة وینعش عثار الاحرار الی ان استقر بها الخمول
والاکثار وانزویت فی بعض نواحی هذا الدیار متوفرا علی فرض وزیه وتفریط
فی جنب الله ساعی فی تلافیه لا علی درس الفنون او تالیف تصرف فیه اذ شرح المشکلات
وتقریر المعضلات واستخراج العلوم والصناعات وتثبت ما یحقق من المباحثات
انما تحتاج الی مزید تجرید للعقل وتمییز من الذهن وتصفیة للفکر وتدقیق للنظر وانقطاع
عن الشوایب الحسیة والانفصال عن الوساوس العادیة وکل ذلک منوط بالامن
والامان الذی هو مربوط بعدل السلطان اذ العدل اصل کل خیر ومدفع کل شر وضیر
~~ضارة بصورة ویقره خیر وصور الحضرة~~ به تدوم عناصر العالم علی صفة
الاعتدال وتقوم السنة باستواء فصولها مصونة عن الاختلال ولما ضاعت
التیسیر العادلة وشاعت الآراء الباطلة واندرس الدین ومناره وانطمس الحق و
آثاره عملت بقول المعری قالوا ابعدت ولم تقرب فقلت لهم بعدی عن الناس
فی هذا الزمان حجی اذا اخرجک لم تخرجک عن کرب حدث من کان
جلس البیت ما خرجا کم عالم لم یلج بالقرع باب منی وجاهل قبل قرع الباب

تفیر ۱۲

الابعة ۱۲
الطائشة من الطیش بالفتح سبکی [illegible]
طایش بالفتح [illegible]
وسرکردان وحیران [illegible] منتخب اللغة

عثار بالفتح [illegible]
منتخب اللغة
النعش بر داشتن منتخب اللغة

قد ولجانى قعدت فى البيت او ضنيت منتظراً من رحمة الله بعد الشدة الفرجا

الى ان طلع من برج السعادة بدر تتلالا نوراً و يملا العالم القلوب سروراً فاصبحت

الارض ممتنة الاطراف والدنيا ساكنة الاكناف وهو الصاحب العالم العادل

المشرق من جبينه نور الهدى المرتفع بيمينه اعلام التقى المخجل البحر الخضم بفضله والقطار السماء

بيره وسخائه جمال الملة والدين غياث الاسلام والمسلمين على بن محمد الدستجردانى الجامع

من الفضيلين العلمية والعملية الحاوى للرياستين الدينية والدنيوية رياسة طبيعية

لا وضعية وحقيقة لا اضافية هذا مع ان له الشرف القديم والحسب الكريم ومن

الاخلاق ازكاها وارضاها ومن الهمم اعلاها واسناها له همم لا منتهى لكبارها

وهمته الصغرى اجل من الدهر له راحة لو ان معشار عشرها على البر كان البر اندى

من البحر فالحمد لله الذى فضله على الاكابر تفضيلا وآتاه ما كان من الفضائل جملة و

تفصيلاً وشرفه بالكرم شرف ظاهرة الاشراق والطلوع وخصه بارومة طاهرة الاعراق

والفروع وجعل السنة الناس بمشرق ثنائه منطلقة ورقاب العلماء باعباء عطائه

متطوقة اللهم اجعل جناب جلاله موارد الآمال ومعاهد الاقبال ومعادن اليمن والكرامة

ومواطن الامن والسلامة وزده توفيقا على تربية العلماء وتقوية الفضلاء واعلاء السنن

الفاضلة واحياء الرسوم العادلة واجعل ما تتواصل الى ذوى العلم من نعمه مشكوراً وما

يتواتر الى اهل الفضل من كرمه مبروراً لا سيما ما تواردت على من سوابق انعامه وتتواصل

الىّ من لواحق اياديه ولما برح الخفاء وحال الحال الى الامر الى آل من انكشاف الغموم وزوال

الظلم وتراجع الامن والامان بيمن دولته ما لك ازمة الزمان ورايت كلا ينزع

بهمته الى خدمة السعيد مقدمة تحفة يجود بها ذات يده وكانت حالى تقعدنى عن

العالم

نادیه باران که بگاه بباردد

العائدیة بعد غدا بالفتح والد

دراز و بهنا...

وآل

تبریح رنجانیدن و سخت کردن

منتهى العمه

تشاکل

ابدا تحفة دنیاویة تحاشا کل خزانة الکریمة او تشابه ما فیهما من الدرر الثمینة تذکرت
قول ابی الطیب المتنبی لا خیل عندک تهدیها و لا مال فلیسعد النطق ان لم یسعد الحال
و قولا ذو کی رایحة الریاض کلامها یبقی الثناء علی الحیا فیفوح جهد المقل کیف یا بن
کریمة یعطی بمالها و اللسان فصیح و لما رایت الحکمة افضل مرغوب فیه عنده و اجل
متحف به لدیه آثرت ان اعمل الشرح المذکور علی النمط المسطور باسمه لیبقی طول الدهر
برسمه و اتحف به حضرته العلیة و سدته السنیة اذ لا اخص منه من تحف نفایس
الحقایق العلمیة و لا اجدر بان یبذل له اسرار الدقایق الحکمیة ربما اذا
کانت تحفة لا یخلقها الجدیدان و لا یغیرها الملوان بل یبقی بقاء الدهور و لا یفنی
بکرور الاعوام و الشهور اذ لیس علما یتعلق بفروع الادیان لیختلف باختلاف
الزمان و المکان هذا و ان کنت فی اهدایه الی حضرته و سامی سدته کمن
اهدی الی الشمس ضیاء و الی السماء سناء لانه بفکره النقاد و خاطره الوقاد
فاز بما لم یفز به ابناء زمانه و وصل الی ما تقاصر عنه اکثر اقرانه و قد فارق التفضیل
و الرای الاصیل من تعرض لعرض القنزل علی جبریل اذ زاحم البحر الطامی بجریعة لا تروی
غلة و طا ول الطود الشامخ بکمیة لا توازی ظلة فغایة من عرف قدره و سبر غوره
ان لا یتعدی طوره فان ما جاوز حده شابه ضده فالمرجو من کرمهم و حسن شیمهم ان ینظروا
بعین الرضی لیفوز و امنه بالغایة القصوی و ان یصلحوا ما یعثرون علیه من سهو ترحما
لا احترازا او انواع مروا باللغو مروا کراما و ان لا یمسکوا اذا طلعوا فیه علی دقایق فهم استقدنا
و حقایق تقهم اغضوا علیه بان هذه بضاعتنا ردت الینا علی ما قیل لا تنکرن اذا
اهدیت نحوک من علومک الغر و ادابک النقا فقیم الباغ قد یهدی لمالکه برسم خدمته
باغبان

آخر منه م

عالی م

کمال م

من نابغة النحفا وا علمواان اخوان الحقيقة والتجريد واعوان الطريقة والتفريد ان من كان

بعلم مشعوفا و وكده الى تعاطيه مصروفا يكره سماع ما لا يلايم علمه ولا يبجه سوى ما يفيده ويعلمه الا ان

يكون الرجل محصلا حصيفا ومميزا منصفا ثم مع ذلك للحق طالبا وعن طريق اللجاج والعناد ناكبا

ويكون غرضه تحصيل الحقيقة وتسكين القلب بنيل الوثيقة لا تصوير الظن بصورة التيقن

متعلقا باقاويل المتاخرين ومن المحال رفع العيان بالخبر وتفضيل السمع على البصر وهذا موصوف

عزيز المرام قليل الوجود في الانام لكن مع علمي بهذا وبان من صنف فقد استهدف ومن

الف فقد استقذف فاني صادق الاستخارة بين حسن خيمه وسليم الكلم اديمه انه

اذا عثر مني على هفوات يستر في ذيل تجاوزه وعفوه في الخطايا بالمعروف وبالقصور والعجز معترف

وذلك لقلة البضاعة وقصور الباع في الصناعة سيما مع فترة شاغلة عن المباحثة والاشتغال

مبطلة للمطالعة والقيل والقال ومع ذلك جاء هذا الشرح اعذب من نسيم السحر واطيب

من نسيم الثمر واحلى من شكوى محب الى حبيب واشهى من لحظ الوعد وغض الرقيب

ولا ادعي فيما الفته فضيلة الاحسان ولا السلامة من سبق اللسان فان الفاضل

من يعد سقطاته ويحصي غلطاته ويسيء بالاحسان ظنه لا كمن هو بابنه وبشعره مفتون وها انا

اشرع في المقصود سائلا من الله تعالى الهداية والعصمة وحسن الخاتمة والرحمة وان يجعلني

بسعادة الابد من الفائزين وبعقابه من الآمنين بمحمد وآله الطيبين الطاهرين قال المصنف

رضي الله عنه بعد ذكره بسم الله الرحمن الرحيم تبركا وتيمنا جل ذكرك اللهم هو من الجلالة

وهي كبر القدر وفخامة الامر والمعنى كبر ذكرك اللهم بما تذكر به من الاسماء والصفات

الواردتين في كلام النبوات وعظم قدسك اي طهارتك وهي تنزهه عن المواد الجسمانية

وهيولى الجرمانية اذ ليس منطبعا فيها ولا متعلقا بها نوع تعلق والمجردات العقلية

وان

٦

وان كانت كذلك لكن طاعاتهم لا تصفو عن شوب ولو لم يكن الا الامكان الذي هو
مصدر الاحتياج ومنبع الفقر وعز جارك من العز بمعنى القوة والامتناع اي قوي جاره
وامتنع من الذل ونحوه بالقرب من لما دنيات لبعده عنها وقربه من الله لان
قربه وبعده ليس بالمسافة بل بالصفة وهي التجرد فما هو اتم تجردا واكثر تنزها فهو اشد
قربا منه وتجاورا او اعظم عزا او تمانعا وعلت شيء تكبك اي ارتفعت جلالك وعظمتك
على ساير الممكنات لان جلالها وعظمتها رشح من جلاله وعظمته وتعالى جدك
اي سمت عظمتك ومنه قوله تعالى وانه تعالى جد ربنا اي علت عظمة ربنا ذل اي ارحم
لان الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن البشر دعاء على مصطفيك
اي ارحم المختارين من بريتك لانه جميع مصطفى من اصطفيته او اخترته واهل رسالتك
عموما وخصوصا على محمد المصطفى سيد البشر الشفيع في المحشر عليه وعليهم الصلوة
والسلم واجعلنا بنورك من الفائزين هو من الفوز وهو الظفر بالخير اي اجعلنا
من المشاهدين لنورك ومشاهدة نوره اما لمشاهدة ذاته او لبعض المجردات
فانها ايضا بل كل ما في العوالم من نور ذاته ولالائك اي ولنعمك الباطنة وهي الحواس
الباطنة والعقل وما ادرك بها من الامور الموافقة بخلاف النعم الظاهرة فانها الحواس
الظاهرة وما ادرك بها من الاشياء الملائمة واليه الاشارة في الكتاب الالهي
واسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة من الذاكرين فان التحدث بالنعم شكر وهو
يستوجب المزيد لقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم ولنعمائك اي ولنعمك الظاهرة
من الشاكرين اي من المستعملين كل شيء فيما خلق لاجله على الوجه الاصلح الاوفق
المطابق للعقل الموافق للنقل كاستعمال القوى والحواس والاعضاء والارواح

قوله سبحات وجه ربنا بعض السين والباء
اي جلال الله ... 

والشفيع صح

في تحصيل كمال النفس فان حقيقة الشكر هي الاستعمال المذكور كالسمع لتلقي الانذارات
والبصر لتحصيل الاعتبارات الى غير ذلك ولهذا وصف الله تعالى الشاكرين بالقلة حيث
قال وقليل من عبادي الشكور وبعد فاعلموا وفي نسخة اما بعد فاعلموا وفي نسخة وبعد فاعلموا والكل
متقارب والاوسط خير اخواني ان كثرة اقتراحكم اي طلبكم وسوالكم الملزم
الملح في تحرير حكمة الاشراق اي الحكمة المؤسسة على الاشراق هو الكشف او حكمة
المشارقة الذين هم اهل فارس وهو ايضا يرجع الى الاول لان حكمتهم كشفية ذوقية
فنسبت الى الاشراق الذي هو ظهور الانوار العقلية ولمعانها وفيضها بالاشراقات
على الانفس عند تجردها وكان اعتماد الفارسيين في الحكمة على الذوق والكشف وكذا
قدماء يونان خلا ارسطو وشيعته فان اعتمادهم كان على البحث والبرهان لا غير
اوهنت عزمي اي اضعفته لان وهن العزم ضعفه وفي اكثر النسخ اوهن عزمي لاكتساء
الكثرة التذكير بالاضافة الى الاقتراح في الامتناع اي عن تحريرها وازالت وفي اكثر النسخ
وازال لما ذكرنا ميلي الى الاضراب عن الاسعاف اي الى الاعراض عن قضاء حاجتكم ولولا
حق لزم وهو ما اخذ الله سبحانه ميثاقه على العلماء والحكماء ان يرشدوا المسترشدين
ولا يكتموا عنهم شيئا وكلمة سبقت وهي ما قضي في الازل وقدر مما لا يزال ان القدر
وهو لا بد اي تفصيل القضاء الذي هو ازلي وامر ورد من محل اي من عالم العلوي الروحاني
يقتضي عصيانه اي مخالفة ذلك الامر الى الخروج عن السبيل اي الى ان اخرج عن سبيل الحق
لما كان لي داعية الاقدام على اظهار ما فات فيه من الصعوبة ما تعلمون وذلك لكونه علما
بما وراء المحسوسات والمتوهمات لما لوفه الغالبة على الطبائع الانسية وتحتاج الى برهان
صحيح وكشف صريح وفي كل منهما موانع وتيسيره يعسر على اكثر الخلق التخلص عنها لصعوبتها

الاقتراح السوال بغير روية والالحاح والمبالغة فيه سر(؟)

المذي صح

فارس

الامن

الا من أيد بروح قدسية ترية الاشياء كما هي وبصعوبة العلم الالهي قال بقراط لا يعلم
العلم الالهي الا كل ذكي صبور لانه لا يجتمع الصفتان الا على الندرة اذ الذكا يكون
من ميل مزاج الدماغ الى الحرارة والصبر يكون من ميله الى البرودة فقلما يتفق
الاعتدال الذي يستويان فيه ويتقومان به وما زلتم يا معشر صحبي وفقكم الله لما يحب
ويرضى تلتمسون مني اي تطلبون ان اكتب لكم كتابا اذكر فيه ما حصل لي بالذوق
في خلواتي اي في حال اعراضي عن الامور البدنية واتصالي بالمجردات
النورية لان حقيقة الخلوة هي ترك المحسوسات والمألوفات الجسمانية
وقطع الخواطر الوهمية والخيالية والا فلو كان في بيت خال والقوة الوهمية
والخيالية عمالتان بعد فهو في فرقة لا في خلوة ومنازلاتي اي وفي الاحوال التي
لي عند اتصالي بعالم الربوبية او ببعض العقول الملكوتية وهي اقسام فمنها منازلة انا انت
ومنازلة انا ولا انت ومنازلة انت ولا انا الى غير ذلك مما هو مذكور في كتب
ارباب التصوف من اقسام المنازلات فانها عبارة عن احوال تتجلى السالك
عند التجرد فيلحظ عندها امورا شريفة من قولهم نزل به امر من الامور ولكل نفس طالبة
قسط من نور الله عز وجل قل او كثر لان الطالب يبتدي من الحواس ثم
يرتقي الى عالم النفس ثم الى عالم العقل ثم الى عالم الربوبية فبحسب سمو السالك
يشتد نوره ويكثر وبحسب نزوله يضعف ويقل والمعنى انهم لما سألوني ان
اكتب لهم ذلك القسط الذي حصل لي وهو تواضع منه والا فالقسط الذي ذكره هو
قسط العظماء المنتهين لا قسط الفقراء المبتدئين ولكل مجتهد اي مرتاض مجد ذوق
نقص او كمل لان المجتهدين وان اشتركوا في قدمهم في المراتب العالية لكنهم

قدس الله اسرارهم

ذوقه وا...

على التفاوت فان كانت المرتبة اعلاها فهو في اكمل الاذواق وان كانت في ادناها فهو في
انقصها فليس العلم وقفا على قوم هو رد على قوم يقولون ان الحكمة كانت عند الاوايل وكذا
التصوف وان الاواخر لا يبلغون الى مراتب الاوايل لغلق بعدهم باب الملكوت و
يمنع المزيد عن العالمين اي ويمنع عنهم ان يزيد المتاخر على المتقدم ثم اضرب عن ذلك بقوله
بل واهب العلم اي العقل الفعال الذي هو بالافق المبين اي في افق عالم العقل وهو
حده ونهايته ما هو على الغيب بضنين اي على ما غاب عنك بل عن الاوايل من الامور
الخفية والاشارات الكونية بخيل وشر القرون ما طوى فيه بساط الاجتهاد اي السير والسلوك
الى الله تعالى لان خيرها ما بسط فيه بساطه ولهذا قال النبي عليه السلام خير القرون قرني
لانه كان اجل المجتهدين ثم الذي يليه لان فيه بقية من اصحابه وهكذا يقل الخير ويضعف الاجتهاد فيه
بتزايد القرون والقرن ثمانون سنة وقيل ثلاثون وانما ذكر البساط لانه مما يجلس عليه و
يتمكن عند القعود عليه من الامور الاجتهادية وغيرها وانقطع فيه سير الافكار اي سيرها المؤدي الى الحكمة
البحثية لان الفكر ترتيب امور معلومة مناسبة ترتيبا خاصا ليتادى منها الى المجهولات
وانحسم باب المكاشفات اي انسد بابها المؤدي الى الحكمة الذوقية التي هي معاينة المجردات
واحوالها العقلية والمكاشفة ظهور الشيء للقلب باستيلاء ذكره من غير بقاء الريب وحصول تعريف المكاشفة
الامر العقلي بالالهام دفعة من غير فكر وطلب او من النوم واليقظة او ارتفاع الغطاء حتى
يتضح جلية الحال في الامور المتعلقة بالاخرة ايضا حتى يجري مجرى العيان الذي لا شك
فيه وانسد طريق المشاهدات المشاهدة اخص من المكاشفة والفرق بينهما ما بين
العام والخاص هذا هو المشهور لكن المصنف رحمه الله قال في رسالته المسماة بكلمة
التصوف المكاشفة هي حصول علم اليقين للنفس اما بالفكر او حدسا او بسانح غيبي متعلق

بامر جزئی وقع فی الماضی والمستقبل والمشاهدة هی شروق الانوار علی النفس بحیث ینقطع
منازعة الوهم وقد خصه بعض الناس بما یرتسم من الصور الغیبیة فی الحس المشترک فیری ظاهر المحسوسا
وان کان فی زماننا جماعة من الجهال لطبقون دعابة التخیلة اذ اشتهرت بهم مشاهدة
وقد رتبت لکم قبل هذا الکتاب وفی اثنائه عند معاوقة القواطع عنه کتبا علی طریقة المشائین
ولخصت فیها قواعدهم ومن جملتها المختصر الموسوم بالتلویحات اللوحیة والعرشیة
المشتمل علی قواعد کثیرة ولخصت فیها القواعد مع صغر حجمه ودونه اللمحة وفی بعض النسخ
اللمحات وهذا یدل علی انه شرع فی التلویحات واللمحات قبل حکمة الاشراق وقبل اتمامها
شرع فیها ثم تممهما فی اثنائها عند معاوقة الاسفار والاملال ونحوهما عنها وصنفت
غیرهما کالمقاومات والمطارحات ومنها ما رتبته فی ایام الصبی کالالواح
والهیاکل واکثر رسائله وهذا سیاق اخر لابتنائه علی الذوق والکشف
ومشاهدة الانوار بخلاف سیاق المشائین لابتنائه علی البحث الصرف وطریق
اقرب من تلک الطریقة لان المنطق المذکور فیه جزء محذوف عنه الفروع
الکثیرة القلیلة الاستعمال مبین فیه اشیاء کانت فی طرقهم غیر محصلة ولا مهذبة
ولهذا قال وهو انظم واضبط واقل اتعابا فی التحصیل لانضباط هذه الطریقة
لتحریر قواعدها وتهذیب مطالبها وتلخیص زبدها عن زبدها ولم یحصل لی اولا بالفکر
بل کان حصوله بالذوق والکشف طلبت الحجة علیه ای البرهان بالفکر حتی لو قطعت
النظر عن الحجة مثلا ما کان یشککنی فیه مشکک لان حصول الیقین کان بالعیان لا بالبرهان لکن
ان یشککم فیه بما یورده الخصم وما ذکرته من علم الانوار کمعرفة المبداء الاول والعقول
والنفوس والانوار العرضیة واحوالها وبالجملة کل ما یدرک بالکشف والذوق وجمیع

دعابة بالفتح مزاح وظرافت
شوخی

الواح عماره دیماکل النور

ما يبتني عليه اي على علم الانوار كاكثر العلم الطبيعي وبعض الالهي بالجملة اكثر ما يدرك بالفكر وغيره اي و
غير ما يبتني عليه علم الانوار كبعض المسائل الطبيعية والالهية المبنية على غير علم الانوار ربما عدّ في عليه
كل من سلك سبيل الله عز وجل من الحكماء المتألهين والعرفاء المتنزهين لان الاذواق
اذا لم يكن فيها آفة تطابقت وتوافقت فيصدق بعضها بعضا وهو اي المذكور من
علم الانوار ذوق امام الحكمة ورئيسها افلاطون لانه موافق للمذكور في كتبه كالكتاب
المسمى بطيماوس وفاذن وفي رسائله ايضا ومطابق لحكاية بعض معارجه صاحب
الايد والنور اي النعم الظاهرة والباطنة لان الايدي جمع اليد وهو النعمة وانما حذف
الياء لانه لغة لبعض العرب يحذفون الياء من الاصل مع الالف واللام فيقولون
في المهتدي المهتد وهو كقوله تعالى اولوا الايدي والابصار اي البصائر وهي شدة
النور الباطن النفسي الذي هو السبب في ادراك الحقايق وهي معنى النور وانما كان امام الحكمة
لان الامام هو المقدم المقتدى به وقدوة الباحثين هو ارسطو وهو خدمته من حسنات
افلاطون وممن لزمه نيفا وعشرين سنة وكان افلاطون مع البحث الصحيح والكشف
الصريح الذوق التام والتجرد الذي ليس وراءه تجرد فلهذا كان امام الحكمة النظرية
ورئيس الحكمة العملية وكذا من كان قبله من زمان والد الحكماء هرمس الى زمانه اي زمان
افلاطون من عظماء الحكماء واساطين الحكمة مثل انباذقلس وفيثاغورس وغيرهما اي وكذا
هو ذوق جميع الحكماء الذين كانوا قبل افلاطون من زمن هرمس الهرامسة المصري المعروف
بادريس النبي عليه السلام الى زمان افلاطون والعظماء الذين منهما كانباذقلس و
تلميذه فيثاغورس وتلميذه سقراط وتلميذه افلاطون وهو خاتم اهل الحكمة الذوقية
ومن بعده فشت الحكمة البحثية وما زالت في زيادة حتى الفروع الغير المحتاج

الیها

٩

عليها حتى انتظمت الاصول المحتاج اليها وانما سمى هرمس والدا لانه اول من دون الحكمة
والنجوم والطلسمات وكثيرا من العجائب ثم تداولت حكمته بين تلامذته وانتشرت منهم
حتى انتهت الى هؤلاء العظماء ولان الاسطوانة ما تقف ويعتمد عليها السقوف
والابنية وهؤلاء الاجلة عليهم اعتمدت الحكمة وبهم ثبتت قواعدها فسماهم اساطين
استعارة وكلمات الاولين مرموزة فان هرمس وانباذقلس وفيثاغورس
وسقراط وافلاطن كانوا يرمزون في كلامهم اما تشحيذا للخاطر باستكداد الفكر او تشبها
بالباري تعالى واصحاب النواميس فيما اتوا به من الكتب المنزلة المرموزة لتكون
اقرب الى فهم الجمهور فينتفع الخواص بباطنها والعوام بظاهرها ويكون بعضها حيا
لردعهم عن الرذيلة وبعضها سببا لتصور امور وهمية يكون موجبة لسعادة
وهمية ايضا ولو خوطبوا بصريح الحق لما امكنهم فهمه فيجحدونه وربما يكون ذلك
سببا لهلاكهم او لئلا يطلع عليها من ليس لها اهلا فتصير الحكمة عدة له على اكتساب
الشرور والفجور ويفضي ذلك الى فساد العالم او لئلا يتوانى طالبها الذكي
عند بذل الجهد في انتقائها لظهورها بل يقبل بكليته عليها لغموضها واما البليد والكسلان
ومن ليس اهلا لها فيستصعبها لدقتها فلا ينحو نحوها ولهذا لما عذل افلاطن ارسطاطاليس
على اظهاره الفلسفة اجاب باني وان كنت اظهرتها وكشفتها لكن قد اودعت
فيها مهاوي وامورا غوامض لا يطلع عليها الا الشريد الفريد من الحكماء وهو اشارة
الى ما رمزه فيها وما رد عليهم اي على الاولين وان كان متوجها على ظاهرها ولهم لم
يتوجه على مقاصدهم فلا رد على الرمز لتوقف الرد على فهم المراد لكن المراد وهو باطن الرمز
غير مفهوم والمفهوم هو ظاهره غير مراد فالرد يكون على ظاهرها ولهم الغير المرادة

باستمداد

دون المقاصد المرادة فلهذا لا يتوجه على الرمز رد وقد ذكرنا اللقب بعينه وهو ان لا رد على الرمز سوى
بانه في مناقضة ارسطاطاليس لافلاطون وعلى هذا تبتني قاعدة الشرق في النور والظلمة التي
كانت طريقة حكماء الفرس مثل جاماسف وفرشاوشتر وفي بعض النسخ فرشاوشير و
بزرجمهر ومن قبلهم اي وعلى الرمز تبتني قاعدة اهل الشرق وهم حكماء العجم وحكماء الفرس القائلون
باصلين احدهما نور والاخر ظلمة لانه رمز على الوجوب والامكان فالنور قائم مقام الوجود
الواجب والظلمة مقام الوجود الممكن والظلمة الواجب لا ان المبدا الاول اثنان احدهما
نور والاخر ظلمة لان هذا لا يقوله عاقل فضلا عن فضلاء فارس الخائضين غمرات العلوم
الحقيقية ولهذا قال النبي عليه السلام في مدحهم لو كان الدين بالثريا لناله رجال
من فارس وقد احيى المصنف حكمهم وندا بهم في هذا الكتاب وهو بعينه ذوق فضلاء اليونان
وهاتان الاثنتان متوافقتان في الاصل وهم كما ذكره مثل جاماسف تلميذ زردشت وفرشاوشتر
وشير وبزرجمهر المتاخرين ومن قبلهم مثل الملك كيومرث وافريدون وكيخسرو وزردشت من الملوك
الافاضل وقد تلف حكمهم حوادث الدهر واعظمها زوال الملك عنهم واحراق
الاسكندر الاكثر من كتبهم وحكمهم والمصنف لما ظفر باطراف منها ورآها موافقة للامور الكشفية
الشهودية استحسنها وكملها وهي اي وقاعدة الشرق في النور والظلمة ليست
قاعدة كفرة المجوس القائلين بظاهر النور والظلمة وانهما مبدآن اولان لانهم مشركون
لا موحدون وكذا كل من يثبت مبدئين مؤثرين في الخير والشر كالقدرية حكمهم حكمها وكانه
الى هذا المعنى اشار بقوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة والى والحاد ماني اي وليست
ايضا قاعدة الحاد ماني البابلي الذي كان نصرانيا الدين مجوسي الطبع واليه ينسب الثنوية
القائلون بالهين احدهما اله الخير وخالقه وهو النور والاخر اله الشر وخالقه وهو الظلمة

والالحاد

غره، الفتح بسيار آب تشير

معتقد

وطهمورث هو

والالى دتحاوز الحق وتعديته التجاوزه عن الواحد الحق وتعديته الى الشنية الباطلة ولا يفضى
الى الشرك بالله فتنزه اى وليست ايضا قاعدة ما يفضى الى الشرك بالله تعالى كقواعد مذاهب
بعض المشركين من المليين وغيرهم ويجوز ان يحمل الحادمانى خبر ليس فينصب ويكون بعده مقيداً
مقيدا فى نسخة مكتوبة من نسخة مقروة على المصنف رحمه الله مضبوطة وعلى هذا يكون ما يفضى الى
الشرك بالله منصوب المحل وساشير الى هذه النسخة ان احتجت اليها بقولى وفى تلك النسخة
كذا ليكون على ذكرك ولا تحتاج الى التطويل فى التعريف ولا يظن ان الحكمة كانت
فى هذه المدة القريبة كانت لا غير بل العالم ما خلا قط عن الحكمة وعن شخص قائم لها عنده
الحجج والبينات لان العناية الالهية كما اقتضت وجود هذا العالم فهى تقتضى
صلاحه وهو بالحكماء المتألهين الشارعين للشرايع او المؤسسين للقواعد فوجب ان لا يخلو
الارض عن واحد او جماعة منهم يقومون بحجج الله ويؤدونها الى اهلها عند الاحتياج
بهم يدوم نظام العالم ويتصل فيض البارى ولو خلا زمان ما عنهم لعظم الفساد وهلك الناس
بالهرج والمرج والعناية الازلية تاباه اذ من المعلوم ان الحاجة الى شخص به يكمل نظام
عموم الناس اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين والى تقعير الاخمصين
واشياء اخر من المنافع التى لا ضرورة اليها فى البقاء بل هى مما فيه نفعا ما واذا امكن
وجود هذا الشخص فلا يجوز ان يكون العناية الالهية تقتضى هذه المنافع ولا تقتضى ما هو اكثر منفعة
منها هذا مع ان العقل السليم يحكم به على سبيل الحدس وهو خليفة الله فى ارضه لانه خليفه
فى العلم والرياسة واصلاح العالم فلا بد للبارى تعالى فى كل عالم من ذات يكون اقرب
اليه من الباقى فى تحصيل الفيض اليهم بتوسطه وكما ان حافظ الملك وصلاحه على الملك خلفاؤه
فكذلك حفاظ العلوم الحقيقية والقائمون بحجج الله وبيناته ومصلحوا رتبه خلفاء الله

الط الشرق

شفق محل برآن موی مژه زنشتر
احقی میان کف بایا کو رزیم بناه
زنشتی

فی ارضه علی خلقه وهکذا یکون ما دامت السموات والارض ای وهکذا یکون للّه فی الارض
خلیفة ما دامت السموات والارض لما سیظهر من دوام الانواع العنصریة بدوام السموات
والارض کما یظهر من دوام الانواع مع الغایة الالهیّة دوام الخلافة والخلیفة ایضا وهو
المطلوب ولا اختلاف بین متقدمی الحکماء ومتاخریهم انما هو فی الالفاظ واختلاف
عاداتهم فی التصریح والتعریض لما علمت ان الاوایل کانت عادتهم ان یرمزوا فی کلامهم
ویعرضوا فی حکمهم لان اکثر المطالب الحکمیة لا یجوز ان تلقی الی الجمهور مکشوفة غیر مغطاة
باغطیة مثالیة وحجب رمزیة لما فیه من الفواید المذکورة والکل ای من متقدمی الحکماء ومتاخریهم
قایلون بالعوالم الثلثة ای عالم العقل وعالم النفس وعالم الجرم وافلاطون یسمّی الاول عالم الربوبیة
فان ابا واالمصر ذلک فیسقط عالم الجرم لانه محسوس لا یحتاج الی الاثبات ومتفقون
علی التوحید ای کل الحکماء ایضا متفقون علی التوحید وهو انه تعالی واحد من جمیع الوجوه
ولا نزاع بینهم فی اصول المسایل ای فی المسایل المهمة التی هی الامهات کقدم العالم وصحة المعاد
وثبوت السعادة والشقاوة وانه تعالی عالم بجمیع الاشیاء وان صفاته
عین ذاته وانه یعقل بالذات وامثال ذلک من اصول مسایل الحکمة وامهاتها واما
الفروع فقد یقع الاختلاف فیها لاختلاف ماخذها والمعلم الاول یعنی ارسطاطالیس
وان کان کبیر القدر عظیم الشان بعید الغور تام النظر لا یجوز المبالغة فیه علی وجه یفضی الی الازراء
باستاذیه کانه یشیر الی الشیخ ابی علی بن سینا حیث قال فی آخر منطق الشفاء فی تفخیم
ارسطاطالیس وتعظیم شانه بعد ان نقل عنه ما معناه انا ما ورثنا عمن تقدمنا فی الاقیسة
الا ضوابط غیر مفصلة واما تفصیلها وافراد کل قیاس بشروطه وضروبه وتمییز المنتج عن
العقیم الی غیر ذلک من الاحکام فهو امر قد کددنا فیه انفسنا واسهرنا اعیننا حتی استقام علی

را معیوب کردن کسی را رشتر

تحقیر

هذا الامر فان وقع لاحد ممن ياتي بعدنا فيه زيادة او اصلاح فليصلحه او خلل فليسدّه
انظروا معاشر المتعلمين هل اتى احد بعده زاد عليه او اظهر فيه قصورًا او اخذ عليه ما
خذ مع طول المدة وبعد العهد بل كان ما ذكره هو التمام الكامل والميزان الصحيح
والحق الصريح ثم قال في تحقير افلاطون الالهي فان كانت بضاعته من الحكمة ما وصل
الينا من كتبه وكلامه فلقد كانت بضاعته من العلم مزجاة ومن جملتهم اي ومن جملة استاذيه
جماعة من اهل السفارة اي اهل الكتب السماوية واصلاح الناس من سفرت
بين القوم اسفر سفارة اصلحت ومنه السفير الرسول والمصلح والشارعين اي النواميس
مثل اغاثاذيمون اي شيث بن آدم عليهما السلام وهرمس اي ادريس النبي ع
واسقلينوس اي خادم هرمس وتلميذه الذي هو ابو الحكماء والاطباء وغيرهم
اي ومن جملة استاذيه جماعة من غير اهل السفارة او مثل غيرهم ليكون عطفًا على
اسقلينوس لا على اهل السفارة ويكون الغير من اهلها حينئذ بخلاف التقدير الاول
وانما سمي الثلثة وهم من عظماء الانبياء الجامعين بين الفضيلة النبوية والحكمة الفلسفية ولهذا اقدروا
على تدوين الحكمة واظهار الفلسفة استاذيه اما لانه اخذ العلم عن افلاطون وهو عن سقراط وهو عن
فيثاغورس وهو عن انباذقلس وهكذا خلف عن سلف حتى ينتهي الى الامين اغاثاذيمون
وهرمس والاستاذ الاستاذ استاذ واما لانه تلميذ كتبهم وكلامهم فكانوا معلميه بالحقيقة ولو
انصف ابو علي لعلم ان الاصول التي بسطها وهذبها ارسطاطاليس ماخوذة عن افلاطون
وانه ما كان والعلم عند الله عاجزًا عن ذلك وانما عاقه عن ذلك تشغل القلب
بالامور الكشفية الجلية والذوقية الخفية التي هي الحكمة بالحقيقة ومن هو مشغول بهذه الامور
المهمة الشريفة النفيسة كيف يتفرغ لتفريع الاصول وتفصيل المجمل الغير المهم والمراتب

افلاطون واستاذيه
الا زجاورا ذن مزجاة زدكان ورزه

ای مراتب الحکمة والحکماء کثیرة وهم ای الحکماء علی طبقات وهی هذه هی عشرة علی ما ذکره وانما
انحصرت فیها لان الحکیم اما ان یکون متوغلا فی التالّه والبحث ای فی الحکمة الذوقیة والبحثیة
او فی احدهما فقط او لا یکون متوغلا فی شیء منهما والاول قسم واحد والثانی ستة اقسام لان
المتوغل فی احدهما اما ان یکون متوسطا فی الاخری او ضعیفا فیها او خالیا عنها والثالث
وان کان تسعة اقسام هی الحاصلة من ضرب الثلثة التی هی التوسط والضعف والخلو فی مثلها
لکن یسقط منه قسم واحد هو الخالی عنهما والثالث وان کان الی ثمانیة للمورد والقسمة لانه
لا یسمی حکیما فیرجع الثمانیة الباقیة باعتبار طلب التوغل الی ثلثة لان کلا منها اما ان یکون
طالبا للتوغل فیهما او فی احدهما فقط فالاقسام عشرة لا غیر وهذا الحصر مما ینتهی علیه المصنف
ادام الله فضله وکثر فی الملوک الافاضل مثله احدها حکیم الهی متوغل فی التاله عدیم
من سیاق کلامه
البحث وهذا کاکثر الانبیاء والاولیاء من مشایخ التصوف کابی یزید البسطامی
وسهل بن عبد الله التستری والحسین بن منصور ونظایرهم من ارباب الذوق دون الحلاج
البحث الحکمی المشهور وثانیها حکیم بحاث عدیم التاله وهو عکس الاول اذ المراد من
البحاث المتوغل فی البحث وهو من المتقدمین کاکثر المشائین من اتباع ارسطو ومن المتاخرین
کالشیخین الفارابی وابی علی واتباعهما وثالثها حکیم الهی متوغل فی التاله والبحث هذه الطبقة اعز
من الکبریت الاحمر ولا نعرف احدا من المتقدمین موصوفا بهذه الصفة لانهم وان کانوا متوغلین
فی التاله لم یکونوا متوغلین فی البحث الا ان یراد بتوغلهم فیه معرفة الاصول والقواعد
بالبرهان من غیر بسط الفروع وتفصیل المجمل وتمییز العلوم بعضها من بعض مع التنقیح والتهذیب
لان هذا ما تم الا باجتهاد ارسطو ولا من المتاخرین غیر صاحب هذا الکتاب ورابعها
وخامسها حکیم الهی متوغل فی التاله متوسط فی البحث او ضعیفه وسادسها وسابعها

حكيم متوغل في البحث متوسط في التأله او ضعيفه فالسادسة عكس الرابعة والسابعة عكس الخامسة
وثامنها طالب للتأله والبحث وتاسعها طالب للتأله فحسب وعاشرها طالب للبحث
فحسب فان اتفق في الوقت متوغل في التأله والبحث فله الرياسة اي رياسة العالم العنصري
لكماله في الحكمتين واحرازه للتشريفين وهو خليفة الله لانه اقرب الخلق منه تعالى وان لم
يتفق اي لندرته وعزته فالمتوغل في التأله المتوسط في البحث لان شرف التأله اعظم
من شرف البحث لان العقد الحاصل من البحث لا يسلم عن الشك بخلاف الحاصل من التأله وان لم
يتفق فالحكيم المتوغل في التأله عديم البحث وهو خليفة الله الذي لا يمكن خلو الارض عن امثاله
لان الارض قد تخلو عن الاوليين لندرتهما ولا تخلو الارض عن متوغل في التأله ابدا ولا رياسة في ارض الله
للباحث المتوغل في البحث الذي لم يتوغل في التأله فان المتوغل في التأله لا يخلو العالم
عنه وهو احق من الباحث فحسب اذ لا بد للخلافة من التلقي لان خليفة الملك ووزيره لا بد له
من ان يتلقى منه ما هو بصدده اي يأخذ منه ما يحتاج اليه الخلافة فالمتأله له قوة الاخذ عن
الباري والعقول دون فكر ونظر بل باتصال روحي والباحث لا يأخذ شيئا الا بواسطة
المقدمات والافكار والانظار فلهذا كان اولى من الباحث فقط ولست اعني
بهذه الرياسة التغلب اي ليس المراد من قولنا فله الرياسة ان له التغلب فانه قد يكون
وقد لا يكون بل المراد ان استحقاق الامامة والقدوة له لاتصافه بالكمالات بل قد يكون
الامام المتأله مستوليا ظاهرا كسائر الانبياء وذوي الشوكة والملك وبعض الملوك الحكماء
مثل كيومرث وافريدون وكيخسرو واسكندر وبعض الصحابة رضي الله عنهم وقد يكون
خفيا وهو الذي سماه الكافة القطب فله الرياسة وان كان في غاية الخمول كسائر
متألهي الحكماء والصوفية من المشهورين والمالين والمتأله الحقيقي يسمى قطبا وفي كل عصر زمان

لاهم

يكون منهم جماعة الا ان انهم كما لا يكون الا واحدا كما جاء في الاخبار النبوية واذا كانت

السياسة بيده اي بيد المتأله كان ما كان ام لا كان الزمان نوريا لتمكنه من نشر العلم والحكمة

والعدل ومحاسن الاخلاق المرضية وحمله الناس على المحجة البيضاء لتقويته نفسه بالعلم والعمل

كزمان الانبياء عليهم السلام وتتالي الحكماء واذا خلا الزمان عن تدبير الهي اي عن تدبير الهي سنته

حتى التشابه انبيائه وحكمائه كانت الظلمات غالبة كزمان الفترات وبعد عهد النبوات

واستيلاء ذوي القوة والجهالات كزماننا هذا لضعف الشرايع وتواتر الوقايع وانطماس

السبل والمناهج الحكمية واندراس الرتب والمعارج العقلية واجود الطلبة طالب

التأله والبحث لتوجهه الى جمعه بين الكمالين ثم طالب التأله ثم طالب البحث لان طالب

التأله طالب للخلافة التي هي المقصد الاقصى بخلاف طالب البحث اذ لا خلافة له ولان

طالب حصول اليقين بالتأله اقرب من طلبه بالبحث الصرف لعدم سلامة البحث عن الشكوك

والشبهات وكتابنا هذا لطالبي التأله والبحث لاشتماله على الحكمتين اما الذوقية

فلما فيه من علم الانوار الالهية واما البحثية فلما فيه من اصول العلوم وقواعدها كالمنطق

والطبيعي والالهي وليس للباحث الذي لم يتأله او لم يطلب التأله فيه نصيب لابتنائه

التنوين للتنكير اي نصيب تام والا فقد ثبت ان فيه حكمة بحثية

على الاصول الكشفية الذوقية بخلاف الكتب البحثية لابتنائها على اصول اخرى

فلا جرم لا يكون له فيه نصيب لابتنائه على الاصول الكشفية والذوقية بخلاف الكتب البحثية

لابتنائها على اصول الاخرى لاختلاف الماخذ ولا نباحث في هذا الكتاب ورموزه

الا مع المجتهد المتأله او الطالب للتأله اي الا مع المجتهد في الانظار والافكار

سواء كان واصلا الى التأله او طالبا له واقل درجات قارئ هذا الكتاب ان يكون

قد ورد عليه البارق الالهي وهو نور فايض من المجردات العقلية على النفس الناطقة

عن م

عقيب الرياضات والمجاهدات والاشتغال بالامور العلوية الروحانية بعلم المجردات
واحوالها وهو كبير الحكمة ولا تبنا بهذا الكتاب على هذه البوارق فمن له هذه لا يمكنه الاطلاع لم يحصل م
على دقائق اسراره ولا فهم ما ينال من تعريف ذوات المجردات العقلية وصفاتها
لكون هذه البوارق هي الاصل في معرفة النفس والمجردات بل لا يتصور من تلك
الالفاظ المتشابهة كالنور والضوء والاشراق وامثالها الا موضوعاتها الاصلية
فيضل ضلالا مبينا بخلاف صاحب الاشراقات العقلية لانتقال ذهنه عند سماع
تلك الالفاظ المتشابهة كالنور الى ما يشيره من النور بالذوق ووصل اليه بالنفس فيهديه
صراطا مستقيما لا ان يضله ضلالا مبينا وصار ورود تملكه بحيث تلحظ النفس
متى شاءت وتمكن من مشاهدته يمكن ان تبنى عليه ما يحتاج اليه من الاحكام هذه
اقل الدرجات واعظمها ان يحصل له الملكة التامة الطامسة وهي اخر المراتب
كما سنبين في قسم الانوار ان شاء الله تعالى وغيره اي ومن صار ورود البارق
ملكة له لا ينتفع به اي بهذا الكتاب اصلا سواء كان الغير من اصحاب البحث الصرف او
ارباب البوارق الغير الثابتة فمن اراد البحث وحده فعليه بطريقة المشائين فانها
حسنة للبحث وحده محكمة لابتنائها على قواعد بعضها ضرورية وبعضها نظرية تثبت
بامور فطرية وليس لنا معه كلام ومباحثة في القواعد الاشراقية لاختلاف
الاصول وتباين المآخذ لان اصل القواعد الاشراقية ومأخذها هو الكشف
والعيان واصل قواعد المشائين البحث والبرهان بل الاشراقيون لا ينتظم امرهم
دون سوانح نورية اي لوامع نورية عقلية يكون مبنى للاصول الصحيحة التي هي القواعد
الاشراقية فان من هذه القواعد اي الاشراقية المذكورة في هذا الكتاب ما ينبني

على هذه الانوار اى بعضها على ما دل عليه لفظ من التبعيض في قوله فان من هذه القواعد
او ليس جميع القواعد مبنى عليها بل بعضها والبعض الاخر على غيرها على ما ستقف عليه عند الوقوف
على ما في الكتاب بحيث ان وقع لهم في الاصول اى من الاصول التي تبتنى عليها القواعد الاشراقية
وهي السوانح النورية شك يزول عنهم بالسلم المنخلعة اى بالنفس المنخلعة عن البدن المشاهدة
للمبادى العقلية والسوانح النورية وكما انا شاهدنا المحسوسات كالكواكب والاجسام
الطبيعية وتيقنا بعض احوالها كرجوع الكواكب ووقوفها واستقامتها وبطوء حركاتها
وسرعتها الى غير ذلك وكاشكال الاجسام الطبيعية ومقاديرها واماكنها وحركاتها وسكوناتها
وساير المتغيرات الطبيعية ثم بنينا عليها اى على تلك الاحوال المتيقنة من المحسوسات
المشاهدة علوما صحيحة كالهيئة وغيرها من المسايل الطبيعية المبتنية على احوال الاجسام
الطبيعية كالهيئة على احوال الكواكب كذا شاهدنا من الروحانيات اشياء كذواتها
المجردة واشراقاتها ولمعاتها وبعض هيئاتها النورية ثم بنى عليها اى على
تلك الاشياء المشاهدة من الروحانيات العلوم الالهية والاسرار الربانية
ومن ليس هذا اى مشاهدة الانوار وبناء المسايل الالهية عليها سبيله بل تعويله في
تحصيل العلوم على البحث والنظر لا على الذوق والكشف فليس من الحكمة في شيء
اذ لا اعتماد على علمه وحكمته وتتلاعب به الشكوك كما لعبت بالمعتمدين على البحث الصرف
من متقدمي المشائين ومتأخريهم الا ترى انهم كيف اضطربوا وتحيروا من كثرة الاسولة
الواردة عليهم وتخبطوا في القال والقيل فتشكك اللاحق على السابق ولم
يتفقوا على شيء بل كلما دخلت امة لعنت اختها ولهذا لم تبق للاذكياء ثقة بكتبهم ولا
بكلامهم اذ لا يخلو عن الريب والشك ولا يسلم عن الطعن والقدح والآراء الوافية

بالحكم

سلم بالفتح والكسر الاستسلام والطاعة قوله المنخلعة مبنى على ان السلم مونث كذا صرح القاضي في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة

للفكر

للفكر وفي اكثر النسخ ما لآلة المشهورة الوافية للفكر يعني المنطق لانه يصون الفكر
عن الخطاء في انتقالاته من المعلوم الى المجهول جعلناها ههنا مختصرة مضبوطة
بضوابط قليلة العدد ليصون الذهن عن التبدد والى طرح عن التطويل كثيرة الفوايد
لكونها لباب ما يحتاج اليه في هذا الفن مع تصرفات لطيفة وتنقيحات شريفة
منها انه رد الاشكال بل الضروب المنتجة من كل شكل الى ضرب واحد وهو المركب
من موجبتين كليتين ضروريتين وذلك لرده القضايا كلها الى الموجبة الكلية
الضرورية وذلك بان جعل القضية الجزئية كلية بالافتراض والسالبة موجبة
بالعدول واما ان السالبة انما يمكن جعلها موجبة معدولة اذا كانت مركبة
لا بسيطة فكلام لا طايل تحته على ما ستيضح عند الكلام عليه وجعل غير الضرورية بجعل الجهة
جزء المحمول وهي اي هذه الضوابط القليلة كافية للذكي اذ لجودة حدسه و
صفاء ذهنه يكفيه اقل اشارة واوفى ايماء بخلاف البليد فانه لا ينفعه القليل
ولا ينفعه الكثير ولطالب الاشراق اي كافية له ايضا لانه اذا تفطن لما هو
بسبيله من شروق الانوار ولمعان البوارق فيصير لذلك جازما باكثر المطالب
ومهمات المسايل لان النور السانح هو اكسير المعرفة والحكمة ولما لم يتهيأ الجزم
لتوقفه على الفكر الصرف يكفيه من المنطق هذه الضوابط النورية لاشتمالها على
ما لا بد منه في هذا الفن وان كان على سبيل الاجمال ومن اراد التفصيل في
العلم الذي هو الآلة فليراجع الكتب المفصلة كالتلويحات والمطارحات والشفا

القسم الاول

والنجاة ونحوها ومقصودنا في هذا الكتاب ينحصر في قسمين القسم الاول في ضوابط
الفكر وهي صناعة المنطق اذ بها يعرف صحيح الفكر من فاسده وقد جعلته ثلثة اقسام

الاول في المعارف والتعريف والثاني في الحجج ومباديها والثالث في كيفية حل المغالطات وبيان بعض القواعد المهمة المحتاج اليها في قسم الانوار والاشارة بقوله وفيه ثلاث مقالات والقسم الثاني في الانوار الالهية وما يتعلق بها من معرفة مبادي الوجود وترتيبها الى غير ذلك كما سنبين في موضعه انشاء الله العزيز واعلم ان الواجب على من يشرع في شرح كتاب كتاب المنطق على ما نشرع فيه مثلا ليقاس عليه غيره ان يتعرض في صدره للاشياء التي يسميها القدماء الرؤس الثمانية احدها الغرض من العلم وهو العلة الغائية لكيلا يكون الناظر عابثا وثانيها المنفعة وهي ما يتشوقها الكل طبعا ليتحمل المشقة في تحصيله وثالثها السمة وهي عنوان الكتاب ليكون عند الناظر اجمال ما يفصله الغرض ورابعها المؤلف وهو مصنف الكتاب ليسكن قلب المتعلم اليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين ومن شرطهم ان يحترزوا عن الزيادة على ما يجب والنقصان عما يجب وعن استعمال الالفاظ الغريبة والمشتركة وعن رداءة الوضع وهو تقديم ما يجب تاخيره وتاخير ما يجب تقديمه وخامسها انه من اي علم هو ليطلب فيه ما يليق به وسادسها انه في اية مرتبة هو ليعلم على اي علم يجب تقديمه في البحث وعن اي علم يجب تاخيره فيه وسابعها القسمة وهي ابواب الكتاب ليطلب في كل باب ما يختص به وثامنها انحاء التعاليم وهي التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان لتعرف ان الكتاب مشتمل على كلها او بعضها واذا عرفت ذلك فاعلم ان الغرض من المنطق التمييز من الصدق والكذب في الاقوال والخير والشر في الافعال والحق والباطل في الاعتقادات ومنفعته القدرة على تحصيل العلوم النظرية والعملية لان الاستعداد قبل تحصيله ناقص وبعد تحصيله كامل واقرب من الكمال لان كمال الانسان في معرفة الحق ليعتقده ومعرفة الخير ليفعله اعني الخير الحقيقي وهو الشجاعة والعفة والحكمة التي

والفرق بين الغرض والمنفعة ان الغرض هو العلة الغائية الباعث على الفعل متقدما في المقصود والمنفعة هو الزائد على ما تصوره فعلى هذا جاز لم يكن ما هو منفعة بالنسبة الى زيد غرضا لعمرو فالمغايرة اعتبارية [illegible]

مجموعها العداته لا المجازي الذي هو المطعم الهني و المنكح الشهي والمسمع البهي والملبس السني
ونفاذ الامور ورواج الفعل والقول والمنطق بعضه نقلي هو ما سواه من اقسام القياس
لانه للخطاب مع الغير ومن الممن المنطق فهو على درجة من [illegible] العلوم [illegible] طلاب العلوم
التي هي غير متسقة و هي ما لا يؤمن فيها الغلط و لا يعلم المنطق فهو كحاطب ليل وكرمد العين
لا يقدر على النظر الى الضوء لا البخل من الموجد بل لنقصان الاستعداد والصواب
الذي يصدر من غير المنطقي كرمية من غير رام وكمداوات عجوز وقد يبدر للمنطقي
خطأ في النوافل دون المهمات لكنه يمكنه استدراكه بعرضه على القوانين المنطقية
كمن اراد اجمال حساب وغلط فيه يمكنه استدراكه بعقده مرتين او اكثر فالمنطق
هو الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ والزلل الموصلة الى الوقوف على الاعتقاد
الحق باعطاء اسبابه ونهج سبله وهو علم يعلم فيه كيف تكتسب عقد من عقد حاصل ويعبر
عنه بانه عين خرارة من شرب من مائها وتطهر بها سرت في جوارحه [illegible] متبدعة [illegible]
لديها المهامه ولم يتكأده جبل قاف ولم ترتبه الزبانية فدهديته الى الهاوية وتخف على الماء
حمله ولا يغرق في البحر المحيط وهو في جوار عين الحيوان الراكدة من اغتمر فيها لم يمت ومنه يعلم
ان من قال انا قانع بما اعلم وما لي حاجة الى المنطق وان كان يعلم جميع العلوم العامية من اللغة
والنحو والشعر والترسل والفقه والطب والحساب فهو كحارس يقول انا قانع بما انا فيه وما لي حاجة
الى السلطنة والسرير والتاج وثمرة المنطق هي النطق وهو مشتق من النطق الداخلي و
هو القوة التي ترتسم فيها المعاني والنطق ينتج بها ومؤلف المنطق اي مصنف هذا الفن
ومدونه هو ارسطو وقد صح بشهادة ثقات المفسرين له ويقال له ميراث ذي القرنين
وقد بذل للمصنف خمسمائة الف دينار وادر عليه كل سنة مائة وعشرين الف دينار

الخرير صوت الماء صحاح

المهمه المفازة البعيدة والجمع المهامه صحاح

وقد حافظ على شريطة المصنفين واحترز فيه عن الزيادة على ما يجب كلوازم المتصلات والمنفصلات
والاقترانيات الشرطية التي لا ينتفع بها لا في الدنيا ولا في الآخرة وامثالها مما زاده
المتأخرون وعن النقصان مما يجب كالصناعات الخمس على ما نقص منها المتأخرون
بحذف البعض اصلا وراسا كالجدل والخطابة والشعر وايراد البعض ابتر كالبرهان
والمغالطة واما انه من اي علم هو فهو جزء من العلم المطلق وآلة يتوصل بها الى
سائر العلوم النظرية والعملية وهو لا يتوقف على آلة اخرى لان بعضه بديهية و
تذكير وبعضه افادة متسقة اي منتظمة يؤمن فيها الغلط فلا تحتاج الى منطق آخر نسبته كالحساب
والهندسة ونسبته الى الروية كنسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر الا انه قد يستغنى عنهما
اي المنطق
بالفصاحة وسلامة الذوق ولا يستغنى عن المنطق في طلب الكمال الا ان يكون
الانسان مؤيدا بتأييد سماوي فيكون نسبته الى المروين كنسبة البدوي الى المتعربين اي المتكلفين
اي اهل الفكر والروية
والمنطق يصلح لابناء الملوك الذين يتوقع فيهم ان يصيروا ملوكا لا ليعلموا منه الاقترانات
الشرطية ولوازم المتصلات والمنفصلات بل ليعرفوا الصناعات الخمس ويقدروا
على مخاطبة كل صنف من الناس بما يليق بحالهم على ما قال تعالى ادع الى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فالحكمة لمن يطيق البرهان و
الموعظة الحسنة لمن لا يطيقه والجدل للمتعنت ومنه لمن منتصب للمعاندة واما انه في اية
مرتبة من العلوم الحكمية فيتوقف على الاشارة اليها وان كانت على سبيل الاجمال
فنقول الحكمة استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب
مما ينبغي ان يكتسبه بعملها لتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود وتسعد السعادة
القصوى الاخروية بحسب الطاقة البشرية وهي تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين لانها

ان

ان تعلقت بالامور التی الینا ان نعلمها ولیس الینا ان نعملها سمیت حکمة نظریة وان تعلقت
بالامور التی الینا ان نعلمها ونعملها سمیت حکمة عملیة وکل من الحکمتین ینحصر فی اقسام
ثلثة اما النظریة فلان ما لا یتعلق باعمالنا اما ان یحتاج فی وجوده وحدوده ای فی
الخارج والذهن الی المادة والعلم به طبیعی وهو العلم الاسفل واما ان یحتاج فی وجوده
ولا یحتاج فی حدوده الی المادة والعلم به ریاضی وهو العلم الاوسط واما ان لا یحتاج
فی وجوده ولا فی حدوده الی المادة والعلم به الهی وهو العلم الاعلی ومبادی هذه الاقسام
مستفادة من ارباب الملة الالهیة علی سبیل التنبیه ومتصرف فیها علی تحصیلها بالکمال بالقوة
العقلیة علی سبیل الحجة واما العملیة فلان ما یتعلق باعمالنا ان کان علماً بالتدبیر الذی
یختص بالشخص الواحد فهو علم الاخلاق والا فهو علم تدبیر المنزل ان کان علما بما لا یتم
الا بالاجتماع المنزلی وعلم السیاسة ان کان علما بما لا یتم الا بالاجتماع المدنی
ومبدأ هذه الثلثة من جهة الشریعة الالهیة وبها تتبین کمالات حدودها وتتصرف
فیها بعد ذلک القوة النظریة من البشر بمعرفة القوانین العملیة منهم وباستعمال تلک
القوانین فی الجزئیات ففایدة الحکمة الخلقیة ان یعلم الفضایل وکیفیة اقتنائها لتزکوا بها
النفس وان یعلم الرذایل وکیفیة توقیها لتتطهر عنها النفس وفایدة المنزلیة ان یعلم
المشارکة التی ینبغی ان یکون بین اهل منزل واحد لتنتظم به المصلحة المنزلیة التی تتم بین
زوج وزوجة ووالد ومولود ومالک وعبد وفایدة المدنیة ان یعلم کیفیة المشارکة
التی تقع بین اشخاص الناس لیتعاونوا علی مصالح الابدان ومصالح بقاء نوع الانسان
وبازاء الالهی سیاسة الملک وبازاء الریاضی تدبیر المنزل وبازاء الطبیعی تهذیب الاخلاق
فهذه امهات العلوم وکل علم جزئی فلا بد وان ینسب الی واحد منها وعلی هذا

تقوی پرهیزگاری وخود را نگاه داشتن
از چیزها رشیدی

يكون المنطق من فروع العلم الاعلى ومنهم من ادخله في اصل القسمة هكذا العلم اما ان يطلب ليكون آلة
لما عداه اولا والاول هو المنطق والثاني اما نظري او عملي واعلم ان المدنية قد قسمت الى قسمين
الى ما يتعلق بالملك ويسمى علم السياسة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى علم النواميس
ولهذا جعل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة وليس ذلك بمناقض لمن جعلها ثلثة لدخول قسمين
منها تحت قسم واحد ومنهم من جعل اقسام النظرية ايضا اربعة بحسب انقسام المعلومات فان
المعلوم اما ان يفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني اولا والاول ان لم تجرد
عنها في الذهن فهو الطبيعي والا فهو الرياضي والثاني ان لم يقارنها البتة كذات الحق
والعقول والنفوس فهو الالهي والا فهو العلم الكلي والفلسفة الاولى كالعلم بالهوية والوحدة
والكثرة والعلة والمعلول وانما لها مما تعرض للمجردات تارة وللاجسام اخرى
ولكن بالعرض لا بالذات اذ لو افتقرت بالذات الى المادة الجسمية لما انفكت عنها
ولما وصفت المجردات بها ولا منافات بين التقسيمين كما علمت واذا عرفت ذلك
فاعلم ان مرتبة المنطق ان يقرا بعد تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر ببعض العلوم الرياضية ان م
من الهندسة والحساب اما الاول فلما قال ابقراط في كتاب الفصول البدن الذي
ليس بالنقي كلما غذوته انما تزيده شرا ووبالا الا ترى ان من لم تهذب اخلاقهم ولم
تتطهر اعراقهم اذا شرعوا في المنطق سلكوا منهج الضلال وانخرطوا في سلك الجهال وانفوا
ان يكونوا مع الجماعة ويتقلدوا اذل الطاعة فجعلوا الاعمال الظاهرة والاقوال الظاهرة
من البدايع التي ورد بها الشرايع وبراء ذلك انهم والحق تحت اقدامهم متحملين بطرق تعيم مخرجة ومتطلبين
لضلالهم حجة وهي ان الحكمة ترك الصور وانكار الظواهر اذ فيها تحقيق معاني الاشياء دون
الا دالا على الجزئيات
صورها وبممارستها يطلع على حقايق الامور دون ظواهرها ولم يخطر لهم بالبال ان الصور

من نظ

مرتبطة لمعانيها وظواهر الاشياء منبئة على حقايقها وان التحقيق ترك ملاحظة العمل لا ترك العمل كما ظنوا والله عز شانه وبهر برهانه ينتصف منهم يوم تبلى السرائر وتبدى الضمائر فانهم ابعد الطوائف عن الحكماء عقيدة وان اظهر المعاندين لهم سريرة واما التي نقل منها شبه طباعهم الى البرهان والقسمة وهي ابواب المنطق تسعة ايساغوجي وهو بحث الالفاظ الخمسة وقاطيغورياس وهو المقولات العشر وبارى ارمنياس وهو القضايا والقياس والبرهان والحد وما يجري مجراه والجدل والخطابة والسفسطة وهي المغالطة والشعر والانحاء التعليمية كلها موجودة في المنطق فالتقسيم هو التكثير من فوق الى اسفل كتقسيم الجنس الى الانواع والنوع الى الاصناف والصنف الى الاشخاص والذاتي الى الجنس والنوع والفصل والعرضي الى الخاصة والعرض العام والتحليل هو التكثير من اسفل الى فوق والتحديد هو فعل الحد وهو ما يدل على الشيء دلالة مفصلة بما به قوامه بخلاف الرسم فانه يدل عليه دلالة مجملة والبرهان طريق موثوق به موصل الى الوقوف على الحق والعمل به لك فهذه اقسام المنطق وامهات العلوم النظرية والعملية لكن لما كان غرض الشيخ في هذا الكتاب مقصورا على تحقيق الحق من غير التفات الى الشهرة المخالفة للحق وكانت التعريفات الحدية والرسمية على ما ذهب اليه المشاؤون باطلة عنده لم يورد الالفاظ الخمسة على الترتيب ولا المقولات او الفائدة منها في المنطق ليست الا الاقتدار على ايراد الامثلة من المواد المخصوصة وذلك غير مهم لان الغرض من المثال ان تحصل المعنى في الذهن سواء كان مطابقا للمثل اولا بل ربما كان ترك التمثيل بها من بعض الوجوه اولى واحوط فان تجريد الصور عن المواد اصون للذهن عن الخطاء اذ ربما التفت الذهن الى ما تقتضيه بعض تلك المواد المخصوصة

ابواب القسمة تسعة

قوله بارى ارمنياس موحدة بعدها الف ثم راء مكسورة ثم تحتية ساكنة ثم نون مفتوحة ثم ميم مكسورة ثم تحتانية ثم تحتانية بعدها الف ثم سين هكذا ضبطه الشارح في نسخة الاصل

لا للتصور المقترن به ولهذا اختار المحققون التمثيل بالحروف ليجعلوا في ذلك بين ايراد الامثلة لتسهيل فهم المعنى وبين تجريد الصور عن المواد التي ربما كانت موجبة للزيغ عن الجادة ولا الجدل ولا الخطابة والشعر لان هذه الفنون الثلثة بمعزل عن افادة اليقين مع ان غرض الكتاب مقصور على ذكر ما يفيده وذكر من الاقسام الاربعة الباقية وهي القضايا والقياس والبرهان والمغالطة ما هو اهم مطالبه واقرب الى تزكية النفس وكذا ذكر من الطبيعي والالهي ما هو اعظم المهمات ولم يذكر من الرياضي شيئا لا في هذا الكتاب ولا في غيره من مصنفاته لما قال في المطارحات من ان ابتناء مباحثه على الامور الموهومة واما العلم العملي فاشرف ما فيه بيان رياضات العارفين وكيفية سلوكهم ومراتبهم فهذا اما في هذا الكتاب على سبيل الاجمال وسيتلى عليك مفصلا ان شاء الله تعالى ولما كان موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث انها توصل الى المجهول وهي عوارض تعرض للمعقولات الاولى التي هي صور الماهيات في العقل من الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والطرفين والوسط الى غير ذلك كان محل نظر المنطقي بالذات المعاني لكن المنطقي يعبر عنها بالالفاظ اما بالنسبة الى نفسه فلان العقل في هذا العالم مشوب بالتخييل واما بالنسبة الى الغير فلان الخطاب مع الغير لا بد وان يكون بلغة من اللغات المختلفة باختلاف الطبايع ولولا ذلك لما احتيج الى اللغة ومنه يعلم انه لا فخر في مجرد اللغة على ما يفتخر بها الجهلة ولان التصور مقدم على التصديق شرع في مباحث التعريف وقال المقالة الاولى في المعارف اي معلومات الانسان والتعريف اي تعريف الاشياء بالحد والرسم ونحوهما وفيه ضوابط سبعة ولان المنطقي لا بد له من النظر في الالفاظ غير مختص بلغة الا فيما نقل فتح الكلام في مباحث المنطق باقسام دلالة اللفظ على المعنى فقال الضابط الاول وهو في ذلك

في اقسام الدلالات

اللفظ

١٨

اللفظ على المعنى وهي كونه بحيث يفهم منه عند سماعه او تخيله معنى وهي اما ذاتية كدلالة اح على
اذى الصدر والنداء على وجود المعنى وكونه ليس اخرس او فصيحا وما شابه ذلك من
الدلالات الطبيعية والعقلية التي لا تختلف باختلاف الاعصار والامم ولا تتعلق
بارادة اللافظ فان النداء يدل في جميع الاعصار والامم على ما ذكرنا من غير ارادة
المعنى واما غير ذاتية وهي الوضعية التي تختلف باختلافهما وتتعلق بارادته ليس لي دلالة
لذاته والا لكان لكل لفظ معنى لا يتعداه اذ ما للشيء لذاته لا ينفك عنه ولو كان
كذا لما كان في الالفاظ ما هو مشترك وليس كذا فالدلالة الوضعية تتعلق بارادة
اي لم يكن يوجد المشترك
اللافظ الجارية على قانون الوضع حتى انه لو اطلق واراد به معنى وفهم منه قيل انه
دال عليه وان فهم غيره فلا يقال انه دال عليه وان كان ذلك الغير بحسب تلك
اللغة او غيرها او بارادة اخرى تصلح لان يدل به عليه والاوليان بمعزل عن نظر
اي الطبيعية والعقلية
المقصود وهي الوضعية وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه عند سماعه او تخيله بتوسط الوضع
معنى هو مراد اللافظ ولكون المقصود من الضابط الدلالة الوضعية قيد
الدلالة بالوضع وقال هو ان اللفظ دلالة على المعنى الذي وضع بازائه كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق هي دلالة القصد لان الوضع ما قصد بذلك اللفظ
الا ذلك المعنى وعلى جزء المعنى اي المعنى الذي وضع اللفظ بازائه كدلالة الانسان
على الحيوان او الناطق ودلالة الحيطة لاحاطة الكل بالجزء وعلى لازم المعنى اي الذي
وضع اللفظ بازائه لزوما ذهنيا كدلالة السقف على الجدار ودلالة التطفل لان اللازم
خارج عن الملزوم تابع له كما ان الطفيلي خارج عن الجماعة تابع لهم ليعرف
ان الدلالات الثلث وضعية وان كانت الاولى وضعية صرفة

لان المشترك قد ينفك عنه معنى عند الاستعمال في معناه الاخر

يفهم م

المطابقة صح

والباقيان بشركة العقل والجمهور يسمون الاولى دلالة المطابقة للفظ للمعنى مأخوذة من مطابقة النعل
النعل مهما تساويهما والثانية دلالة التضمن لتضمن الكل الجزء والثالثة دلالة الالتزام
وهو ظاهر وانما انحصرت الدلالة الوضعية للفظ على المعنى في الثلث لانها اما ان يكون
بتوسط وضعه اولا والثاني اما ان يكون بتوسط وضعه لما دخل فيه اولا والثاني لابد
وان يكون بتوسط وضعه لملزومه لنفي والا لا اتصال انتقال الذهن من المسمى اليه وانما
قلنا بتوسط الوضع لكذا وكذا لئلا يرد على حد التضمن دلالة اللفظ بالمطابقة على الجزء عند
اشتراكه بين الكل والجزء كالعالم الموضوع للاثيري والعنصري معا ولكل منفردا فانّ
دلالته بالمطابقة على الاثيري مثلا ليست بتوسط وضعه لما دخل فيه المدلول بل بتوسط
وضعه لنفس المدلول وبالعكس في حد المطابقة وكذا في الالتزام عند اشتراك اللفظ
بين الملزوم واللازم كالشمس الموضوع للقرص والشعاع وانما قدم الخبر على المبتدأ اعني حدود
الدلالات عليها ليفيد الحصر كما في صديقي زيد الدال على الحصر دون زيد صديقي وبصير تقدير
الكلام ان دلالة القصد انما يكون بان يدل اللفظ على المعنى الذي وضع بازائه كما قال الشيخ
في الاشارات اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة بان يكون ذلك اللفظ موضوعا
لذلك المعنى وبازائه الى آخره وفائدة قوله بان يكون اللفظ كذا في الدلالات
الثلث ان لا يتداخل التعريفات الثلثة اذا كان اللفظ مشتركا بين المعنى وجزءه
اوبينه وبين لازمه لانه اذا اطلق واريد به الجزء لم يكن الدلالة تضمنية بل كانت مطابقة
لانه وان كان جزءا من المعنى الذي يطابقه لم يدل عليه لذلك بل لانه موضوع له وقس
الباقي عليه وظن ان تعريف الشيخ للدلالات لا يعطي الاحتراز من ذلك لذهولهم عن
هذه الفايدة وكذا ظن في تعريفات المصنف للغفلة عن الدقيقة المذكورة على انهما لو خلا

اولا والثاني اما ان يكون بتوسط وضعه صح

بهذا

بهذا الاحتراز لما ضر اكتفاء بالقرينة المعنوية اتفاقية مقام اللفظية كما في تعريف كثير مما يشتمل
عليه هذا الفن بل جميع اجزاء الحكمة على ما صرح الشيخ به في الشفاء فلهذا تعتبر ترك
امثال هذه الاحترازات وايضا دلالة قصد عن مطابقته ودلالة المطابقة عن دلالة الالتزام
بل يستلزمها اذ ليس في الوجود ما لا لازم له بناء على ان كل موجود له لازم واقله انه ليس غيره
او انه شيء او هو ليس بشيء لانا قد نتصور امرا موجودا مع الذهول عن كونه شيئا او ليس غيره
فالمطابقة لا يستلزم الالتزام كليا وكذا التضمن لا يستلزمه اذ لا يجب ان يكون لكل ماهية
مركبة لازم ذهني يلزم من تصورها تصوره وكونها مركبة لا يلزمها ذهنيا للذهول عنه عند تصورها
واما هما فيستلزمان المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث هو تابع بدون المتبوع مع انهما
تابعان لها لان التضمن هو فهم جزء المسمى والالتزام فهم لازمه ولكنها اي ولكن دلالة القصد
اي المطابقة قد تخلو عن دلالة الحيطة اي التضمن اذ من الاشياء ما لا جزء له والمراد ان
المطابقة لا يستلزم التضمن لتخلفه عنها فيما لا تركيب فيه عند العقل كالبسائط العقلية وهو صحيح
والعام كالحيوان مثلا لا يدل على الخاص كالانسان مثلا بخصوصه وهو ان يفهم الانسان من اطلاق
الحيوان على ما زعم بعض العلماء والا لدل عليه باحدى الثلث وليست مطابقة اذ
ليس الحيوان موضوعا للانسان ولا تضمنا ولا التزاما اذ ليس مفهوم الانسان جزء
معنى الحيوان ولا لازمه الذهني ولهذا فمن قال رأيت حيوانا فله ان يقول ما رأيت
انسانا اي فيصح منه ويمكنه ان يقول هذا ولو دل عليه بخصوصه لما صح ذلك كما لا يصح منه
ولا يمكنه ان يقول ما رأيت جسما او متحركا بالارادة مثلا لدلالة الحيوان عليهما تضمنا
فما ظنك بما يدل مطابقة كالحيوان على الانسان عند الزاعم الضابط الثاني في ان العلم
الذي هو مورد القسمة الى التصور والتصديق في فواتح كتب المنطق هو العلم المتجدد الذي



الدلالات

## الضابط الثاني

في تحقيق ان العلم الذي هو مورد القسمة الى التصور والتصديق لا ... التصور بل ... في ... الكل ...

لا يكفي فيه مجرد الحضور بل يتوقف على حصول مثال المدرك في المدرك اذ هو المقصود هناك
فان المعلومات المنطقية لا تتجاوز عنه لا مطلق العلم الشامل له وللعلم الاشراقي الذي يكفي فيه
مجرد الحضور كعلم الباري تعالى وعلم المجردات المفارقة وعلمنا بانفسنا والالم لينحصر العلم
في التصور والتصديق اذ التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والتصديق يستدعي
تصورا هكذا وعلم الباري تعالى والمجردات بجميع الاشياء وعلمنا بذواتنا يستحيل ان
يكون بحصول صورة كما بين في موضعه فلا يكون تصورا ولا تصديقا واما العلم المتجدد بالاشياء
الغائبة عنا اي بما هو غير ذاتنا لانها لا تغيب عنا فلا بد وان يكون بحصول صورها
فينا والى هذا اشار بقوله هو ان الشيء الغائب عنك اذا ادركته فانما ادراكه على ما يليق بهذا
الموضع اي بفاتحة كتاب المنطق هو بحصول مثال حقيقته فيك بخلاف ادراكه على ما يليق
بتقسيم الانوار فانه ليس ادراك كل ما هو غير ذلك هو بحصول مثاله فيك بل ادراك
بعضه به وادراك البعض بحصول اضافة اشراقية وهو العلم الاشراقي الحضوري اذ الحاصل
بهذا العلم للمدرك بعد ان لم يكن ليس هو مثال المدرك بل الاضافة الاشراقية لا غير على ما
سيتضح ان شاء الله تعالى ان ادراك المبصرات مثلا ليس بخروج الشعاع ولا بالصور
والانطباع بل بحصول اضافة اشراقية للنفس مع المبصر فتدرك مشاهدة لا بمثال
وهو علم حضوري لا صوري وان كان بالشيء الغائب عنك ولهذا ايضا
قال على ما يليق بهذا الموضع يعني الذي هو اول الشروع في الحكمة الحقة قبل تحقيقها
وقس عليه سائر العلوم الاشراقية الحضورية وتصوره كما ينبغي واحتفظ به فانه دقيق
نفيس واما ان ادراكه بحسب هذا الموضع هو بحصول مثال حقيقته فيك فلقوله فان الشيء
الغائب ذاته اي فان الشيء المجهول اذا علمته ان لم يحصل منه اثر فيك فاستوى

الآخوم

و در این حرکت المعمورات و علم قسمتی از المعمورات و معاصر و علم قمری الاصول ها کار آشکارا و ۱۸ مساح ... (
۱۲ و ملکات الوالشفاء

الهيولى هو جوهر بسيط لا يتم وجوده بالفعل دون وجود ما حال فيه وهي أي القطاع الهيولى القطع
ونسبة الادراك ... العالم به وهو في اصطلاحهم ... بما وصف ... توجيه الشئ ... مرتبطة
بالكمية ولا كيفية ولم ... من سمات الحدوث ثم حلت به الصفة وعرضت الاعراض
فحدث منه العالم فقال المحقق الهيولى ... بالفعل ... بالذات والحد ... بالذات ... او الصور
اذ يكون وجوده في الخارج على الوجه الذي ... انه متصور في الخارج والهيولى محل ... والصورة ... بالفعل
وهو الهيولى ... وتسمى الطبيعة ... الاركان ... الذي ... منه ... الاجسام
والكواكب والاركان ... والتسلسل ... في الهيولى الاولى وهو ... البسيط الذي
لا يتم وجوده بالفعل ... وما حل فيه ... المتكلمون ... بين ... بين ... ظاهر
الى انه غير متحقق ... الجسم ... مركب ... يوجد ... اللطيف ... الابعاد ... الكمال ... اه
وقال جمهور الحكماء الا المحقق ... من اثبات الهيولى ... الاختيار ... البارى ... اذ لو ... الهيولى
لا بد ان يكون قديما ... لا ... الصورة الجسمية التي هي ... الهيولى ... الصورة
قد ثبت ... قدم الصورة الجسمية ... بالنوع ... قدم الصورة ... الاصول
وتوارد ... الاحكام ... الواجب ... بالذات ... الى ... و
وبرد ... الصورة الجسمية ... اثبات ... المتصلة ... على ... الهيولى ...

حالتا ما قبل العلم وما بعده وهو محال ولقائل ان يقول لا نم انه اذا لم يحصل منه اثر فيك
استوى الحالتان لجواز ان يختلفا بحصول اضافة اشراقية او زوال امر حال العلم
ويمكن ان يجاب عن الاول بان الكلام في العلم المتجدد الذي لا يكون اشراقيا
لقطع النظر عن العلم الاشراقي في هذا الموضع كما قلنا وعن الثاني بانه اذا زال
امر فالزايل عند العلم بهذا غير الزايل عند العلم بذلك ولا لكان العلم باحدهما هو العلم
بالآخر فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا ادراكه من
الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد المترتبة ويكون تلك الامور الحاصلة
فينا مترتبة وموجودة معا وسنبين بطلانه ان شاء الله العزيز ولان كون
العلم تحصيلا لا ازالة هو من الامور التي نجدها من انفسنا ولا نحتاج فيها الى بيان فضلا
عن الاستدلال على انه ليس بازالة ونبه على انه تحصيل وان الامر الحاصل عند العلم
باحد المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الآخر لما سبق فيلزم ان يكون لكل
معلوم اثر في العقل يطابقه هو العلم به دون العلم بما عداه وهذا هو المراد
بحصول صورة الشي في العقل والى هذا اشار بقوله وان حصل منه اثر فيك ولم يطابق
اي لما في الخارج فما علمته كما هو لكن التقدير انك علمته كما هو فلا بد من المطابقة من حيث ما علمت
فالاثر الذي فيك مثاله ومما يستدل به على ان الادراك المتجدد الغير الحضوري معتبر
فيه وجود صورة المدرك في المدرك انا ندرك اشياء لا وجود لها في الاعيان منها
ممكنة ومنها ممتنعة ونميز بينها وبين غيرها والمعدوم الصرف لا امتياز فيه فلها وجود اذ
ليس في الخارج فيكون في الذهن وهو المطلوب واورد عليه بعض اكابر
الافاضل انه من الجايز ان يكون هذه الاشياء المتميزة حاصلة في بعض الاجرام الغائبة

عنا وهي المثل التي كان يقول بها افلاطون واجيب بانه غير وارد اذ لو كفى حصولها في تلك
الاجرام الغائبة عنا في ادراكنا لها لكانت مدركة لنا دائما فما كان ندركها في وقت دون
آخر لكونه ترجيحا من غير مرجح فلا بد من تاثير النفس بكل مدرك منها باثر هو المعبر عنه بالصورة
ويمكن ان يجاب عنه بانه لا يلزم من كون حصولها في تلك الاجرام غير كافية في ادراكنا لها
ان يكون حصولها لنا بحصول صورها في نفسنا لجواز ان يكون بحصول اضافة بيننا
ومنها على ما ذهب اليه المورد وفسر العلم بها لكن يجب ان تعلم ان منع ما نعلم بالضرورة
انا نتصور من الامور الممتنعة الوجود في الخارج منع مكابرة واما المثل الافلاطونية
فهي في طبايع الانواع الممكنة لا الممتنعة على ما اعترف به المورد والا فالعاقل كيف يقول
ان بعضا من الطبيعة التي نتخيل وجودها في الخارج يكون موجودا في الخارج ازلا وابدا هذا
هو الذي فهمه المورد والجمهور من المثل وسياتي ما هو الحق فيها ان شاء الله العزيز وهذا
الاثر الذي هو حصول صورة الشيء في العقل سواء اقترن به حكم او لا يسمى تصورا او الحكم باعتبار
حصوله في العقل من التصورات ايضا وخصوصيته كونه حكما وهو ما يلحق الادراك لحوقا يجعله
محتملا للتصديق والتكذيب يسمى تصديقا فالتصور هو حصول صورة الشيء في العقل مع
قطع النظر عن الحكم لست اقول مع التجرد عن الحكم كما قاله جماعة من المتاخرين لان الامر
الحاصل في العقل ان لم يكن معه حكم فهو التصور وان كان معه حكم فهو التصديق فان
ذلك ينافي كون التصور شرطا للتصديق كما هو عند الاقدمين او شطره كما هو
عند المحدثين لامتناع تقوم الشيء واشتراطه بنقيضه ولاستحالة تحقق المعاندة بين الجزء
والكل وبين الشرط والمشروط اللهم الا ان يمنع ويقال لا امتناع في تحقق العناد المانع من الجمع
بين الجزء والكل لتحقق هذا العناد بين الواحد والكثير مع ان الواحد جزء الكثير على معنى ان الصادق

فيه نظر لان المثل مجردة عن الطبايع قائمة بذاتها في عالم النور المحض م

على الشيء اما الواحد او الكثير وكذا في التصور والتصديق لا يستحيل ان يصدقا على علم واحد ويقال
التصور مشترك بين الادراك المقيد بقيد عدم الحكم وبين مسمى الادراك والاول هو قسيم التصديق والثاني
شرطه او شطره والتصديق هو الحكم على الشيء المتصور بوجوده او عدمه او وجود حال له او
عدمها عنه واتفاقهم على ان الاوليات ربما وقع التوقف في التصديق بها لخفاء في تصور
حدودها يدل على ان التصديق عبارة عن نفس الحكم لا عن التصورات الثلاثة والا لما كان
بديهيا الا اذا كانت تلك التصورات بديهية وهذا الخلاف ما اعترفوا به في الاوليات
وان كان بعضهم قد ناقض نفسه في مواضع فان قيل التصديق امر انفعالي لانه قسم من العلم
التجددي وهو انفعال ما للمدرك والحكم وهو ايقاع النسبة الايجابية او سلبها امر فعلي
لان الايقاع فعل المدرك فلا يصدق احدهما على الآخر لكنه يصدق قلنا انما يصدق
مجازا وتحقيقه ان الادراك لما كان عبارة عن حضور ما يدرك عند المدرك فالحضور مبتدا
الذي يحضر منه عنده ان النسبة الايجابية واقعة او ليست بواقعة هو التصديق والحاضر
منه عنده هو المصدق به وايقاع النسبة وسلبها هو الحكم والذي لا يحضر منه عنده هذا
وان حضر غيره حتى مفهوم الوقوع واللاوقوع او غيرهما فهو التصور والحاضر منه هو المتصور
فالتصديق لا يخرج عن الحكم لا انه عينه ويدل على تغايرهما قول جميع المتأخرين ان
الادراك ان كان مع الحكم يسمى تصديقا لان ما مع الشيء غيره وكذا قول افضلهم في شرح
الاشارات وهو ان المتصور هو الحاضر في الذهن مجردا عن الحكم والمصدق به هو الحاضر
فيه مقارنا له يدل عليه ايضا لان المقارن للشيء غير ذلك الشيء لكن لتلازمهما اطلق احدهما
على الآخر مجازا كما في جرى الميزاب هكذا يجب ان يتصور حقيقة التصور والتصديق
ليندفع الاشكالات التي تورد عليهما كما يقال لو كان التصديق هو الادراك المقترن

تحقيق نفيس في بيان التصور والتصديق

اي الحضور المذكور هو ان النسبة واقعة او ليست بواقعة لا الحكم وان حضر غيره من التصورات الثلث لا يسمى تصديقا في الاصطلاح

اي ان النسبة الايجابية واقعة او ليست بواقعة

بالحكم كان الحكم خارجا عن التصديق لكنه نفسه او جزءه وكان التصديق كسبيا اذا كانت
تصوراته مكتسبة ضرورة انه اذا توقف الادراك المطلق على الفكر توقف عليه الادراك
المقترن لتوقفه على جزئه وكان كل تصديق ثمث تصديقات لحصول ثمث
ادراكات مقترنة وجاز اقتناص التصديق بالقول الشارح مع انه لا يقتنص الا بالحجة ونما
تبرئ للاول بما عرفت من ان الحكم هو لازم الادراك المقترن بالحكم لا نفسه ولا جزؤه
والثاني بان التصديق الكسبي هو الذي يفتقر الى الاكتساب في ايقاع النسبة
وسلبها وما تصوراته مكتسبة لم يفتقر اليه من تلك الجهة بل من جهة التصور اللازم له والثالث
بان التصديق حضور يحضر منه ان النسبة واقعة او غير واقعة وليس حضور كل واحد من
الادراكات الثلثة كذلك والرابع بان التصديق الذي لا يقتنص الا بالحجة هو التصديق
بمعنى الحكم اعني ايقاع النسبة وسلبها واما الذي بمعنى الحضور الموصوف فلا يقتنص الا بالقول
الشارح لا يقال السوال الاول غير متجه لانه ان اراد بالتصديق الحكم فلا نم انه انفعال
وان اراد به الحكم مع تصور الطرفين فلا نسلم صدق الحكم عليه بل نم نقول لو كان التصديق
هو الحكم وهو فعل لما صح تقسيم العلم اليه لانه انفعال لكان قسيمها لانا نقول التصديق كيف
ما كان يلزم ان يكون انفعالا لكونه ~~انفعالا~~ لكونه قسما من العلم فلا يكون حكما لانه فعل
الى آخر ما ذكرنا والمعنى الصالح في نفسه لمطابقة الكثيرين اي المعنى الذي لا يمنع تصوره
من وقوع الشركة فيه وهو المعنى الكلي اصطلحنا عليه بالمعنى العام واللفظ الدال عليه وهو اللفظ
الكلي هو اللفظ العام كلفظ الانسان ومعناه ثم الكلي على ستة اقسام لانه اما ان
يكون ممتنعا في الخارج كشريك الباري او ممكنا معدوما كجبل من ياقوت او موجودا واحدا
يمتنع مثله كالاله لان نفس تصور معناه لا يمنع من وقوع الشركة واثما احتيج في

اثبات الوحدانية الى البرهان ويمكن كالشمس عند من يجوز وجود شمس اخرى او كثيرا حقائقها
كالكواكب السيارة او غير متناهية كالنفس الناطقة الانسانية هذا هو المثال المشهور
في الكتب لذلك بناء على ان النفوس البشرية المفارقة غير متناهية لكن التمثيل به لا يصح
الا على تقديرات ثلثة اولها ان النفس لا تنعدم بموت البدن وثانيها ان لا
تنتقل النفس بعد مفارقة البدن الى بدن آخر انساني وثالثها ان لا يكون
لنوع الانسان ابتداء زماني بل يكون قبل كل شخص آخر لا الى بداية فلو لم يصدق
واحد من هذه الثلثة لم يلزم صدق لا تناهيها والامثلة وان لم تحقق ولا يضر عدم
مطابقتها لكن الغرض بيان ما في هذا المثال من النظر والمفهوم من اللفظ اذا لم يتصور فيه
الشركة لنفسه اصلا وهو المعنى الجزئي هو المعنى الشخصي واللفظ الدال عليه وهو لفظ الجزئي باعتباره
يسمى اللفظ الشخصي كاسم زيد ومعناه وانما قال باعتباره ليعلم ان الجزئية انما تلحق المعنى بالذات
واللفظ بالعرض وكذا الكلية وكل معنى كالانسان مثلا يشمله غيره كالحيوان مثلا الشمول له
للانسان وغيره فهو اي ذلك المعنى المشمول هو الخاص بالنسبة اليه اي الى الشامل وهو العام
سميناه المعنى المنحط لان المعنى المشمول كالانسان ينحط عن المعنى الشامل كالحيوان لخصوصيته
وعدم شموله لما يشمله الشامل والعام يشمل الخاص مع غيره فان تحمل حملا افراد الخاص كان عمومه
مطلقا كالحيوان والانسان والا فمن وجه كالحيوان والابيض ولا يخرج من ذلك
غير قسمين المتساويين وهما اللذان يشمل كل منهما جميع افراد الآخر كالانسان والناطق
والمتباينان وهما اللذان لا يشمل شيء منهما شيئا من افراد الآخر كالانسان والفرس
ووجه الحصر في الاربعة ان كل شيئين فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر
اولا يصدق فان صدق فاما مع العكس وهما المتساويان او لا مع العكس فالذي

شخص م

فيها م — اي لم تتحقق ولم تكن خاصة م

الضابط الثالث في الماهيات

صدق هو الاعم مطلقا والآخر اخص مطلقا وان لم يصدق على كله فان صدق على بعضه
فكل منهما اعم واخص من وجه والا فهما متباينان الضابط الثالث في الماهيات واجزائها
وعوارضها المفارقة واللازمة وانما نقصه هو ان كل حقيقة اي ماهية سواء كانت في الاعيان
او في الاذهان فاما بسيطة وهي التي لا جزء لها في العقل كالباري والنقطة والوحدة
او غير بسيطة وهي التي لها جزء اي في العقل وهي الماهية المركبة كالحيوان فانه مركب من جسم
وشيء يوجب حيوته وهو النفس الحيوانية والاول وهو الجسم جزء عام اي اذا اخذ
هو والحيوان في الذهن كان هو اي الجسم اعم من الحيوان والحيوان منحط بالنسبة اليه
اي اخص والثاني وهو النفس الحيوانية هو الجزء الخاص الذي لا يكون الا له اي للحيوان
لاختصاصه به ولا بد من الاعتراف بوجود الماهية البسيطة في كل ماهية مركبة والا لزم
تركبها من اجزاء غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا لا نهاية لها على ان كل كثرة لا بد
فيها من الواحد والمعنى الخاص بالشيء يجوز ان يساويه كاستعداد النطق للانسان
ويجوز ان يكون اخص منه كالرجولية له وانما انحصر فيهما لامتناع ان يكون مباينا والا لما صدق
عليه واعم والا لما اختص والحقيقة اي الماهية قد يكون لها عوارض اي صفات خارجة
عنها مفارقة اي غير لازمة وهو كل صفة لا يجب ثبوتها للحقيقة الموصوفة بها وهي اما سريعة
الزوال كالضحك بالفعل للانسان واما بطيئة الزوال كالشباب له وقد يكون لها عوارض
لازمة وهي كل صفة واجبة الثبوت للموصوف بها لامتناع انفكاكها عنه حينئذ وكون
المعنى من اللزوم ذلك واللازم قد يكون للوجود كسواد الزنجي وقد يكون للماهية وهو
اما بين وهو الذي يلزم من تصور الملزوم تصوره كالانقسام بمتساويين للاربعة واما غير بين
وهو ما لا يكون كذلك وانما يلحقه بتوسط غيره كمساوات الزوايا لقائمتين للمثلث ويسمى

اي عوارض الماهية

ذلك الغير وسطا وهو محمول المحمول على الموضوع بسببه محمول آخر اعني المقرون بقولنا لانه حين يقال
لانه كذا كالضحك اللاحق للانسان بتوسط التعجب ويسمى اللوازم الغير المتخالفة اذ التخالف بالاكثر
البعض بتوسط البعض كالضاحك للكاتب ولا بد من انتهاء اللازم بالوسط الى لازم لا وسط
له والا لزم الدور او التسلسل وهما محالان في اللوازم الخارجية وهي التي لها صورة
في الخارج والبرهان الدال على وجوب انتهاء الاوساط مختص بالاحاد المترتبة في الوجود بخلاف
اللوازم الاعتبارية ككون الاثنين نصف الاربعة وثلث الستة وربع الثمانية
وهلم جرا الى غير النهاية ولانه لو لم ينته الى لازم لا وسط له لزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين
المهية واي لازم فرض واللازم البين اما تام وهو الذي يمتنع رفعه في العين والذهن
واما ناقص يمتنع رفعه في العين دون الذهن كعمى الاكمه فانه يمكننا رفعه في الذهن عنهم
وتصوره بصيرا دون العين والى التام اشار بقوله واللازم التام ما يجب نسبته الى
الحقيقة لذاتها كنسبة الزوايا الثلث الى المثلث اي كذي الزوايا الثلث لانها
ممتنعة الرفع في الوهم وليس ان الفاعل جعل المثلث ذا زوايا ثلث اذ لو كان
كذا لكانت اي الزوايا الثلث ممكنة اللحوق واللالحوق بالمثلث وكان يجوز تحقق
المثلث دونها اي دون الزوايا الثلث وهو محال لامتناع تحققه دونها فليس
كونه ذا زوايا ثلث بجعل جاعل بل علته هي نفس المثلث لا غير واليه اشار بقوله لذاتها
اي لذات الحقيقة لا الفاعل الخارج وهذا مذهب بعض الحكماء وعند البعض
علته علة الحقيقة بتوسطها وهما صحيحان لجواز استناد المعلول الى العلة القريبة
والبعيدة وعلى هذا يكون معنى كون اللازم لا بجعل جاعل انه ليس بفاعل مباين
لها اي للحقيقة وعلتها اذ بعض الصفات يحتاج معها الى غيرهما لا انه ليس بفاعل

اي علة لزوم زوايا الثلث للمثلث هو علة الحقيقة لا نفس الحقيقة كما ذهب اليه بعض الحكماء

يشارك اللازم في هذا المعنى لانه ايضا ليس بجعل جاعل
مباين للانسان ن صح

علة م

## الضابط الرابع في الفرق بين العوارض الذاتية والغريبة

مطلقا والذاتي كالحيوان للانسان وعلة لان الذي جعلها انسانا ومثلثا جعلها حيوانا وذا
زوايا اذ لو اختلف الجعلان لامكن جعلها انسانا ومثلثا دون جعلها حيوانا وذا زوايا و
وهو محال واللازم والذاتي وان اشتركا في هذا لكن لم يشتبع اسناد اللازم الى المهية
لتأخره عنها بخلاف الذاتي لتقدمه عليها فتعين اسناده الى علة المهية ولما كانت
العلل المفارقة علة الذاتيات واللوازم عند حصول الاستعداد للمهية فلا يكون
المهية تامة لها وكما انها علة ما للوازم فهي علة ما للاعراض المفارقة اذ لولا استعداد المهية
لها لما امكن حصولها من المفارق الا ان عليتها للوازم اظهر منها للاعراض المفارقة ولا
يخفى ان اللوازم المحتاجة الى العلة هي الخارجية واما الاعتبارية فلا يحتاج الى
الى علة غير المعتبر الضابط الرابع في الفرق بين ما للشيء من ذاته وهو العوارض الذاتية و
بين ماله من غيره وهي العوارض الغريبة هو ان كل حقيقة اذا اردت ان تعرف ما الذي
يلزمها لذاتها بالضرورة دون اللاحق فاعلم ما الذي يلحقها من غيرها فانظر الى
الحقيقة وحدها واقطع النظر عن غيرها فما يستحيل رفعه عن الحقيقة وهو تابع للحقيقة فموجبه
وعلته نفس الحقيقة وانما قال وهو تابع للحقيقة احترازا عن جزئها لانه يستحيل رفعه عنها مع انه
يوجبها لا انها توجبه اذ لو كان الموجب غيرها لما امكن ملاحظة وجوبه بدونه لان المعلولات
الممكنة انما يجب وجودها بعللها فاذا قطع النظر عنها لم يجب وجودها بل تبقى على امكانها
ولهذا قال لكان ممكن التخوف والرفع اذ التقدير قطع النظر عن غيرها مع انه الموجب
فرضا لكنه مستحيل الرفع بالفرض فالموجب نفس الحقيقة لا غيرها ولانه اذا وجد شيء مع قطع
النظر عن شيء آخر او فرض عدمه فان ذلك الشيء لا يكون علة للاخر ولا لا اخر
معلولا له فاذا انظرنا الى الجسم مثلا وقطعنا النظر عن جميع العوارض وتأثيراتها على الخارج

فالا

فالواجب لحينئذ هو المقدار والوضع المطلقان الشاملان لجميع المقادير والاوضاع المتعينة المخصوصة المنطبقان على كل واحد واحد منها لا المقدار والوضع المخصوصان كذراع مثلا واكثر واقل وكانتصاب وانبطاح ونحوهما ولما لم يمكن ملاحظة الجسم بدون المطلقين وامكنت بدون المخصوصين وجب استناد الاولين الى ذات الجسم والاخرين الى امر خارج عن الجسم لانهما ممكنان بالنسبة الى الجسم واجبان كالمطلقين وكل ممكن لابد له من سبب وذلك السبب ليس ماهية الجسم لان نسبتها اليه الامكان ونسبة المعلول الى العلة الوجوب كما ستعرف فتعين معلوليتهما لامر خارج عن الجسم والجزء من علاماته تقدم تعقله على تعقل الكل لاستحالة تعقل الكل دون تعقل الجزء او لان له دخلا في تحقق الكل وهو كونه علة ناقصة له ولهذا يعدم بعدمه ولا يوجد بوجوده وحده بل مع سائر الاجزاء والشرائط والجزء الذي يوصف به الشيء كالحيوانية للانسانية ونحوها اي ونحو الحيوانية كالناطقية للانسان سمي اتباع الشائين ذاتيا ونحن نذكر في هذه الاشياء ما يجب والعرضي اللازم او المفارق اي العرضي سواء كان لازما او مفارقا متأخر عن الحقيقة تعقله والحقيقة لها مدخل ما في وجوده لان وجوده تبع لوجودها كما تقدم بانه يتأخر وجوده عن وجودها وكذا تعقله عن تعقلها فالعرضي يقابل الذاتي في هاتين العلامتين والعرضي قد يكون اعم من الشيء كاستعداد المشي للانسان الشامل له ولغيره وقد يختص به كاستعداد الضحك للانسان اذ لا وجود له في غيره وهو ظاهر الضابط الخامس في ان الكلي لا يقع في الوجود الخارجي على ما قال هو ان المعنى العام اي الكلي لا يتحقق خارج الذهن اي يمتنع حصوله فيه اذ لو تحقق اي الكلي في الخارج لكان له هوية اي متعينة متشخصة ممتازة اي ذلك المعنى بتلك الهوية المتشخصة عن غيره اي من الماهيات الخارجية لا يتصور الشركة فيها اي في تلك الهوية والا لما امتاز بها

الضابط الخامس
في ان الكلي لا يقع في الوجود
الخارجي

[illegible] انما حصل [illegible] ... اذا وجد مركبة عن [illegible] ... واما ان تحقق [illegible] الجزء ... لا يتعقد [illegible]

عن غيره فصارت اي تلك الهوية متشخصة اي جزئية يمنع الشركة وفي بعض النسخ شخصية والمعنى
ما ذكرنا والاول اصح لان اصطلاحه في هذا الكتاب التعبير عن الجزئي الحقيقي بالمتشخص كما تقدم
وقد فرضت عامة اي كلية لا يمنع الشركة هذا محال وبعبارة اخرى الموجود في الخارج لابد له
من تخصيص لا يشاركه فيه غيره فما لا تخصص له لا يوجد في الخارج لكن الكلي لا يتخصص اذ لعله
يوجد فيه والمعنى العام وهو الكلي اما ان يكون وقوعه على كثيرين بالسوية كالاربعة على
شواخصها اي كون وقوع الاربعة على جزئياتها ويسمى العام المتساوي اي افراده في معناه و
هو ما يسميه الجمهور المتواطي اي المتوافق افراده في معناه وفي اكثر النسخ ويسمى العام المتساوق
والمعنى ما ذكرناه واما ان يكون على سبيل الاتم والانقص كالابيض على الثلج والعاج
وساير ما فيه الاتم والانقص كالموجود على الواجب والممكن فان البياض والوجود في
الثلج والواجب اتم منهما في العاج والممكن ويسميه المعنى المتفاوت تتفاوت افراده
في معناه وهو ما يسميه الجمهور المشكك لانه يشكك الناظر فيه هل هو متواطي او مشترك لمشابهته
كلا منهما من وجه ثم التشكيك قد يكون بالاتم والانقص كما ذكر وقد يكون بالتقديم والتاخير كالموجود
على العلة والمعلول وقد يكون بالاولى والاحرى كهذا المثال ايضا فاذا اكثرت الاسماء
لمسمى واحد سميت مترادفة كالليث والاسد واذا اكثرت مسميات اسم واحد لا يكون
وقوعه عليها بمعنى واحد سميت اسماء مشتركة كالعين على الباصرة والجارية وكانه احترز بقوله
لا يكون وقوعه عليها بمعنى واحد عن المشترك المعنوي كالانسان على زيد وعمرو وهو مستغنى عنه بخروج
المشترك المعنوي عنه لاتحاد معناه وتكثر مسمى المشترك اللفظي وبمثل ذلك يعرف انه ليس احترازا عن
المشكك فان قيل مسمى المشترك المعنوي متكثر باعتبار حصصه في افراده على ما ذهب اليه في
التلويحات قلنا ليس الكلام في ذلك بل في المعنى الذي هو المفهوم من ذلك المشترك

الذي صح

لما

٢٥

وهو شيء واحد لا كثير وللاسم المطلق اذا اطلق في غير معناه لمشابهته كالفرس على المنقوش و
لمجاورته نحو جرى الميزاب ... ولملازمته كاطلاق اسم الكل على الجزء
والسبب على المسبب وبالعكس لتلازمهما يسمى اي ذلك الاطلاق مجازيا وذلك الاسم
مجازا ان لم يترك الوضع الاول وان ترك سمي منقولا شرعيا ان كان الناقل هو الشرع
كالصلوة التي في الاصل الوضع للدعا وفي الشرع نقلت ... كان المعهود ... والاذكار
المخصوصة وعرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة التي في الاصل لكل ما يدب
على وجه الارض ثم نقلت الى الفرس واصطلاحيا ان كان في وجه الحاجة الى المنطق و
تقريره هو ان معارف الانسان يعني معلوماته المنحصرة في التصور والتصديق
ليست كلها بديهية والا لما جهلنا شيئا اي والا لما احتجنا في تحصيل شيء الى الفكر ولا كسبية
والا لما تحصلنا على شيء بل بعضها فطرية اي بديهية لا تفتقر الى الاكتساب من حيث هي وباعتبار
هذه الحيثية خرجت التصديقات الاولية المتوقفة على تصورات غير فطرية عن قسم
غير الفطري ودخلت في قسم الفطري لانها لم تفتقر الى الاكتساب من حيث هي تصديقات
بل افتقرت اليه من جهة التصورات اللازمة لها ولهذا لا يتوقف الحكم فيها بعد تصور
طرفيها على شيء آخر فالفطري اي البديهي من التصورات ما لا يكون حصوله في العقل
موقوفا على طلب وكسب كتصور النور والظلمة ونحوهما ومن التصديقات ما يكون تصور
طرفيه وان كان بالكسب كافيا في جزم الذهن بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم
من الجزء وغير الفطري اي الكسبي من التصورات ما يتوقف حصوله في العقل على طلب
وكسب كتصور الملك والجن ومن التصديقات ما لا يكفي تصور طرفيه في جزم العقل
بالنسبة بينهما بل يحتاج الى دليل كقولنا العالم حادث او قديم والمجهول اذا لم يكفه

الضابط السادس

الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات ارباب الصناعة ... ويسمى الضابط السابع

في بيان الحاجة الى المنطق

نحتاج في تحصيله الى الفكر

من حيث هي وغير فطرية اي بعضها غير فطرية تفتقر اليه

التنبيه والاخطار بالبال كما في كثير من البديهيات التي ننبه عليها في هذا الفن على ما صرح به في التلويحات
حيث قال ومن الضروريات ما ينبه عليها ودفع الحاجة الى البرهان اليه وكثير من هذا العلم كذا و
يبتني عليه غيره فلا يحتاج الى قانون آخر ليتسلسل وليس مما يتوصل اليه بالمشاهدة الحقة التي
للحكماء العظماء بمعرفة النفوس والعقول والانوار المجردة الحاصلة بالتوصل الى
مشاهدتها بطريق الرياضات والمجاهدات دون سبيل الفكر والمقالات اذ لا تكشف
المقال عنها غير الخيال واذا لم يكفه التنبيه وليس مما يشاهد فلا بد من اقتناصه بالفكر وهو ترتيب
امور معلومة متناسبة ترتيبا خاصا يتأدى منها الى المجهول اذ ليس كل معلوم يوصل الى اي مجهول
كان بل لكل مجهول معلومات تناسبه هي الموصلة اليه دون ما عداها وليست المعلومات المتناسبة
يتوصل الى المجهول كيف كانت بل لا بد لها من ترتيب خاص هو الموصل لا غير ولهذا لم يكتف بقوله
لا بد له اي لذلك المجهول من معلومات موصلة اليه بل ردفه بقوله ذات ترتيب موصل اليه
جواب اذا
اي الى المجهول منتهية في التبيين الى الفطريات والا يلزم الدور ان انتهى المعلومات
الموصلة الى المجهول في التبيين اليه والتسلسل ان لم ينته اليه ولما كان لزوم الدور وبطلانه
ظاهر الامتناع توقف الشيء على نفسه تجنب عن بيان لزوم الدور الى بيان لزوم التسلسل فقال والا
فقط
يتوقف كل مطلوب للانسان على حصول لا متناهي قبله ولا يحصل له اول علم يكتسب
لتوقفه على محال وهو حصول ما لا يتناهى في الذهن دفعة وهو محال لحصول العلوم الكسبية
لنا ولان المعلوم ينزل من الفكر منزلة المادة والترتيب منزلة الصورة
فصلاح الفكر يكون بصلاحهما وفساده بفسادهما او لان كلا من المادة والصورة
منه تام وناقص وباطل شيئا تاما كما سنبين ان شاء الله والفطرة البشرية لا تفي
بالتمييز بين هذه الاحوال والا لما خالف العقلاء بعضهم بعضا ولا الشخص الواحد نفسه

اي معلومات منتهية ح

او فسادا واصلاحا ح

[illegible]

## الضابط الرابع فی التعریف وشرائطه

ای توفیقین الا المن ایده بروح قدسیة تریه الاشیاء کما هی فاحتیج الی آلة ممیزة للخطأ عن الصواب
هی المنطق فهو علم یتعلم فیه اصناف ترتیب الانتقالات الحاصلة وما یقع فیه ذلک مستقیما وما لا یقع فیه والضابط
السابع فی التعریف وشرائطه وتقریره هو ان الشیء اذا عرف لمن لا یعرف ذاته فالتعریف انما
یمکن لمن لا یعرف الشیء لا لمن یعرفه والا لکان تحصیلا للحاصل ولان معرف الشیء ما یکون اعنی قولا
یکون معرفته سببا لمعرفة ذلک الشیء او لتمییزه عن کل ما عداه فینبغی ان یکون التعریف
بامور لا بامر واحد کما ذهب الیه المتأخرون من کون الناطق حدا ناقصا والضاحک
رسما ناقصا لان التصور المجهول انما یستحصل بالفکر وهو ترتیب امور لا امر واحد ولان المفرد
لا یعرف لان تصوره ان لم یستلزم تصور المطلوب واستلزم ولم یکن معلوما لم یکن
معرفا وان کان معلوما کان المطلوب معلوما لعدم تخلفه عنه فی المعلومیة فلا طلب ولا
کسب ولا یتأتی هذا فی المرکب لجواز کون الترتیب مجهولا ولان الفصل والخاصة لا یدل
علی المطلوب بالمطابقة والا کان اسمه بل انما یدل علیه بالالتزام وهو یتوقف علی قرینة عقلیة
موجبة لنقل الذهن من الملزوم الی اللازم فتلک القرینة ان صرحت بها فقد ضممت
لفظا آخر بازائها فکان الدال بالحقیقة شیئین لا شیئا واحدا ولان انتقال الذهن من الی
شیء علی سبیل اللزوم امر ضروری لیس للصناعة فیه مدخل والانتقال من الحدود والرسوم
الی المطالب صناعی وانما یتعلق بالصناعة تألیف مفرداته لا غیر فهی لا تکون الا مؤلفة وهذا
الوجه قریب من الاول ولان القول بان المعرف من الاقوال الشارحة ینافی القول
لجواز کونه مفردا وکذا القول بان الفصل حد والخاصة رسم ینافی القول بانهما موصلان
بعیدان واذا امتنع ان یکون التعریف بامر فیجب ان یکون بامور تخصه ای تخص تلک
الامور ذلک الشیء بعد وجوه ثلثة فان غیر المختص بالشیء یمتنع تعریفه له اما لتخصص الاحاد

المراد من الانتقال هو الحرکة من المبادی الی المطالب ویعبر به الفکر والمراد من الترتیب الواقع فی الفکر منه

الا یقع الترتیب فیه حقیقیا

وان لم یصح به اذ الفهم ان کانت القرینة خفیة وان کانت ظاهرة کان الدال الیها شیئین لا شیئا واحدا لظهور حکم هذه القرینة لم یذکرها

ای احدهما اسم ای الفصل والخاصة اسم المطلوب

شیء اصم

وکذا القول بان الفصل وای حد ورسم ناقض القول بانها موصلان بعیدان لان الرسم موصل قریب منه

وهو ان يكون كل واحد واحد من تلك الامور التي هي اجزاء المعرف مختصا بالشي كقولنا
في تعريف الانسان انه ناطق ضاحك كاتب متفكر فهو رسم ناقص لخلوه عن الجنس
او تخصيص البعض وهو ان يكون بعض اجزاء المعرف مختصا بالمعرف دون البعض
فان كان غير المختص جنسا قريبا والمختص اما فصل او خاصة كقولنا في تعريف الانسان
انه حيوان ناطق او كاتب ضاحك فهو حد تام او رسم تام وان كان جنسا بعيدا كقولنا
انه جوهر ناطق او ضاحك كان حدا ناقصا او رسما كذلك وكذا ان كان عرضا
عاما كما اذا بدلنا الماشي بالجوهر وقلنا انه ماش ناطق او ضاحك او للاجتماع وهو
ان يكون التعريف بامور لا يختص احادها الشي ولا بعضها بل تخصه للاجتماع وهو ان
يختص مجموعها بالشي دون شي من اجزائه ويسمى الخاصة المركبة لان اختصاصه
انما حصل بالتركيب كقولنا في تعريف الخفاش انه طاير ولود فان كل واحد منهما
اعم منه والمجموع مختص به وهو ايضا رسم ناقص والتعريف لابد وان يكون اظهر من
الشي سواء كان تعريفا حديا او رسميا لان معرفته سبب لمعرفته لا بمثله اي لا بما يساويه
في الظهور والخفاء يعني في المعرفة والجهالة وما يكون اخفى منه اي ولا بما يكون اخفى من الشي
او يكون لا يعرف الا بما عرف به اي ولا بما يكون لا يعرف الا بالمعرف
فقول القايل في تعريف الاب انه الذي له ابن غير صحيح فانهما متساويان في المعرفة
والجهالة ومن عرف احدهما عرف احدهما عرف الاخر لانهما المتضايفين انما يعلمان
معا ومن شرط ما يعرف به الشي ان يكون معلوما قبله لوجوب تقدم العلة على المعلول مع
ان معرفته سبب لمعرفته لا معه كما في المثال وفي اكثر النسخ قبل الشي لا مع الشي او
قال في اكثر النسخ او نقال وكلاهما يحتاج الى تاويل ليصح العطف على قوله فقول القايل

وكذا ان كان غير المختص عرضا عاما فالمختص ان كان فصلا كان حدا ناقصا وان كان خاصة كان رسما ناقصا

اذ لا يصح عطف الفعل على الاسم الا بتاويل النار هو الاسطقس الشبيه بالنفس والنفس
اخفى من النار وهذا مثال تعريف الشيء بالاخفى وهو ظاهر وكذا قولهم ان الشمس كوكب
يطلع نهارا اي غير صحيح لانه تعريف الشيء بما لا يعرف الا به ولكن بمرتبة واحدة اذ النهار لا يعرف
الا بالشمس فلهذا قال والنهار لا يعرف الا بزمان طلوع الشمس وقد يكون اللذان لا
يزيد احدهما على الآخر واللذان لا يزيد احدهما على الآخر اثنان وانما اخر التعريف
بالاخفى عن التعريف بالمساوي لانه ادخل في الخطا لان المعرف يجب ان يكون اعرف
من المعرف فاول مراتب الفساد في التعريف ان يكون بالمساوي ثم بالاخفى ثم بنفسه
كقولهم الزمان هو مدة الحركة لان الاخفى ربما كان اعرف من بعض الوجوه او بالنسبة
الى بعض الناس ولا كذلك نفس الشيء ثم بما لا يعرف الا به لان تعريف الشيء بنفسه
يقتضي تقدم العلم بالشيء على العلم به بمرتبة واحدة وبما لا يعرف الا به يقتضي تقدمه اما
بمرتبتين كما في الدور الظاهر ومثاله تعريف الشمس او بمراتب كما في الدور الخفي
ومثاله تعريف الاثنين كما مر والدور الخفي اقل شناعة من الظاهر واردا في الحقيقة
منه لكثرة المراتب في تقدم الشيء على نفسه فيه وليس تعريف الحقيقة مجرد تبديل اللفظ
اي وليس تعريف الشيء عبارة عن تبديل اللفظ بلفظ اشهر منه كما يقال لمن
يعرف الخمر دون العقار وبيان ما العقار انه الخمر فان تبديل اللفظ انما ينفع
لمن عرف الحقيقة والتبس عليه معنى اللفظ وهو انما ينتفع به في معرفة اللغات وضعاً
في الالفاظ لا في معرفة الحقائق والاضافيات ينبغي ان يؤخذ في حدودها
السبب الموقع للاضافة لانه لما امتنع تعريف احد المتضائفين بالآخر لان العلم بهما
معا لتساويهما في المعرفة والجهالة مع وجوب تقدم العلم بالمعرف على العلم

بمراتب كقولهم الاثنان هو الزوج الاول والزوج هو المنقسم بمتساويين والمتساويان هما صح

بالمعرف وجب اخذهما مجردين عن الاضافة وتعريف كل واحد منهما بالسبب الموقع للاضافة
ليحصلا معاً في العقل ثم يحصل البيان بالذي يراد تعريفه منهما فينتصب حداً من غير لزوم
دور ومثال تعريف المتساوي كقولنا في تعريف الاب انه حيوان تولد آخر من نوعه من
نطفة من حيث هو كذلك اي من حيث تولد آخر من نوعه من نطفة فالحيوان احدى الذاتين
المضافتين وهو الاب والذات المضافة الاخرى التي من نوعه هي الابن وقد
اخذناهما عاريتين عن الاضافة وتولد آخر من نطفة هو السبب الموقع للاضافة ويجب
تكرار هذا السبب وان نهي التكرار في الحدود والا لامكن صدقه على الذات الموصوفة
بالابوة لا من جهة صفة الابوة لكن المقصود تحديد الذات مع تلك الصفة
وبهذا التكرار اختص البيان بالاب من غير ان يكون فيه شيء مبين بالابن او محوالة
يتوقف عليه والمشتقات توخذ مامنه الاشتقاق مع امر في حدها على
حسب مواضع الاشتقاق كقولنا في تعريف الاسود انه شيء ما قام به السواد وانما
ذكرها عقيب الاضافيات ليعلم انها ايضا مما يجب التكرار في حدودها للحاجة لان
الذات الموصوفة بالسواد لها اعتباران الاول اخذها مع صفة السواد والثاني
اخذها مجردة عنها لكن المعرف هو الاول دون الثاني ولما كان قولنا شيء ما قام به السواد
يحتمل المعنيين وجب التقييد بقولنا من حيث هو كذلك ليخرج المعنى الثاني ويبقى المعنى
الاول الذي هو المقصود بالتعريف فصل في بيان ان الوفاء باعطاء الحدود
الحقيقية حقوقها صعب جداً لجواز الاخلال بذاتي لم يطلع عليه ولكثرة ما يقع فيها
من الاغاليط الحدية بخلاف الحد المفهومي اذ لا صعوبة فيه مع انه ينتفع به في العلوم
نفعاً لا يقصر عن الذي بحسب الماهية والحقيقة وتقريره انه اصطلح بعض الناس

اي من حيث هو اب او الاختصاص مطلقا
حاصل قبل التكرار منه

هو مضاف الا ما يورده من الجملة

الا اعتباري

اي لا يقصر نفعا عن نفع الحد الذي بحسب الماهية منه

علي ثم

٢٦

على تسمية القول الدال على ماهية الشيء حدا وذلك لمنعه ان يدخل في المحدود ما هو خارج عنه او يخرج عنه ما هو داخل فيه اذ الحد في اللغة المنع وكانه يشير به الى الشيخ الرئيس ابي علي بن سينا رحمه الله حيث ذكر في الاشارات ان الحد قول دال على ماهية الشيء اي هو لفظ مركب يدل عليها مطابقة فبالقول خرج اللفظ المفرد لانه انما ينتفع به في المباحث اللفظية دون المعنوية وبالدال بالمطابقة الدال بالتضمن والالتزام ومنه يعلم ان وقوع اسم الحد على التام والناقص بالاشتراك لان التام يدل على الماهية مطابقة والناقص بالالتزام وعلى الحدود الناقصة بالتشكيك اذ الناقص الكثير الاجزاء اولى بهذا الاسم من قليل الاجزاء ثم الحقائق منها اصلية وهي التي تتقوم وجود جزئها العام بجزئها الخاص ومنها غير اصلية وهي لا تكون كذلك كماهية مركبة من امرين او امور متساوية لها مثلا و يتركب الحد في الاصلية من الذاتيات اي من الجنس الذي هو جامع للمقومات المشتركة والفصل الذي هو جامع للمقومات المميزة وفي غير الاصلية من غيرها وهي الامور الداخلة في حقيقته لان الحد لا يتركب الا من الجنس والفصل على ما توهم بعضهم في مثل هذا الموضع وحكم ان كل الحقائق مركبة منهما وليس الامر كذا لان هذا الحكم مختص بالحقائق الاصلية اشار الى التفسير وقال ويكون اي الحد دالا على الذاتيات اي كما في الحقائق الاصلية والامور الداخلة في حقيقته اي حقيقة الشيء كما في الحقائق الغير الاصلية ولا يكون الا واحدا لان جميع اجزاء الشيء واحد سواء تقوم وجود جزئها العام بالخاص اولا ولا يحتمل الزيادة والنقصان كما في الحد الناقص وتعريف اي واصطلح على تسمية تعريف الحقيقة بالعرض من الخارجيات رسما لكونه مما يدل على آثار الشيء وعوارضه اذ الرسم هو الاثر وفي بعض النسخ وتعريف الحقيقة بالخارجيات رسما وفي

فيه نظر ولو كان كذلك لكان اسم الحد على التام والناقص بالتشكيك ايضا

مساوية صح

اي من غير الذاتيات التي هي الجنس والفصل منه

بمعنى التفسير الا انه معطوف على قوله القول الدال

كثير من النسخ وتعرف الحقيقة من الخارجيات رسما وهذا اولى من الاول وفيه تكرار خال عن الفائدة
اذ العوارض لا يكون الا خارجية ومن الثاني اذ لفظ الخارجيات ليست على ما ينبغي بل
الاصوب الخارجيات والكل متقارب اذ البحث لفظي والمقصود واضح واعلم ان
الجسم مثلا اذا اثبت له شيئ كالمعلم الاول واتباعه من المشائين جزئين كالهيولى والصورة
البسيطتين الغير المحسوستين لذهابهم الى ان كل جسم طبيعي مركب منهما ينكر فيه بعض الناس
اي من المتكلمين وغيرهم وينكره بعضهم وفي بعض النسخ وينكره بعض الناس اي من المتكلمين
الذاهبين الى ان الجسم مركب من الاجزاء التي لا تتجزى ومن القدماء القائلين بان الجسم هو
المقدار الثابت الغير المتغير كما ستعرف ذلك الجزء يعني في الفصل الثالث من المقالة
الثالثة فالجماهير لا يكون عندهم ذلك الجزء من مفهوم المسمى اي الجسم لتعقل الجسم دون
ذلك الجزء الغير المحسوس بل لا يكون الاسم اي اسم الجسم عند الجمهور موضوعا الا للمجموع
لوازم تصوروه اي الا المجموع لوازم محسوسة للجسم ادركوها من طريق الحس ثم كل واحد
من الماء مثلا والهواء اذا اثبت ان له اجزاء غير محسوسة ينكرها بعض الناس
كالاوائل من القدماء والمتكلمين من المتأخرين فتلك الاجزاء عندهم اي الهيولى و
الصورة عند المنكرين لا مدخل لها فيما يفهمون منه اي من ذلك الجسم لانهم يفهمونه
دون تلك الاجزاء وكل حقيقة جزئية اي من المركبات اذا كان الجسم احد اجزائها
وحاله اي وحال الجسم والواو للحال وتقديره والحال ان حال الجسم كما تبين اي من كونه
موضوعا لامور ظاهرة عند الجمهور فما تصور الناس منها اي تلك الحقيقة الجزئية
الا امورا ظاهرة عندهم هي المقصودة بالتسمية للموضع فاذا كان حال المحسوسات
اي في تعريفها بالذاتيات والاجزاء الغير المحسوسة على ما هو طريقة المشائين كذا

نفس ص

اي في الصعوبة وعدم حصول اليقين فكيف حال ما لا يحس شيء منه اصلا اي من الجواهر العقلية
والنفسية يعني يكون تعريفها بالحد على ما ذكره المشاؤون اصعب ثم الانسان اذا كان
له شيء به تحققت انسانيته وهو حده التام عند المشائين وهو اي ذلك الشيء يعني حده
المذكور مجهول للعامة والخاصة من المشائين حيث جعلوا حده الحيوان الناطق لان
الحيوان غير معلوم لانه حقيقة جرمية احد اجزائها الجسم وماهية ذلك لا يعلم حقيقته بل
انما يعلم منه امور ظاهرة كما تقدم بيانه واستعداد النطق عرضي تابع للحقيقة اي الحقيقة
الانسانية والنفس التي هي مبدا هذه الاشياء لا تعلم الا باللوازم والعوارض
لكونها غير محسوسة ولا اقرب الى الانسان من نفسه وحاله كذا اي في امتناع معرفته نفسه
بطريقة المشائين فكيف يكون حال غيره اي من الجواهر العقلية التي لا تتعلق بشيء اصلا
ولا تحس يعني يكون لا محالة معرفتها بتلك الطريقة في غاية الصعوبة على ما ذكر فيه
اي في هذا البحث ما يجب اي في الفصل الثالث من القاعدة الثالثة قاعدة اشراقية
في هدم قاعدة المشائين في التعريفات وتقريره انه سلم المشاؤون ان الشيء
يذكر في حده اي التام الذاتي العام والخاص فالذاتي العام الذي ليس بجزء
لذاتي عام اخر كالحيوان مثلا للحقيقة الكلية التي تعبر بها جواب ما هو كالانسانية
والفرسية وغيرها يسمى الجنس اي القريب لتلك الحقيقة ولهذا قيد بقوله الذي ليس
بجزء لذاتي عام اخر ليخرج الجنس البعيد كالجسم مثلا فانه وان كان ذاتيا عاما للحقيقة
اي للنوع لكنه جزء لذاتي عام اخر لها وهو الحيوان والذاتي الخاص بالشيء يسمونه فصلا
ولهذا اين نظم في التعريف غير هذا اي للجنس القريب والفصل نظم في التعريف
اي تعريف ذو نظم وترتيب صناعي غير هذا المذكور فالا نظم له قد ذكرناه في

وهو نفسه الناطقة

قاعدة اشراقية

مواضع اخرى من كتبنا واشهرتها وهو ان الجنس كلى كذا وكذا والفصل كلى كذا كذا تركناه وما
ذكرناه ثم سلموا ان المجهول لا يتوصل اليه الا من المعلوم اى السابق عليه فالذاتى الخاص للشى
ليس بمعلوم لمن يجهله فى موضع آخر اى لمن لم يعرفه فى موضع آخر لعدم وجدانه اياه فى غيره
فانه ان عهد فى غيره ولذلك عرفه لا يكون خاصا به وقد فرضناه خاصا به هذا خلف واذا كان
خاصا به وليس بظاهر للحس ولا بين معلوم فيكون مجهولا معه اى مع الشى فلا يصح تعريفه به لوجوب
تقدم العلم بالمعرف على العلم بالمعرف فاذا عرف ذلك الخاص ايضا ان عرف بالامور
العامة اى لدلالتها فيه وفى غيره او الخاصة به وعلى غيره دون ما يخصه فلا يكون تعريفا
له لوجودها فى غيره وامتناع كون المشترك مميزا والجزء الخاص حاله كما سبق وفى اكثر النسخ
على ما سبق اى من كونه ليس بظاهر للحس ولا معلوم بوجه ما فيكون مجهولا معه فليس العود اى
فى التعريف والمعرفة الا الى امور محسوسة اى ظاهرة للحس او ظاهرة من طريق آخر اى
ظاهرة للعقل بطريق المشاهدة والكشف وتلك الامور الظاهرة للحس او العقل
انما يصلح للتعريف ان كان يخص الشى اى الذى نريد تعريفه جملتها اى جملة تلك الظاهرة
بالاجتماع كما تقدم مشروحا وستعلم هذا فيما بعد يعنى فى الفصل الثالث من المقالة الثالثة و
حاصل ما ذكرنا ان التعريف انما يمكن للحقايق المركبة من الحقايق البسيطة لمن تصور الحقايق
البسيطة متفرقة فيعرف المجموع بالاجتماع فى موضع ما ثم من ذكر ما عرف من الذاتيات
لم يامن وجود ذاتى آخر غفل عنه وللمستشرح او المنازع المطالبة بذلك وليس للمعرف
ح ان يقول لو كانت صفة اخرى لاطلعت عليها اذ كثير من الصفات اى
من صفات الاشياء غير ظاهرة اى لنا فان معارف الانسان قليلة جدا و
اكثر الاشياء مجهولة عندنا ولا يكفى ان تقال لو كان له ذاتى آخر ما عرفنا الماهية

دونه فان نفى الثانى وهو معرفة المهية ممنوع والى هذا اشار بقوله فيقال انما يكون الحقيقة
عرفت جميع ذاتياتها فاذا انقدح جواز ذاتى آخر لم يدرك لم يكن معرفة الحقيقة متيقنة بل
كانت مشكوكة والحقيقة مجهولة فتبين ان الاتيان على الحد كما التزم به المشاؤون اى من تركيبه
من الجنس والفصل القريبين غير ممكن للانسان لجواز الاخلال بذاتى لم يعرف ولصعوبة
تمييز الاجناس والفصول من اللوازم العامة والخاصة ولهذا عدلوا فى اكثر المواضع
عن الحد لصعوبته بالسبب المذكور الى الرسوم المؤلفة من الخواص وصاحبهم اى وصاحب
المشائين وهو ارسطاطاليس اعترف بصعوبة ذلك فاذن ليس عندنا الا تعريفات
بامور تخص بالاجتماع كقولنا فى تعريف الانسان انه المنتصب القامة البادى
البشرة العريض الاظفار لان كلا منها وان جاز وجوده فى غيره لكن المجموع يختص
به دون غيره مما نعرفه من المهيات وبه يحصل تمييزه عنها ولا يقدح فيه جواز كون
المجموع فى مهية اخرى لم نعرفها ولا يخفى ان هذه الصعوبة انما هى فى الحد بحسب
الحقيقة والمهية لا بحسب المفهوم والعناية فانه اذا عنى بالانسان الحيوان الضاحك
المنتصب القامة البادى البشرة كان حدا تاما لا يمتنع من الاصطلاح عليه ولا يجوز
تبديله بان يقال هو حيوان عريض الاظفار فان كل واحد مما ذكر فى الاول ذاتى
بحسب المفهوم والعناية ولا يجوز تبديل ذاتيات الحد ولا الزيادة ولا النقصان
فيها وهذا ليس برسم لانه باللوازم والراسم يعرف ان هذا الاسم ليس لهذه المحمولات
بل لامر ينتقل الذهن منها اليه بخلاف الحد بحسب العناية فان الاسم عنده للمجموع
هذه المحمولات التى كل منها ذاتى بحسب المفهوم فالحد بحسب المفهوم اصح مما بحسب
الحقيقة وقد ينتفع به نفعا يقرب مما بحسب الحقيقة وهذا معنى كلامه فى المطارحات

ناطق هـ

اى قال الانسان عنده اسم لمجموع الحيوان الضاحك المنتصب القامة البادى البشرة ح

هذا آخر كلامه فيما يتعلق بالتصورات واكتسابها بالقول الشارح المسمى بالتركيب التقييدي
المنقسم الى الحد والرسم والمثال وانما انحصر في الثلثة لان المعرف اما ان يتركب من الجنس
القريب او البعيد والفصل القريب او لا والاول هو الحد والثاني اما ان يكون
من الجنس والعرض العام والخاصة او من الخواص او لا والاول هو الرسم والثاني هو
المثال كما يقال في تعريف النفس انه شي نسبته الى البدن كنسبة الملك الى المدينة ولما
فرغ منه شرع فيما يتعلق بالتصديقات المسماة بالتركيب الخبري واكتسابها بالحجة
المنقسمة الى القياس والاستقراء والتمثيل وانما انحصرت اصناف الحجة فيها لان الحجة
والمطلوب لاستلزام احدهما الآخر لا بد فيهما من تناسب ما اما باشتمال احدهما على
الآخر او بغير ذلك واما بالاشتمال ان كان باشتمال الحجة على المطلوب فيسمى بالقياس
فان القياس يجري حكم الكلي على الجزئي فيناسب تقدير الشي على مثال غيره الذي هو مفهوم
القياس في اللغة كما يقال قاس النعل بالنعل اي حاذاه وقدره به وان كان
باشتمال المطلوب على الحجة فيسمى بالاستقراء لتتبع الجزئيات فيه ماخوذ من تتبع القرى
قرية قرية بالخروج من واحدة الى اخرى فالمستقري يتتبع الجزئيات جزئيا فجزئيا
ليحصل الكلي فالمطلوب وهو الكلي المشتمل على الحجة وهي الجزئيات وما بغير الاشتمال لا تدرجه
من شان لهما تناسبان به وهو التمثيل وانما كانت اصنافا لا انواعا لان الحجة الواحدة
قد يكون قياسا باعتبار واستقراء باعتبار كالقياس المقسم الذي هو الاستقراء التام
وكالبرهان الذي نذكره في المثال حشوا فقال المقالة الثانية في الحجج ومباديها الى القضية
واصنافها وهي تشتمل على ضوابط سبعة الضابط الاول في رسم القضية و
القياس واصنافهما لتقدم الجزء على الكل عرف القضية اولا ثم القياس فقال

القياس ح

المقالة الثانية ... في القضية واصنافها

الضابط الاول

هو ان القضية قول يمكن ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فبالقول
خرج المفردات التي هي التصورات لانها لا ينسب الى صواب او خطاء
الا باعتبار مقارنة حكم ما وبالباقي خرجت المركبات الانشائية كالامر والنهي
والاستفهام والالتماس والتمني والترجي والتعجب والقسم والنداء ونحوها
مما لا يحتمل الصدق و الكذب الا بالعرض من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر ويكون
خبرا بالقوة كما يقال تفضل بكذا ويراد اريد تفضلك واعلم ان هذا التعريف
هو شرح اسم الخبر لا تعريف مهيته اذ لو كان كذلك مع ان الصدق والكذب
لا يمكن تعريفهما الا بالخبر المطابق وغير المطابق لكونهما من الاعراض الذاتية
للخبر كان تعريفا دوريا فلهذا اعرف اسم الخبر بما يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب ليتعين معناه من بين سائر التراكيب وعرف الصدق والكذب بمهيته

بحث القضايا

الخبر من غير لزوم دور على ما طق والقياس قول مؤلف من قضايا اذا سلمت
لزم عنه لذاته قول آخر فالقول جنس القياس ان كان مسموعا فللمسموع
وان كان ذهنيا فللذهني وهو يقال على المسموع والذهني بالاشتراك او التشابه
وبتاليفه من قضايا يخرج القضية الواحدة اللازمة عنها لذاتها عكسها
وعكس نقيضها وغيرهما من اللوازم قيل وفيه نظر فان القضية الواحدة
من حيث هي واحدة لا يلزم عنها عكس ولا غيره فانا ما لم نقل قبلا باللفظ
او بالفكر بان هذه موجبة كلية وكل كذا ينعكس جزئيا لما لزم في الذهن لها عكس
وسيأتي بيان ان الحكم التصديقي لا يلزم من اقل من تصديقين لكن المحقق في
ذلك لا يجدي نفعا في العلوم ولا يخفى ان هذا النظر انما يستقيم اذا كان المراد

باللزوم اللزوم البين لا ما هو اعم منه وانما قال من قضايا لان مقدمات لمثلا يكون
التعريف دوريا اذ المفرد قضية جعلت بحريفا وقال اذا سلمت ليدخل فيه القياس
الكاذب المقدمات نحو كل انسان حجر وكل حجر حيوان لانهما وان لم يكونا مسلمتين لكنهما
بحيث اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما قول آخر هو ان كل انسان حيوان ولو اشترط كونهما
مسلمة في نفس الامر لما كان الحد جامعا لخروج قياس الخلف ونحو ما ذكرنا عنه والمراد
من اللزوم ما هو اعم من البين وغيره ليندرج فيه القياس الكامل وهو الشكل الاول
وغير الكامل وهو باقي الاشكال ويراد به اللزوم الاضطراري الذي لا يكون لخصوصية
المادة وفرق بين كون اللزوم ضروريا وبين كون اللازم كذلك والمراد الاول
واحترز بقوله لذاته من امرين على ما نص عليه في الشكليات احدهما عن الاضرب العقيمة
اذا اتفق صدق ما يتوهم نتيجتها لخصوصية المادة صادقة كانت ام لا
اما الاول فكقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فانه يصدق مع ذلك على سبيل الاتفاق
لا على سبيل اللزوم كل انسان ناطق واما الثاني فكقولنا كل انسان فرس وكل فرس بعض
الفرس ناطق فانه يصدق معه كل انسان ناطق وليس ذلك للمادة الصادقة
لكونها كاذبة ولهذا اختار ارباب العلوم الحقيقية التمثيل بالحروف دون المواد
ليجمعوا في ذلك بين ايراد المثال لتسهيل فهم المعنى وبين تعرية الصور عن المواد التي ربما
كانت موجبة للزيغ عن الطريق مقتضية العدول عن واجب التحقيق اذ ربما التفت
الذهن الى ما تقتضيه بعض تلك المواد لخصوصيته لا للصورة المفرقة على ما تبين
من المثالين وثانيهما عن نتيجة تستنتج عن قياس لا ينتهي الى انتاجها الا بمقدمة اخرى
لم يذكر مثل قولنا العالم ليس بقديم اللازم عن قولنا العالم متغير وكل متغير محدث

فان

وبعض الحيوان

وكل حجر

فان ذلك لا يستنتج من هذا القول الا باضمار مقدمة اخرى وهي كل محدث ليس بقديم مضافة
الى النتيجة التي ينتجها القياس بالذات وهي العالم محدث فيكون ذلك القياس
وان كان منتجاً بالذات الا انه باعتبار هذه النتيجة المخصوصة منتج بالعرض واحترز
بقول آخر عن صدق احدى القضيتين عند صدق مجموعهما فان المجموع وان استلزم
كل واحد منهما ليس قياساً بالنسبة الى شيء منهما لان النسبة الى القول المغاير لكل منهما ويراد
به ما له نسبة مخصوصة الى اجزاء القياس الذي جعل اجزاؤه بالنسبة اليه هذه الاجزاء
فخطه والا لكان قولنا لا شيء من ج ب وبعض ب آ في اول الاشكال لبعض (منتجا)
آ ليس ج مع كونه نقيضه بل انما يكون قياساً استلزم قولا بوضع او لانهم تعاكس
اجزاء القياس وبهذا يتمايز الاشكال بعضها عن بعض فان قيل قولنا ان كان آ
ب فج د لكن آ ب اعترفتم انه قياس وهو منتج فج د وليس ذلك قولا آخر بل
هو داخل في القياس وكذا كل قياس استثنائي قلنا ان ادوات
الاتصال والانفصال اخرجت امثال هذه حيث هي داخلة في القياس عن الخبرية
وصلوح التصديق والتكذيب فليست النتيجة من حيث هي قضية جزءاً من قياس
فلا انتقاض بها والقضية التي هي ابسط القضايا هي الحملية لانحلالها عند حذف
ادوات الربط الى مفردين لا الى قضيتين كما في الشرطيات وهي قضية حكم فيها بان (في القضية الحملية)
احد الشيئين هو الآخر او ليس مثل قولنا الانسان حيوان او ليس فالمحكوم عليه يسمى
موضوعاً والمحكوم به يسمى محمولاً وهو واضح لكن يجب ان يعلم انا اذا قلنا الانسان حيوان
فليس معناه ان حقيقة الانسان حقيقة الحيوان والا لكان عديم الفائدة لكونه
حمل الشيء على نفسه ولا انهما متغايران من كل وجه والا لم يصدق على احدهما انه الآخر

لكن لا بد من الاتحاد من وجه والتغاير من وجه فيكون معناه ان الشيء الذي يقال له انه

فهو بعينه يقال له حيوان فما به الاتحاد وهو المعبر عنه بالشيء قد يكون هو الموضوع كما في المثال

المذكور وقد يكون المحمول كقولنا الضاحك انسان وقد يكون شيئا ثالثا مغايرا لهما كقولنا

الضاحك كاتب فما به الاتحاد وهو الانسان والكتابة والضحك مضافان اليه

وسميت السالبة حملية مع كون الحمل مرفوعا عنها على طريق المجاز وقد يجعل من القضيتين

قضية واحدة بان يخرج كل واحدة منهما عن كونها قضية ويربط بينهما فان كان

الربط باللزوم تسمى شرطية متصلة وهذه التسمية اعني تسمية المتصلة بالشرطية مطابقة بحسب

اللغة بخلاف تسمية المنفصلة بها وهو ظاهر كقولهم ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود وما قرن به حرف الشرط من جزئيها كان وكلما واذا ومتى وامثالها يسمى

المقدم وما قرن به حرف الجزاء وهو الفاء يسمى التالي وان اردنا ان نجعل منها اي

من الشرطية المتصلة قياسا ضممنا اليها قضية حملية لاستثناء عين المقدم ليلزم

منه عين التالي كقولنا لكن الشمس طالعة فيلزم ان يكون النهار موجودا او لاستثناء

نقيض التالي لنقيض المقدم كقولنا لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة

فانه اذا وجد الملزوم فبالضرورة يكون اللازم قد وجد واذا ارتفع

اللازم يكون الملزوم قد ارتفع والا لم يكن اللزوم متحققا ويسمى هذا القياس

استثنائيا وهو مركب من شرطية متصلة او منفصلة ومن قضية استثنائية حملية ان

كانت الشرطية مركبة من حمليتين او شرطية ان كانت مركبة من شرطيتين او من

شرطية وحملية هي وضع لاحد جزئي الشرطية او رفع له ليلزم وضع الطرف

الاخر او رفعه واستثناء الوضع او الرفع يجري مجرى الحد الاوسط من الاقترانيات

براه

لتكرره تارة حال كونه جزءا من الشرطية وتارة حال كونه مستثنى ويشترط فيه ايجاب
الشرطية والا لحصل الاختلاف الموجب للعقم ولزومية المتصلة اذ الاتفاقية
لا تنتج فان استثناء نقيض التالي غير ممكن لاجتماع الجزئين على الصدق وعدم
الانفصال بين نقيضي الجزئين واستثناء عين المقدم وان انتج لكنه لا يتوقف على
العلم بالوضع والاتصال فاستثناء العين لا يفيد علما وكلية المقدمة الشرطية
او الاستثنائية بان يقال لكنه كذا دائما وفي جميع الاحوال او ليس كذا ابدا
وفي جميع الاحوال ان لم يكن وقت الاتصال او الانفصال وقت الاستثناء
والتالي زائدا يكون حال اللزوم او العناد متغايرا الى حال الاستثناء فلا يحصل
الانتاج ولا يستثنى نقيض المقدم ولا عين التالي فانه قد يكون التالي اعم
من المقدم كقولنا ان كان هذا سوادا فهو لون فلا يلزم من رفع الاخص
وكذبه كقولنا لكنه ليس بسواد رفع الاعم وكذبه وهو انه ليس بلون لجواز ان يكون
لونا آخر غير السواد ولا من وضع الاعم وصدقه كقولنا لكنه لون وضع الاخص
وصدقه وهو انه سواد لجواز ان يكون لونا آخر بل انما يلزم من وضع الاخص
وصدقه كقولنا لكنه سواد وضع الاعم وصدقه وهو انه لون ومن رفع الاعم
وكذبه كقولنا لكنه ليس بلون رفع الاخص وكذبه وهو انه ليس بسواد وهو في غاية الوضوح
وان كان الربط بين الحملتين بعناد يسمى شرطية منفصلة كقولنا هذا العدد اما زوج
واما فرد ويجوز ان يكون اجزاؤها اكثر من اثنين سواء كانت متناهية كقولنا
الكلي اما جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام او غير متناهية كقولنا هذا
الشكل اما ان يكون مثلثا او مربعا او مخمسا وهكذا الى غير النهاية ولان المنفصلة

قضية يحكم فيها بالمنافاة بين قضيتين فان كان في طرف الثبوت فقط كقولنا هذا الشي
اما شجر او حجر ويسمى مانعة الجمع وهي مركبة من قضية وما هو اخص من نقيضها ولهذا يمتنع اجتماع
جزئيها على الصدق فان صدق الشي مع الاخص يستلزم صدقه مع الاعم الذي هو النقيض
فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وانه محال ولا يمتنع اجتماع جزئيها على الكذب اما لجواز
كذب الاخص مع صدق الاعم واما لانه لو امتنع لكان كذب كل يستلزم العين الآخر
فلا يكون كل اخص من نقيض الآخر والمقدر خلافه وان كانت في طرف الانتفاء فقط
كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق فيسمى مانعة الخلو وهي مركبة من قضية
وما هو اعم من نقيضها ولهذا يمتنع اجتماع جزئيها على الكذب فان كذب الشي مع
الاعم يستلزم كذبه مع الاخص الذي هو النقيض فيلزم اجتماع النقيضين مع الكذب وهو محال
ولا يمتنع اجتماع جزئيها على الصدق اما لجواز صدق الاعم مع كذب الاخص واما لانه
لو امتنع لكان كلما صدق احدهما كذب الآخر مع ان كل واحد اعم من نقيض الآخر
فيكون العام مستلزما للخاص وهو محال وان كانت في طرفي الثبوت والانتفاء
فيسمى حقيقية وهي مركبة من قضيتين احديهما نقيض الاخرى كقولنا هذا العدد اما زوج او لا
او مساوية لنقيض الاخرى كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد فان الفرد مساو لنقيض
الزوج وكذا كل جزء من كثير الاجزاء مساو لنقيض الباقية فان الجنس مساو لنقيض الاربعة
الباقية وقس الباقي عليه واعلم ان الحقيقية ان اشترط فيها استحالة الجمع بين
جميع اجزائها والخلو عن جميعها كما ذهب اليه الاكثرون ويشعر به لفظ المصنف جاز
تركبها من ثلثة اجزاء فصاعدا وان اشترط استحالة الجمع والخلو بين اي جزئين كانا
امتنع تركبها من ثلثة اجزاء لاستلزام الثالث للخلو عن الآخرين فلا يكون منعها

امنع

امتناع الخلو والمقدر خلافه والحقيقية هي التي لا يمكن اجتماع اجزائها ولا الخلو عن اجزائها
كما تقدم شرحها وان اريد ان يحمل منها اي من الحقيقية فان استثني فيها عين ما يتفق
كقولنا لكنه زوج او فرد او جنس فيلزم نقيض ما بقي كقولنا فليس بفرد او فليس بزوج
او فليس احد الاربعة الباقية او نقيض ما يتفق اي وان استثني نقيض ما يتفق كقولنا لكنه
ليس بزوج او ليس بفرد فيلزم عين ما بقي كقولنا فهو فرد او فهو زوج وان
كانت ذات اجزاء كثيرة واستثني واحد كقولنا لكنه ليس بجنس فيبقى نقيضه
منفصلة في الباقي كقولنا فهو اما نوع او فصل او خاصة او عرض عام وقد يتركب
منفصلة من متصلتين كقولنا اما ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت
الشمس غاربة فالليل موجود وقد يتركب منهما منفصلة كقولنا اما ان يكون اذا كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود
والتصرفات اي في تركيب كل من المتصلة والمنفصلة من قضيتين كثيرة وهي
خمسة عشر لان القضيتين اما ان يكونا حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملية
ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة فلكل شرطية ستة اقسام لكن لما كان
المقدم في المتصلة متميزا عن التالي بالطبع كما هو في الوضع لجواز ان يكون التالي
مزجم اعم من المقدم واستلزام المقدم اياه دون العكس كان في طبع المقدم
ان يكون ملزوما خاصا او مساويا وفي طبع التالي ان يكون لازما عاما او
مساويا ولذلك ينقسم كل واحد من الاقسام الثلثة الاخيرة في المتصلات الى
قسمين اذ المركب من حملية ومتصلة قد يكون المقدم فيه الحملية وقد يكون المتصلة
وكذا المركب من حملية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة فاقسام المتصلات تسعة

واقسام المنفصلات ستة وهذا على التقدير ان لا تزيد اجزاء المنفصلة على اثنين فان زادت

تضاعفت اقسامها ولو اعتبر في التقسيم السلب والايجاب والكلية والجزئية والعدول

والتحصيل والحصر لما انجرت الاقسام الا الى نهاية واشتلتها لا يخفى على الفطن كما قال ومن

كانت له قريحة لا يصعب عليه تشكيل هذه التركيبات بعد معرفة القانون اي قانون تركيبها

واعلم ان الشرطيات يصح قلبها الى الحمليات بان يصرح باللزوم او العناد

فنقول طلوع الشمس ملزوم وجود النهار ويعانده الليل فكان الشرطيات محرفة عن

الحمليات اي كل شرطية في تقدير حملية حذف عنها التصريح باللزوم والعناد وجعلت

متصلة ومنفصلة وانما وهو ظاهر ولانه لا يتغير بعد جعل الشرطية حملية وتحصيل خبرتها

الا احوال خارجة مصنفة لا منوعة جعلت الحملية والشرطيات اصنافا لا انواعا الضابط

الثاني في حصر القضايا وايجابها وسلبها وبحر ذلك فشرع اولا في الشرطية وقال هو

ان الشرطية اذا قيل فيها اذا كان كان او اما واما فيصلح ان يكون اي الحكم

باللزوم والعناد دائما اي في جميع الاوقات والاوضاع حتى يكون محصورا كليا

او في بعض الاوقات حتى يكون محصورا جزئيا فيتعين اي ذلك الحكم انه في كل الاوقات

او في بعضها والا يكون مهملا مغلطا وفي الحملية اذا قيل الانسان حيوان فيتعين

ان كل واحد من الانسان كذا وبعض جزوياته فان الانسانية لذاتها لا تقتضي

الاستغراق اذ لو اقتضت لما كان الشخص الواحد انسانا ولا ايضا تقتضي التخصيص

والا لما كان الكل انسانا بل هي صالحة لهما فليتعين ان الحكم هل هو مستغرق او غير

مستغرق حتى لا يكون اهمالا مغلطا وهذا ظاهر غني عن الشرح فالقضية التي موضوعها

شاخص اي جزئي تسميها شاخصة اي جزئية كقولك زيد كاتب والتي موضوعها

شامل

اي السلب ج

شاملا اي كلي وعين فيها الحكم على كلها حدا اي المحصورة الكلية هي كقولنا كل انسان
حيوان او لاشيء من الانسان بحجر في السلب الكلي فان لكل قضية ايجابا وسلبا اي
اثباتا ونفيا وفيما تخصص بالبعض اي والحكم في الموضوع الشامل الذي هو تخصيص
بعض افراده اي المحصورة الجزئية وهي كقولنا بعض الحيوان انسان.
ويسمى اللفظ المخرج من الاهمال سورا مثل كل وبعض اي في الايجاب الكلي
والجزئي وغيرهما نحو لاشيء ولا واحد في السلب الكلي وليس كل وليس بعض
وبعض ليس في السلب الجزئي والفرق بين هذه الاسوار الثلثة ان ليس
كل يدل بالمطابقة على سلب الحكم عن كل الافراد وبالالتزام عن بعضها والاخيران
بالعكس وليس بعض قد يستعمل للسلب الكلي كقولنا ليس بعض الناس حجرا اي لا
شيء منهم بحجر ولا يستعمل للايجاب وبعض ليس لا يستعمل للسلب الكلي ويستعمل للايجاب
المعدول نحو بعض الحيوان هو ليس بانسان والمراد حمل اللاانسان على بعض الحيوان
والقضية المسورة اي ويسمى القضية المسورة محصورة وهي اما كلية او جزئية
وكل منهما موجبة او سالبة فالمحصورات اربع والى صرة الكلية اي المحصورة
الكلية موجبة كانت او سالبة سميناها القضية المحيطة لاحاطتها وشمولها
جميع الافراد والثاني اي وسمينا التي عين فيها الحكم على البعض اي المحصورة الجزئية
موجبة كانت او سالبة مهملة بعضية لما في البعض من الاهمال وفي المهملة
البعضية الشرطية تقول قد يكون اذا كان اي اذا كان آب فجد مثلا او اما اي
قد يكون اما آب او جد والبعض فيه اهمال ايضا فان ابعاض الشيء كثيرة
فلنجعل لذلك البعض في القياسات اسما خاصا وليكن شلاج فيقال كل ج كذا

[illegible]

فيصير قضية محيطة فيزول عنها الاهمال المغلطة ولا يقع بالقضية البعضية الاني بعض
مواضع العكس والنقيض اي انما يتفع بالمحصورة الجزئية في بعض مسايل التناقض
والعكس لا في العلوم فانه لا ينتفع فيها الا بالمحصورة الكلية فلذلك جعلت محيطة
محيطة وكذا في الشرطيات اي يجب ان يجعل المهملة البعضية فيها محيطة كلية تنبيها
عن الاهمال المغلط كما يقال قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق فليعين ذلك
الحال ولتجعل غرقه فيقال كلما كان زيد في البحر وليس له مركب وسباحة
فهو غريق وكون طبيعة البعض اي بعض الاحوال مهملة لا ينكر لكثرة احوال الشئ
والحاصل ان بعض احوال المقدم في الشرطية كبعض افراد الموضوع في الحملية وكما ان
هذا مهمل مغلط يجب جعله كليا ليؤمن الغلط وينتفع به في العلوم فكذلك ذاك واعلم
انه ليس المراد من المتصلة الكلية اللزومية ان التالي لازم للمقدم في الموجبة او لا لازم
في السالبة مع كل واحد من الاوضاع والتقادير التي يمكن فرضها مع وضع المقدم
ككون الحمار ناهقا او زيد قايما او قاعدا او نحوها والا كانت المتصلة الواحدة
عبارة عن متصلات متعددة ان كان كل منها مستقلا بالتاثير في الاستلزام
ولا ان المقدم كلما صدق مع صدق تلك التقادير يصدق التالي في الموجبة او لم
يصدق في السالبة والا لصارت اجزاء المقدم وعادت الكلية مهملة بل المراد
ان لزوم التالي في الموجبة ولا لزومه في السالبة يتعلق بطبيعة المقدم من حيث هي من
غير ان يكون الاوضاع اثر في ذلك واذا كان كذلك كان الحكم باللزوم ونفيه
حاصلا في كل زمان وعلى كل تقدير من التقادير التي يمكن فرضها مع وضع المقدم وانما قلنا
التي يمكن فرضها لا التي يفرض احترازا عن اللزوم على تقدير عدمه فان التالي مع فرض

ان

ان لا يكون لازما للمقدم لا يلزم من ذاك لانا ندرك لزوم الفردية للثلثة
لام على تقدير انقسام الثلثة بمتساويين واما الجزئية فهي التي لا يكون لزوم التالي او لا لزومه
متحققا بطبيعة المقدم بل مع شرط وحالة فقس عليه حال المنفصلة ويمكن ما ذكرناه بجعله
الجزئية كلية باخذ الاحوال مع مقدم الجزئية هكذا يجب ان تصور معنى المتصلة الكلية
والجزئية ايضا وبه يندفع كثير من الاشكالات التي اوردها المتأخرون واذا تفحصت
عن العلوم اى الحقيقية التي هي المقاصد الاصلية لا تجد فيها مطلوبا يطلب فيه حال البعض
الشئ مهملا دون ان يعين ذلك البعض فاذا عمل على ما قلنا لا تبقى القضية الا المحيطة
فان الشواخص اى القضايا الشخصية لا يطلب حالها في العلوم اى الحقيقية اذ لا برهان
على الجزئيات الفاسدة وحينئذ يصير احكام القضايا اقل واضبط واسهل وذلك
لسقوط الجزئيات والشخصيات عن درجة الاعتبار وانحصار النظر في الاحكام المحصورة
الكلية لا غير واعلم ان كل قضية حملية من حقها ان يكون فيها موضوع ومحمول و
نسبة منهما صالحة للتصديق والتكذيب وباعتبار تلك النسبة صارت
القضية قضية اذ بها ارتبط المحمول بالموضوع وصار المركب منهما محتملا
للتصديق والتكذيب وتحقيقه ان الموضوع والمحمول يجري من الحملية مجرى المادة
ولهذا لا يجب القضية عند وجودهما والنسبة منهما تجري مجرى الهيئة الاجتماعية التي
هي الجزء الصوري ولهذا يجب القضية بها ومن ههنا قال من حقها الى آخره واللفظ
الدال على تلك النسبة كلفظ هو ويكون ونحوهما يسمى الرابطة وقد تحذف
نفيه ح اى الرابطة حذفا لا في المفهوم اذ هو غير ممكن مع بقاء القضية بل في اللفظ
وذلك في بعض اللغات كما في العربية وانما قال في البعض لانها لا تحذف

في البعض كما في الفارسية الا صلية اذ لا يحذف فيها لفظ است من قولهم زيد دبير است وتورد لها
اي بدل الرابطة هيئة ما مشعرة بالنسبة كاتيان الالف واللام في الموضوع دون المحمول
كقولنا الانسان حيوان فانه هيئة مشعرة بالنسبة والتركيب الخبري الاترى انه لو قيل
انسان حيوان بالتنوين فيهما او الانسان الحيوان لما كان القول خبريا كما يقال
في العربية زيد كاتب والهيئة المشعرة فيه كون الموضوع معرفة والمحمول نكرة
فانه لا يحتمل الا كون كاتب خبرا عن زيد بخلاف ما لو كان معرفا لاحتمال كونه
صفة له ولا يفهم كونه خبرا عنه الا بقرينة حالية او مقالية كقولنا زيد هو الكاتب
وقد تورد في الرابطة كما قيل زيد هو كاتب وليس هذا هو الارتباط الذي
تضمنه لفظ كاتب الذي هو بمعنى يكتب فان ذلك هو ارتباط الفعل بفاعله و
مجموعهما محمول يحتاج الى ارتباط آخر بالمبتدا وهو المدلول عليه ههنا بلفظة
هو ولمغايرته مدلول الرابطة بمدلول الضمير المستكن في المحمول اذا كان مشتقا او
كلمة يعلم انه لا يلزم تكرار على ما توهم والسالبة هي التي يكون سلبها قاطعا للرابطة وفي العربية ينبغي
ان يكون السلب اي حرفه متقدما على الرابطة لينفيها كقولهم زيد ليس هو كاتبا واذا ارتبط
السلب ايضا بالرابطة اي كما ارتبط المحمول بها فصار اي السلب جزءا احد جزئيها اي
احد جزئي القضية وهو المحمول فالربط الايجابي بعد باق كما يقال في العربية زيد هو لا كاتب
فان الربط اي الايجابي باق وقد صار اي الربط السلب جزء المحمول فان من شانه ربط
ما بعده بالموضوع فالمرتبط هو اللاكاتب وهو المحمول والقضية موجبة تسمى معدولة اي موجبة
معدولة لانه عدل بها عن صيغة الايجاب الى صيغة السلب نظرا الى وجود حرف السلب فيه وفي
غير العربية قد لا يعتبر تقدم الرابطة وتاخرها في السلب والايجاب لاختلاف المفهوم

لا التقدم والتأخر بحسب اللغات الا ترى ان تقديم السلب على المحمول في الفارسية
يقتضي العدول كقولنا زيد نا دبيرست وتأخيره عنه يقتضي السلب كقولنا زيد دبير نيست
مع تقدم السلب على الرابطة في الصورتين فالمعتبر في العدول ان يرتبط السلب بالمحمول
بحيث يصير جزأ منه سواء كان متقدما على الرابطة كما في الفارسية او متأخرا عنها كما
في العربية بل ما دام الرباط حاصلا والسلب سواء كان جزء الموضوع او المحمول او جزئية
الا ان الاول يكون موجبة معدولة الموضوع والثاني موجبة معدولة المحمول الا ان
يكون السلب قاطعا لها اي للرابطة فانها حينئذ يكون سالبة واذا قلت كل لا زوج
فرد فهو ايجاب الفردية على جميع الموصوفات باللازوجية فيكون موجبة لكنها معدولة
الموضوع فاذن الفرق اللفظي بين الموجبة المعدولة نحو زيد هو لا كاتب وبين السالبة
البسيطة نحو زيد ليس هو بكاتب حيث لم يكن عرف تخصيص بعض الالفاظ بالعدول
نحو غير ولا في العربية وبعضها بالسلب نحو ليس هو ان يقع وهو ان حرف السلب
اذا تأخر عن الرابطة او كان مربوطا بالمحمول كما ذكرنا فان القضية موجبة معدولة صادقة
او كاذبة واما الفرق المعنوي بين ثبوت العدم في الموجبة المعدولة وبين عدم الثبوت
في السالبة البسيطة فهو على قياس الفرق بين لزوم السلب وسلب اللزوم
اعني بين لزوم القضية السالبة للمقدم في المتصلة الموجبة وبين سلب لزوم القضية
الموجبة في المتصلة السالبة فمحمول الحملية سواء كانت موجبة او سالبة قد يكون ثبوتيا وقد
يكون عدميا في الخارج واما في الذهن فلا بد وان يكون له ثبوت في الذهن ثابتا فيه صح
لاستحالة الحكم بما لا يكون متصورا واما موضوعها سواء كانت موجبة او سالبة فلا بد
وان يكون له ثبوت في الذهن لاستحالة الحكم على ما لا يكون متصورا واما في الخارج

فان كان الحكم بالايجاب في الخارج اقتضى وجود الموضوع في الخارج فان ثبوت الشيء
للشيء في الخارج فرع ثبوته فيه اللهم الا اذا كان المحمول في معنى السلب المطلق نحو زيد معدوم
في الخارج او ممتنع الا وممتنع فيه فانه وان اضيف الى الخارج لكنه نفس السلب عنه فكانه
قيل زيد المتمثل في الذهن ليس في الخارج وان كان الحكم بالسلب في الخارج فلا
يقتضي وجود الموضوع فيه لجواز السلب عن المعدوم كقولنا العنقاء ليس [illegible] في الاعيان
بصير بخلاف قولنا العنقاء هو في الاعيان لابصير هذا ان اضيف الحكم الى الاعيان
فان اضيف الى الاذهان فيصدقان هذا اشار بقوله والحكم الموجب الذهني لا يثبت
الا على ثابت ذهني والموجب على انه في العين لا يكون الا على ثابت عيني اي بخلاف
المسلوب على انه في العين فانه ليس لا يكون الا على ثابت عيني كما قلنا فالسالبة البسيطة
اعم من الموجبة المعدولة وكذلك السالبة المعدولة اعم من الموجبة اذا اشتركتا في الاجزاء لكن المحصلة
هذا الفرق انما يكون في المشخصات لا في القضايا المحيطة وحملها المحصورات
على ما سيجيء الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الدقيقة الاشراقية التي في الضابطات ومن الشرطيات
ايضا اي هي مثل الحمليات في العدول والتحصيل فانه اذا ذكرت وفي اكثر النسخ ان كثرت
السلوب فيها والربط اللزومي والعنادي باق كقولنا ان لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار
موجودا واما ان يكون هذا العدد ليس بزوج او ليس بفرد فالقضية موجبة لانك اثبت ان لم
اللزوم والعناد بين السالبتين فلبقاء الربط اللزومي والعنادي يكون القضية موجبة لكنها
معدولة الطرفين وهو ظاهر والسلب اذا دخل على السلب كقولنا ليس زيد بكاتب ليس لم
من غير اعتبار حال اخرى كعدول مثلا نحو قولنا ليس زيد هو لا كاتب يكون ايجابا
لان سلب السلب ايجاب بخلاف المعدولة فان دخول حرف السلب اتفاقي على الاول

واما اطلق القول هنا واورد المثال في الشرح هنا فعلى ما هو المشهور عند الجمهور [illegible]

المحمول

بالجعل جزء المحمول والموضوع لجعل القضية سالبة كما عرفت واذا قلت ليس كل انسان كاتبا يجوز
ان يكون البعض كاتبا فالذي تيقن فيه سلب البعض فحسب قد تقدم ان ليس بعض كل يدل على
سلب الحكم عن كل الافراد بالمطابقة وعن البعض بالالتزام وليس بعض بالعكس والمتيقن فيهما
سلب البعض لكنه المدلول الالتزامي في ليس كل والمطابقي في ليس بعض هو محرر اضح
واذا قيل ليس لاشيء من الانسان كاتبا يجوز ان لا يكون البعض كاتبا فالذي تيقن
هو كون البعض كاتبا لان قولنا لاشيء من الانسان بكاتب سلب كلي للكتابة عن
جميع افراد الناس ودخول ليس على لاشيء سلب السلب الكلي وحينئذ يجوز ان ثبت الكتابة لجميع
افراد الناس ويجوز ان ثبت لبعضها مع السلب عن البعض الآخر وعلى التقديرين يصدق
الايجاب الجزئي فكان متيقنا من غير تعرض بحال البعض الباقي ان الصادق عليه هل
هو الايجاب والسلب وعلى هذا يكون ليس لاشيء سور الايجاب الجزئي وسلب المتصلة بلزوم
وسلب المنفصلة برفع العناد ولا يكون طرفهما سالبا كما كان ايجابهما باثبات اللزوم والعناد
لا يكون طرفهما موجبا الضابط الثالث في جهات القضايا وتحقيق الموجهة الكلية في الجهات

الضابط الثالث
في جهات القضايا

بتلخيص مفهوم جزئياد كان فيما وجدت من نسخ الكتاب كلها هكذا هو ان الحملية نسبة
موضوعها الى محمولها والظاهر ان التقديم والتأخير سهو من النساخ والصحيح هكذا هو
ان الحملية نسبة محمولها الى موضوعها اما ضروري الوجود ويسمى الواجب او ضروري
العدم ويسمى الممتنع او غير ضروري الوجود والعدم وهو الممكن والاول كقولك الانسان
حيوان والثاني كقولك الانسان حجر والثالث كقولك الانسان كاتب وهو ظاهر
فان نسبة الحيوانية الى الانسانية ضرورية الوجود ونسبة الحجرية اليها ضرورية
العدم ونسبة الكتابة اليها غير ضرورية الوجود والعدم بل ممكنة بالامكانات التي صرح بذه

النسبة من المنتسبين ام بوجه كل منهما منتسبا ومنتسبا اليه فلا حاجة الى حمل هذه العبارة الى سهو النساخ ١٢

النسبة اعني نسبة المحمول الى الموضوع في نفس الامر ايجابية كانت النسبة او سلبية يسمى مادة القضية

فالاولى مادة الوجوب والثانية مادة الامتناع والثالثة مادة الامكان وانما انحصرت

المواد في نفس الامر في الثلث لان نسبة المحمول الى الموضوع في نفس الامر اما ضرورية

الوجود اولا والثاني اما ضرورية العدم اولا وهو واضح واما الجهة فهي ما يفهم ويتصور من

نسبة المحمول الى الموضوع سواء تلفظ بها اولم يتلفظ طابقت المادة كقولنا الانسان

كاتب بالامكان اولم يطابق كقولنا هو كاتب بالضرورة والعامة قد يعنون بالممكن

ما ليس بممتنع فاذا قالوا ليس بممتنع عنوا به الممكن وان كان اعم لصدقه على الواجب ايضا لكونه

غير ممتنع ولان مادة القضية هي النسبة في نفس الامر وليس ... مرتبتها ولا الوجوب

والامكان الخاص بل ما لا بد وان يكون الا احدهما فيكون الامكان العام خارجا عن المادة

وكذا اعم من الجهات العامة واذا قالوا ليس بممكن عنوا به الممتنع وهذا اي وهذا الامكان

المسمى بما ذكرنا
وهو الامكان ... يسمى بالامكان العام لكونه اعم من الخاص او بالامكان العامي لانتسابه

الى العامة غير ما نحن فيه وهو المسمى بالامكان الخاص لكونه اخص من العام او بالامكان الخاصي

لانتسابه الى الخاصة وهم اهل الحكمة فان ما ليس بممكن هو قد يكون ضروري الوجود وقد

يكون ضروري العدم بهذا الاعتبار اي اعتبار الخواص والمعنى ان ما ليس بممكن بالامكان

الخاص اما ضروري الوجود او ضروري العدم وما يتوقف وجوبا وامتناعه على

غيره فعند انتفاء ذلك الغير لا يبقى وجوبه وامتناعه فهو ممكن في نفسه والممكن يجب بالموجب

وجوده ويمتنع بشرط لا يكون موجب وجوده وعند تجرد النظر الى ذاته في حالتي وجوده

وعدمه ممكن يريد ان يشير الى ان الممكن لا ينفك عنه الامكان بحال اصلا وان لم يخل

عن الوجوب او الامتناع بالغير لانه لا يخلو عن الوجود والعدم مع ان وجوده ليس لذاته

والاذن

٣٩

ولا الوجوب ولا عدمه كذلك ولا الامتناع بل انما يجب وجوده بوجود علته التامة ويمتنع بعدمها
والوجوب والامتناع بالغير لا ينافيان الامكان الذاتي ولهذا اشتهر ان حال الممكن حالة
وجوده انه ممكن لذاته واجب لغيره وحالة عدمه انه ممكن لذاته ممتنع بغيره وظهر ان هذا الى
لفظ قسمي الممكن الخاص وهو الواجب والممتنع يصدقان عليه عند شرط وحال اي يصدق الممكن
على شيء منهما بحال وشرط وانما قلنا لفظ قسمي الممكن لان قسميه وهو الواجب والممتنع
لذاتهما لا يصدقان عليه اصلا بخلاف لفظي الواجب والممتنع فانهما يصدقان عليه باعتبار
الغير هذا ما قيل ههنا ويمكن ان يناقش ويقال لفظ القسمين ايضا لا يصدق على الممكن
كالقسمين فالاولى ان يقال فظهر مما ذكرنا ان الواجب والممتنع يطلقان على الممكن
ولا يطلق هو عليهما وان كانت فيه مناقشة بعد واعلم انا اذا قلنا كل ج ب ليس
معناه الا ان كل واحد واحد مما يوصف بج يوصف بب لانك اذا قلت كل
ج ب عرفت ان مفهوم الجيم معنى عام اي كلي والا امتنع دخول لفظة كل عليه ثم تعرضت
للشواخص التي تحته اي للجزئيات المندرجة تحت ذلك الكلي بقولك كل واحد واحد
اذ ليس معناه اي معنى كل ج ب جميع الجيم اي الكل المجموعي لافتراقهما من حيث المعنى اذ يمكنك
ان تقول كل انسان يسعه دار واحدة ولا يمكنك ان تقول جميع الناس يسعهم دار
واحدة ولا كلي الجيم اعني الجيم الكلي لما علمت انه عام من نوع ولا يتبع كل واحد من جزئيات
ج موضوعه ولا كليته اي كل مفهوم ج اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيء كلازم
لم واحد ونحوه وانما لم يتعرض لهما كما تعرض غيره لهما لان كل ج يحتمل الكلي المجموعي دون
كلي الجيم وكليته مفهوما فيتعرض لنفي ما هو محتمل دون غير المحتمل وان تعرض له في غير هذا
الكتاب اقتداء بالمنطقيين ولا نعني الجيم من حيث هو جيم بل الذات الموصوفة

اي شرط الوجود والعدم وحال الوجود والعدم ١٢

به بالفعل وان لم يخ فوجب واتالاً فحح ان المتحرك لما يسكن وصحة العدم اخذه من حيث هو لو

لا اخذه من حيث هو فما امكن ان يسكن البتة لامتناع اجتماع الحركة والسكون في شيء وولا لا من حيث هو هو

لما صدق قولنا كل اسود جامع للبصر لايجب ان يوخذ مع استوار النسبة الى شرط من حيث

هو هو ... لا من حيث هو هو والى هذين اشار بقوله واذا رايت في القضايا

مثل قولك كل نايم يجوز ان يستيقظ مثلا وريت ان مقتضى قولنا كل نايم ليس ان النايم

من حيث هو نايم فانه مع النوم لايتصور ان يوصف باليقظة بل الشخص الموصوف

بانه نايم هو الذي يجوز ان ينام ويستيقظ وكذا اذا قلنا كل اب متقدم على الابن

ليس معناه من حيث هو اب فانه من هذه الحيثية يكون مع الابن لا متقدما عليه بل الشخص

الموصوف بانه اب اي بل معناه ان الشخص الموصوف بانه اب متقدم على الابن واذا

قلنا كل متحرك بالضرورة متغير لك ان تعلم ان كل واحد واحد مما يوصف بانه

متحرك ليس بضروري ... ان يتغير بل لاجل كونه متحركا فضرورته متوقفة على شرط يعني الحركة

فيكون اي تغير كل واحد واحد ممكنا في نفسه لما تقدم ان الواجب لغيره ممكن في نفسه ولا نعني

بالضرورة اي في منطق هذا الكتاب الا ما يكون لذاته فحسب واما يجب بشرط من

وقت وحال فهو ممكن في نفسه ولا نعني به ايضا ما هو في الاعيان والا لما صدق قولنا كل

خلاء بعد ولا ما هو في الذهن فقط دون الخارج والا لما صدق كل انسان حيوان

بل ناخذه على ما يعم الموصوف به في احد الوجودين الخارجي والذهني ولا ما هو دايما

والا لم يصدق كل منخسف قمر ولا ما هو لا دايما والا لم يصدق كل ممكن فمحتاج بل لا

يشترط الدوام واللادوام فيه ولا ما حقيقته لصدق كل متحرك متغير ولا ما صفته

لصدق كل جسم منقسم ولا ما هو بالقوة والامكان كالنطفة التي هي بالقوة والامكان

انسان

انسانا لكن على ما هو مصطلح الفارابي بل ما هو صحيح بالفعل على ما هو مصطلح الشيخ لا على ما اصطلح
عليه في مباحث صاحب الكتاب بل في مباحث جميع العلماء على ما لا يخفى على الاول المحتاج
للعرف والتحقيق فان ما يصح ويمكن ان يكون انسانا كالنطفة لا يقال له انه انسان والحاصل
ان معنى كل ج ب هو ان كل واحد واحد من افراد الجيم الشخصية وغيرها وبالجملة ما يعرض
في الذهن انه ج بالفعل مما لا يمتنع ان يكون كذلك فانه من القيود المعتبرة كان
موجودا في الاعيان او غير موجود فيها وموصوفا به دائما او غير دائم وكان حقيقة
ج او صفة ج فانه ب من غير زيادة معنى وفي اي حال بل على ما يعم الموقت والمقيد
ومقابلتهما فهذه شرايط الموضوع والمحمول وفيها فوايد كثيرة تتعلق بنتايج
الاقيسة وغيرها وفي الاخلال بها مفاسد لا تعد ولا تحصى كما يظهر لمن تامل في
منطق المتاخرين من الاشكالات التي اوردوها على المتقدمين فان منشا كثر منها
الاخلال بتلك الشرايط على ما يتضح لمن تامل فيه حق التامل ان شاء الله العزيز وانما
اشترطت هذه الشرايط ليعم كل ج ب جميع الصور المحتملة ولا يختص بعضها على
ما اتضح من الامثلة ولانه انما ينتج القياس اذا كان المعنى ما ذكرنا دون ما نفينا
الا ترى انا اذا ضممنا الى قولنا كل ج ب كل ب آ ومعناه ان كل واحد واحد مما هو
موصوف بالفعل بب هو آ تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان كل ج من افراد
ب الموصوفة به بالفعل بخلاف ما لو كان معناه الكل المجموعي فانه لا يتعدى الحكم
منه اليه الا ترى انه يصدق زيد انسان وكل انسان اي جميع الاناسي لا يسعهم
دار واحدة ولا يصدق زيد لا يسعه دار واحدة وكذا لو كان المعنى غير
ما نفيناه لا ينتج والعلة في الكل عدم تكرر الاوسط او وسط على ما يظهر بالتامل

لمن وفق احكام الاشراقية في بيان رد القضايا كلها الى الموجبة الضرورية وتقريره انه لما كان

الممكن امكانه ضروريا والممتنع امتناعه ضروريا والواجب وجوبه ايضا كذلك فالاولى ان

يجعل الجهات من الوجوب وقسيميه اي الامكان والامتناع اجزاء للمحمولات حتى يصير

القضية في جميع الاحوال ضرورية كما تقول كل انسان بالضرورة هو ممكن ان يكون

كاتبا او يجب ان يكون حيوانا او ممتنع ان يكون حجرا فهذه هي الضرورية البتاتة اي

فهذه القضية هي الضرورية البتاتة اي الجازمة القاطعة من البت وهو القطع وفي

اكثر النسخ فهذه هي الضرورية البتاتة اي فهذه الضرورة هي الضرورة البتاتة

وهي الضرورة التي جعلت جهة ربط المحمول الذي جعل الجهة جزءا هي المطلوبة في العلوم

بالحجة والبرهان دون الامتناع والامكان والمستعملة في العلوم وان كانت مطلقات

بحسب الصورة فهي ضروريات من حيث المعنى فالمستعمل والمطلوب فيها الضرورية

المطلقة وانما ربط الامكان والامتناع بالموضوع لجهة الوجوب كما تقول ج بالضرورة

يمكن ان يكون ب او يمتنع ان يكون ب فالامكان والامتناع جزء المحمول بل المطلوب

ولا يمكننا ان نحكم حكما جازما بتة اي حتى في مثل ان ج يمكن ان ب او يمتنع ان ب الا بما نعلم

انه بالضرورة كذا كما في المثال المذكور نقول ان ج بالضرورة يمكن ان يكون ب او بالضرورة

يمتنع ان يكون ب فلا نورد من القضايا الا البتاتة حتى اذا كان من الممكن ما يقع في كل واحد

اي من الافراد الشخصية وقتا ما كالتنفس صح ان يقال كل انسان بالضرورة هو متنفس

وقتا ما وكون الانسان ضروري التنفس وقتا ما امر يلزمه ابدا وكونه ضروري اللاتنفس

في وقت ما غير ذلك الوقت اي الذي فيه التنفس ضروري ايضا امر يلزمه ابدا اي في الوجود

الخارجي وهذا زايد على الكتابة فانها وان كانت ضرورية الامكان ليست ضرورية

الرقوع

حكمة اشراقية وبيان رد القضايا كلها الى الموجبة الضرورية

لا يعبر بالبات او المطلقة في العلوم ... ان كان امكان ... وامتناعه فهو جزء مطلوبا لا انه جهة بل الجهة في الكل الضرورية

ح

وعلى هذا ح

٤١

الوقوع وقتا ما والغرض الامکان للممکن ضروری الوقوع او اللاوقوع فی وقت ما کالتنفس ... سو الکان الممکن ضروری صح
واللاتنفس او لم یکن کذلک کالکتابة واذا کانت القضیة ضروریة فقد یعتبر الربط بحسب
کقولنا کل انسان بالضرورة هو حیوان وتعرض کونها ثابتة دون ادخال جهة اخری
فی المحمول مثل ان تقول کل انسان بتة هو حیوان لا مثل ان تقول بالضرورة کل انسان
هو یجب ان یکون حیوانا اذ لا حاجة الی تکریر الجهة لا لانه القرینة علیها او فی غیره ای وفی
غیر المذکور الذی هو القضیة الضروریة والمراد ان فی الممکنة والممتنعة اذا جعلت ثابتة
لا بد من ادراج الجهة فی المحمول لئلا یقع الغلط ومثاله ما تقدم من قوله کل انسان بالضرورة
هو ممکن ان یکون کاتبا او بالضرورة هو یمتنع ان یکون حجرا ونا ان لا یتعرض السلب
بعد تعرضنا للجهات ای من جعلها اجزاء للمحمولات فان السلب التام ای الحقیقی الصادق
هو الضروری ای السلب الضروری کقولنا بالضرورة الانسان لیس بحجر فقد
دخل ای السلب الضروری تحت الایجاب ای الضروری اذا اوردنا الاقتناع علی
ما ذکرنا بان نقول الانسان بالضرورة یمتنع ان یکون حجرا وکذا الامکان ای
لا یتعرض للسلب فیه لان سالبة ینقلب الی موجبة لکون سلبه غیر تام وموجبة یدخل تحت
الایجاب الضروری اذا اوردنا الامکان علی ما ذکرنا وعلی هذا فنستغنی عن التعرض
لقولنا الانسان لیس یمکن ان یکون کاتبا بقولنا الانسان بالضرورة یمکن ان
یکون کاتبا واعلم ان القضیة لیست هی باعتبار مجرد الایجاب قضیة بل وباعتبار
السلب ایضا فان الایجاب انما کان قضیة باعتبار انه حکم عقلی فالسلب
ایضا حکم عقلی سواء عبر عنه بالرفع او بالنفی ای سواء قلنا السلب هو رفع الحکم کذا کذا فان السلب ... صح
الایجابی او نفیه فانه حکم ذهنی وفی اکثر النسخ فانه حکم فی الذهن لیس

بانتفاء محض لا وجود وراء الذهن وهو اثبات من جهة انه حكم بالانتفاء والشيء لم يخرج
من الانتفاء والثبوت اي في نفس الامر لا في العقل فانه قد يخرج عنهما العقل على ما قال اما النفي
والاثبات في العقل الحاكم ذهنية حالهما تنبئ آخر وهو خلو بعض الاشياء عنهما في المعقول
اذ الحكم على الجميع الا الطين منفي ولا مثبت بل هو في نفسه اما منتف او ثابت ولذا اي
ولهذا البحث تتمة ستذكرها والقضية اذا لم يتعين فيها جهة فهي مهملة الجهات يعني
المطلقة العامة وكثر فيها الخبط يعني للمنطقيين على ما هو مذكور في الكتب المنطقية فليحذف
مهملة الجهات حذرا عن الخبط والغلط كما قد حذفت مهملة كمية الموضوع يعني
المهملة القسيمة للمحصورة لذلك ايضا

الضابط الرابع في التناقض

الضابط الرابع في التناقض وهو ان التناقض
اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب لا غير فالاختلاف كالجنس العالي لانه قد يكون
بين غير قضيتين وقد يكون بين اشياء اخر وبقوله قضيتين يخرج اختلاف غيرهما وبقوله
بالايجاب والسلب لا غير اختلافهما بالمحمول نحو زيد كاتب زيد ليس بنجار وبالموضوع
نحو زيد كاتب عمرو ليس بكاتب وبالشرط نحو الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض
الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود وبالزمان نحو زيد صائم اي في هذا اليوم
زيد ليس بصائم اي في يوم آخر وبالمكان نحو زيد جالس اي في الدار زيد
ليس بجالس اي في السوق وبالاضافة نحو زيد اب اي لعمرو زيد ليس باب اي لخالد
وبالقوة او الفعل نحو الخمر مسكر اي بالقوة الخمر ليس بمسكر اي بالفعل
وبالجزء والكل نحو الزنجي اسود اي جلده الزنجي ليس باسود اي سنه فهذه ثمانية
شروط يشترط اتحاد القضيتين فيها لتناقضا لامكان صدقهما وكذبهما عند
اختلافهما في شيء منها على ما تبين من الامثلة ولا يخفى ان وحدة الشرط والكل والجزء

ممزوم

منه تحقق في وحدة الموضوع و وحدة الاربعة الباقية وهي الزمان والمكان والاضافة
والفعل والقوة في وحدة المحمول وذكر الفارابي في بعض تعليقاته انه يمكن رد الشرائط
كلها الى امر واحد وهو الاتحاد في النسبة الحكمية لان انتساب احد الشيئين المختلفين الى
الآخر غير انتساب غيره اليه وغير انتسابه الى غيره واختلاف القضيتين بالضرورة بالسلب
لا غير يستلزم اتحاد النسبة الحكمية فيهما والا لم يكن اختلافهما بالايجاب والسلب لا غير وكذا
يستلزم عدم اختلافهما بالعدول والتحصيل كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
بلا حيوان وكقولنا كل انسان حجر ولا شيء من الانسان بلا حجر ومنه يعلم ان قوله لا
غير يغني عن قولهم بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
عن المختلفين بالسلب والايجاب الصادقتين نحو بعض الانسان كاتب بعض الانسان
ليس بكاتب والكاذبتين نحو كل انسان كاتب لا شيء من الانسان بكاتب
وبقولهم لذاته عن المختلفين بالسلب والايجاب اذ الزم من صدق احدهما كذب
الاخرى لا لذاته كقولنا هذا انسان هذا ليس بناطق فانه يلزم من صدق
الثاني كذب الاول لكن بواسطة قولنا كل انسان ناطق وهذه الصور الثلث
قد خرجت بقيد لا غير اما الاولى فلاختلافهما بالموضوع واما الثانية فلاختلافهما
بالمحمول واما الثالثة فلان نقيض قولنا كل انسان كاتب هو ليس كل انسان
بكاتب لان المراد من اختلافهما بالايجاب والسلب لا غير انه يدخل حرف السلب
على ما اوجب فيه دقة وعلى هذا يتحقق التناقض من المختلفين بالايجاب
والسلب لا غير ولذلك قال ثم نريم منه اي من الاختلاف المذكور لاستلزامه الاتحاد
في النسبة الحكمية اي لا يجتمعا صدقا ولا كذبا والا لما كانت النسبة متحدة

لانهم احترزوا بقولهم بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة صح

ولا الاختلاف بالايجاب والسلب لا غير فينبغي اي في كون الاختلاف بالايجاب
والسلب لا غير ان يكون المحمول والموضوع والشرط والنسب يعني الشروط الخمسة
الباقية والجهات فيهما غير مختلفة والا لكان الاختلاف بينهما بغير الايجاب والسلب
وفي القضايا المحيطة اي الكلية لا يحتاج الى زيادة شرط وهو اختلافهما بالكمية على ما هو المشهور
بل يسلب ما اوجبناه بعينه اي بل الواجب ان يسلب ما اوجبناه بعينه كقولنا في القضية الباقية
وهي القضية التي جعلت الجهة فيها جزء المحمول والضرورة جهة ربط الموضوع كل فلان
بالضرورة هو ممكن ان يكون بهما نقيضه ليس بالضرورة كل فلان هو ممكن
ان يكون بهما وهكذا في غير هذه اي وهكذا يفعل في غير هذه القضية من القضايا
بان يسلب ما اوجب من الحكم وهو ان يدخل حرف السلب عليها لا غير من تغير جهة وكمية و
نحوهما فان نقيض كل قضية هو رفعها وما غير فيه الجهة والكمية هو لازم النقيض لا هو
واذا قلنا لا شيء اي من الانسان بحجر مثلا فنقيضه ليس لا شيء اي من الانسان بحجر مثلا
فقد سلبنا ما اوجبنا بعينه في القضيتين الا انه لزم من سلب الاستغراق في
الايجاب تيقن سلب البعض مع جواز الايجاب في البعض ومن سلب الاستغراق
في السلب تيقن الايجاب في البعض وجواز سلب البعض وقد تقدم ذلك شرحا
عند بيان معنى ليس كل وليس لا شيء فلا حاجة الى الاعادة والقضية التي خصصت
بالبعض اي المحصورة الجزئية لم يكن لها من البعض نقيض اي ليس لها نقيض من
جنسها كقولك بعض الحيوان انسان ليس بعض الحيوان انسانا وانما لا يصح هذا لان
البعض مهمل التصور فيجوز ان يكون الذي هو انسان غير البعض الذي ليس بانسان
فلم يكن موضوع القضيتين واحدا ولا الاختلاف بالسلب والايجاب لا غير ولهذا

٤٣

لا تتناقضان ولكن اذا عينا البعض وجعلنا الاسما كما ذكرنا من جعلهما منفوقا كان على تبق اي
من صيرورتها محيطة ذوات نقيض من جنسها ولعله اي والاعلى انه تناقض لا يحتاج
الى تعمق المتشائين اي في تكثير القضايا وتعيين لازم نقيض كل منها واذا حفظت هذا
وهو ان نقيض كل قضية ان يدخل حرف السلب عليها لا غير استغنيت عن كثير من
تطويلاتهم على ما هو مذكور في الكتب المشهورة فليطالعها من اراد الاطلاع عليها الضابط
الخامس في العكس يعني العكس المستوي اذ هو المفهوم منه عند الاطلاق لا عكس النقيض والعكس
هو جعل موضوع القضية بكليته محمولا والمحمول موضوعا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق
والكذب بحاله ولا يجوز اشتراط بقاء الكذب على ما وقع في جميع نسخ الكتاب بل في
جميع مصنفاته فان صدق اللازم عند صدق الملزوم لا يلزم منه كذبه عند كذبه لجواز
استلزام الكاذب الصادق فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه وهو كل انسان حيوان ولو اعتبر بقاء الكذب لخرج مثل هذه اللوازم من ان يكون
عكسا مع ان صاحب الكتاب يعترف بكونه عكسا لاعترافه بانعكاس الموجبة الكلية
مطلقا وكانه نقل قيد بقاء الكذب من بعض الكتب من غير تأمل فيه واما الصدق فيجب
اعتباره سواء كان الصدق محققا في الاصل او مفروضا وهذا التعريف يختص بالحمليات
فان اريد تعميمه قيل العكس هو تبديل كل واحد من طرفي قضية ذات ترتيب طبيعي
بالآخر مع بقاء الكيفية والصدق فيشمل الحملية والمتصلة ويخرج المنفصلة اذ لا
ترتيب فيها ولا فائدة في عكسها لانه اذا بدل كل واحد من طرفيها بالآخر فهي هي
لا غيرها وان تغيرت العبارة اذ الاعتبار بالمعنى لا باللفظ وكل قضية استلزمت
اخرى بهذه الصفة فهي منعكسة وان لم تستلزمها لم تكن منعكسة ولو صدقت معها

الضابط الخامس في العكس المستوي

في بعض المواد ولهذا يكفي في كون القضية غير منعكسة عدم انعكاسها في مادة واحدة اذ لو كان عكسها لازما لاطرد في كل المواد وحيث لم يطرد لم يلزم ونعلم انك اذا قلت كل انسان حيوان
لا يمكن ان تقول وكل حيوان انسان وكذا كل قضية موضوعها اخص من محمولها المراد ان الموجبة سواء كانت كلية كما ذكرنا او جزئية نحو بعض الانسان حيوان لا ينعكس كلية لاحتمال
كون المحمول اعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام نحو كل حيوان انسان
لكنها تنعكس جزئية اذ لا بد من شيء موصوف بهما فيصدق ان بعض ما صدق عليه المحمول صدق عليه
الموضوع فيصدق بعض الحيوان انسان واليه اشار بقوله ولكن لا اقل من ان يوجد شيء
موصوف بانه فلان وموصوف بانه بهمان ولكن [illegible] كان شيء من
فلان بهمانا اي من الموضوع محمولا كما اذا كان شيء من الحيوان انسانا ومن الانسان
ناطقا كان بهمانا كله او بعضه اي كان ذلك الشيء من الموضوع الصادق عليه المحمول كل
الموضوع على معنى انه يصدق على كل ما صدق عليه كقولنا كل انسان ناطق فانه اذا كان
شيء من الانسان ناطقا كان كله كذلك او بعض الموضوع كقولنا بعض الحيوان انسان
لامتناع صدقه كليا فانه ليس اذا كان شيء من الحيوان انسانا كان كله كذلك
فلا بد من ان يكون شيء مما يوصف بانه بهمان اي بانه المحمول يوصف بانه فلان اي
بانه الموضوع كان كله او بعضه اي سواء كان ذلك الشيء من المحمول الصادق
عليه الموضوع كل المحمول على معنى صدق الموضوع على المحمول كليا في العكس كقولنا
كل ناطق انسان او بعضه كقولنا بعض الحيوان انسان فان الجسم وهو ذلك
الشيء المفروض موصوف بكليهما اي بفلان وبهمان اي بالموضوع والمحمول
والموصوف بهما يحتمل ان يكون كل الموضوع او بعضه وكذلك كل المحمول

او بعضه

٤٤

او بعضه فالاقسام اربعة ولهذا اكرر قوله كلا او بعضه وعلل بقوله فان الحكم موصوف بهما كما قررنا وتقريره بوجه احسن ان الموجبة كلية كانت او جزئية لا تنعكس كلية للاحتمال المذكور ولكن تنعكس جزئية اذ لا اقل من ان يوجد اى فى الموجبة شئ موصوف بطرفيها كفلان وبهمان فاذا كان شئ من فلان بهمانا كان اى المحكوم عليه البهمان كل الفلان او بعضه والمعنى سواء كان الاصل كليا او جزئيا فلا بد من ان يكون شئ مما يوصف بانه بهمان يوصف بانه فلان كان المحكوم عليه بالفلان كل البهمان او بعضه اى سواء كان العكس كليا او جزئيا وكونه احسن لكون التاذى فيه اقل واعلم ان الافتراض المذكور هو تصرف اى فى الموضوع والمحمول بالفرض والتسمية لتيضح به الفرض لا على وجه قياسى تتغاير فيه الحدود وكما تيوهم انه من الشكل الثالث ليلزم الدور وهو بيان عكس الموجبة بالافتراض المبنى على الشكل الثالث المبنى على انعكاس الموجبة وسيأتى زيادة كلام عليه فى الفصل الثالث من المغالطات واذا قلنا بالضرورة كل انسان هو ممكن ان يكون كاتبا فعكسه بالضرورة بعض ما يمكن ان يكون كاتبا هو انسان ولا يخفى ان هذا اعنى جعله عكس الموجبة الضرورية انما يصح على اصطلاحه اذ لا قضية عنده الا الثنائية لرجوع الكل اليها بالطريق المذكور لا على مذهب المشائين فانها لا تنعكس ضرورية عندهم لجواز كون المحمول ضروريا للموضوع كقولنا كل كاتب انسان والموضوع غير ضرورى للمحمول كقولنا كل انسان كاتب لانه بالامكان لا بالضرورة وكذا غير الامكان من الجهات كالامتناع والوجوب ينتقل مع المحمول كقولنا بالضرورة بعض ما يجب ان يكون حيوانا او يمتنع ان يكون حجرا فهو انسان لتصير القضايا كلها ضرورية بتاتة

وهو كون المحمول اعم

ضرورية

ويوهن من الغلط الواقع من كثير القضايا واشتباه البعض بالبعض وعكس الضرورية التي هي

الموجبة الضرورية بتاته موجبة مع انه جهة كانت بالطريق الذي مر واليه اشار بقوله فللمحيطة

وللحجرية اي الثابتين فان سياق الكلام يقتضي هذا وان كان البيان لا يقتصر

على الضرورية في جميع الفعليات انعكاس على ان شيئا من المحمول يوصف بالموضوع مهملا لإفادة صح

اي انعكاس جزئي واذا كان بالضرورية لا شي من الانسان بحجر فلا شي من

الحجر بانسان بالضرورة المعني ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس كنفسها سالبة

كلية ضرورية والا ليصدق نقيض العكس وهو ليس لا شي من الحجر بانسان بالضرورة

ويلزمه بعض الحجر انسان لما تقدم من انه يلزم من سلب الاستغراق في السلب تحقق

الايجاب في البعض وينعكس الى بعض الانسان حجر وعلى هذا لا يقتصر الكذب

على العكس دون الاصل او على الاصل دون العكس بل يكذبان اما الاصل فلصدق

بعض الانسان حجر واما العكس فلصدق بعض الحجر انسان واليه الاشارة بقوله

والا ان وجد من موصوفات احدهما اي موصوفات احد من الانسان

والحجر ما يوصف بالآخر ما وقع الاختصار على كذب احدهما اي كذب احد من الاصل

والعكس بل كذب كلاهما كما مر تقريره وقد طعن بعض اكابر الافاضل من المتأخرين

فيه بان اللازم بعد فرض وقوع الممكن هو ان بعض ج على ذلك التقدير اعني تقدير فرض

وقوع الممكن هو ب وهو لا يناقض لا شي من ج ب بالضرورة في نفس الامر والحق

انه ليس بقادح لانه اذا كان على ذلك التقدير كذا مع صدق الاصل فقد لزم من تقدير

وقوع اجتماع النقيضين فلا يصدق نقيض المدعى فيحصل المطلوب ولان امكان اتصاف

شي مما يقال عليه ب بصفة ج يقتضي كون ذلك الشي من جملة ما يقال عليه ج وتمنع ان يقال

على

٧٥

عليه ب وذلك لانه مع فرض الاتصاف بصفة ج بالفعل يكون من تلك الجملة قطعاً فاذن علم انه في نفس الامر قبل الفرض كان من جملتها لان فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يصير غير ذات الموضوع ذاتاً له بل ربما يفيد العلم بان شيئاً ما لم يعلم انه من جملة تلك الذات هو من جملتها واذا امتنع ان يقال عليه ب فيكذب بعض ب ج بالامكان فيصدق لا شيء من ب ج بالضرورة وهو المطلوب وبعبارة اخرى لو كانت ذات ب لا يمتنع ان تتصف بج وفرضت متصفة به لكانت من جملة ما يقال عليه ج فيمتنع ان تتصف ب وكانت ذات ب هف فان قيل الفرض محال لانه يدخل في جملة ما يقال عليه ج ما لم يكن داخلاً فيها قلنا انه لو دخل شيئاً مما يمتنع ان يتصف بج لكان قد دخل فيها ما لم يكن داخلاً فيها لكن الحصر الكلي وهو قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة قد يتناول مع عدم الفرض الكل ما عدا الممتنع وانما يحتاج الى الفرض ليصير الموضوع به صالحاً لان يحكم عليه فان العرف يقتضي ان يحكم على ما يفرض بالفعل من جملة ما يمكن ان يحكم عليه وهذه دقيقة اكثر ما يقع في هذه المواضع انما يكون بسبب الغفلة عنها واقتصر الطاعن في عكسها على الدوام مستدلاً عليه بانه اذا صدق لا شيء من ج ب بالضرورة فلا شيء من ب ج دائماً والا فبعض ب ج بالاطلاق العام فبالاطلاق بعض ج ب كذلك وهو يناقض الاصل لانك قد عرفت ان الدوام في الكليات لا ينفك عن الضرورة فبرهان كون العكس دائماً يكون برهان كونه ضرورياً فاعرفه والضرورية البتة اذا كان الامكان جزء محمولها كما مثل به وهو احتراز عما لا يكون الامكان جزء محمولها كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان فان كان معها سلب اي في المحمول على ما مثل به نقل ايضاً اي كما نقل الامكان وذلك ليصح العكس لانه جعل المحمول بكليته موضوعاً لا جعل بعضه كذلك وكذا ان كان سلب في الموضوع نقل ايضاً بمثل ذلك فان العكس جعل الموضوع ايضاً

من الغلط صح

بكليته محمولا لا ببعضه كذلك كقولهم بالضرورة كل انسان هو ممكن ان لا يكون كاتبا فهي صادقة
موجبة عكسها بالضرورة شي مما يمكن ان لا يكون كاتبا فهو انسان فقد تخبط فيها اي في عكس
الضرورية الموجبة كثير من المشائين يعني لذا ذهبوا الى انها لا تنعكس ضرورية لما اشرنا اليه وفي مثل
قولك ليس بعض الحيوان انسانا اي وفي السالبة الجزئية اذا اعتبرت ذلك البعض اي من الحيوان
الذي ليس انسان بان تجعله فرسا مثلا وجعلته كليا كقولنا لا شي من الفرس بانسان انعكس الى
ما قلنا يعني الى لا شي من الانسان بفرس وهو المطلوب او يجعل السلب جزء المحمول فيقول
بعض الحيوان هو غير انسان فينعكس الى بعض غير الانسان حيوان وهو ظاهر غني عن الشرح
والا اي وان لم يجعل السالبة الجزئية كلية او معدولة لا ينعكس كما ذهب اليها المشاؤن لصحة
قولنا بعض الحيوان ليس انسانا بالضرورة وعدم صحة قولنا بعض الانسان ليس حيوانا بشي
من الجهات لوجوب كون كل انسان حيوانا او قولك لا شي من السرير على الملك لا ينبغي
ان تعكسه دون النقل بالكلية اي دون نقل المحمول بكليته لان العكس نقله
بكله لا ببعضه كما تقدم والا لا يصح وانتقض نقضا على انعكاس السالبة الكلية كلية لعدم كلية م
اطراده وتخلف العكس عنها حينئذ فلا تقول لا شي من الملك على السرير لظهور بطلانه بل لا
شي مما على الملك بسرير فلفظ على لابد من نقلها اذ هي جزء من المحمول ههنا مع وجوب نقل
المحمول بكليته في العكس ومثله لا شي من الحايط في الوتد ولا شي من الكوز في الماء
فانهما لا ينعكسان الى لا شي من الوتد في الحايط ولا من الماء في الكوز لان في جزء
المحمول فيهما ولم ينقل ولهذا كذبا بل الى لا شي مما في الوتد بحايط ولا شي مما في الماء بكوز
ومن هذا تعلم انه لا ينتقض على انعكاس الموجبة الجزئية نقضا مثل قولنا بعض الشيخ
كان شابا لصدقه وكذب عكسه وهو بعض الشاب كان شيخا فان هذا ليس عكسه الصحيح

لان

الضابط السادس في القياس

لانه مكان جزء المحمول في الاصل ولم ينقل في العكس والصحيح بعض ما كان شابا فهو شيخ
وايراد العكس والنقيض والتوالب والمهملات البعضية انما كان للتنبيه اي على
معرفة قوانين المنطقية اقتداء باصحاب تلك الصناعة من المتقدمين بل من التابعين
لا لحاجتنا اليه فيما بعد اي من المسايل الآتية في هذا الكتاب الضابط السادس
في مباحث متعلقة بالقياس وانقسامه الى الاشكال او حصر المنفصل ان القياس
الواحد لا يكون اقل من مقدمتين كما قال هو ان القياس لا يكون اقل من قضيتين
وفيه بحث وهو انه ان قيل ما الحاجة الى اقامة البرهان على هذه الدعوى بعد ما اخذ في تعريف
القياس انه قول مؤلف من قضايا فان ذلك حيث كان ماخوذا في تعريفه وجب
ان القضية الواحدة لا يكون قياسا لا يجاب بان الفايدة في ايراد المصنف
هذا البرهان عليها التنبيه انه لا قول مثبت به مطلوب تصديقي مشتمل على اقل من
مقدمتين سواء كان ذلك القول قياسا او استقراء او غيرهما حتى انا لو لم ناخذ
في تعريف القياس انه مؤلف من اكثر من قضية واحدة لدلنا البرهان المذكور على ذلك
كما اجيب به في المشهور لان التكرار لا يندفع به وانما كان يندفع لو قال ان الحجة لا يكون
اقل من قضيتين ولم يتعرض في البرهان لنوعي القياس بل يجاب بان الفايدة
بيان ان الاصطلاح مستند الى برهان وهو قوله فان القضية الواحدة ان
اشتملت على كل النتيجة اي على طرفيها فهي شرطية لا بد فيها من وضع اي للمقدم او رفع
اي للتالي بقضية اخرى ليحصل الانتاج وهي المقدمة الاخرى واذ ذاك فقد
حصلت المقدمتان وهو القياس الاستثنائي المذكور فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل
اما الاول فهذا استثناء عين المقدم يكون النتيجة عين التالي المذكور فيه بالفعل واما الثاني

فهذا استثنا نقيض التالي يكون النتيجة نقيض المقدم المذكور بالفعل فالشرطية على التقديرين
مشتملة على طرفي النتيجة لا عليها لانه انما يصح على التقدير الاول لاشتماله عليها وان لم
يكن من حيث هي نتيجة دون الثاني لاشتماله على نقيضها ولكن لا من حيث هو نقيض ولهذا
قال اي اشتملت على كل النتيجة اي على طرفيها ولم يقل ان اشتملت على النتيجة او نقيضها
اخرى وهي ان لم يعلم وجه انحصار القياس في القسمين استثنائي واقتراني بعبارة
احسن من المشهورة بان يقال ان اشتملت مقدمته منه على طرفي النتيجة بالفعل فهو
الاستثنائي والا فالاقتراني وانما كانت احسن من المشهورة وهي ان القياس ان
كانت النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي والا فالاقتراني لاحتياجها الى تاويل
اذ ليس المعنى بذلك ان النتيجة بعينها او نقيضها بعينه مذكور في القياس بالفعل من حيث
هو نتيجة او نقيض فان ادوات الاتصال والانفصال تخرجهما عن الخبرية واحتمال
التصديق والتكذيب والنتيجة ونقيضها جزآن محتملان لهما بل المعنى بذلك انهما
مصرح بهما لو اسقطت الادوات المذكورة او قطع النظر عنها فان لم تشتمل القضية
الواحدة على شيء من طرفي النتيجة فلا انتاج اذ لا مناسبة حينئذ بين تلك المقدمة والنتيجة
ولظهوره لم يذكره صاحب الكتاب وان اشتملت على احدهما دون الاخرى
وهو المراد من قوله وان ناسبت اي القضية الواحدة جزء المطلوب فلا بد من
مما يناسب الجزء الآخر فيكون اي ما يناسب الجزء الآخر قضية اخرى ويسمى حينئذ القياس
اقترانيا وهو الذي لا يكون النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل بل يكون النتيجة مذكورة
بالقوة في الكبرى فان في قولنا كل ج ب وكل ب آ المنتج كل ج آ النتيجة في الكبرى بالقوة
لدخول ج تحت ب فان قيل لم لا يجوز ان يلزم المطلوب من قضية غير مشتملة عليه ولا على جزئه

القياس ح

قضية اخرى تشتمل على الطرف الآخر فقط او على احد الطرفين مع الآخر وهو المراد تقدير التقديرات من قوله فلا بد
صح

ينتقل الذهن منها اليه على سبيل الالتزام كما في العكس وعكس النقيض لا يجاب بانه لا يحصل التصديق
بذلك المطلوب الا بعد شعور الذهن باللزوم ثم لا يكفي ذلك ايضا الا بعد العلم بحصول الملزوم
فيتم ايضا تعدد شان ويكون القياس حينئذ استثنائيا على ما اجيب به في المشهور
لان المعتبر في دلالة الالتزام اللزوم لا شعور الذهن به وحصول الملزوم في الذهن
لا العلم بحصوله بل يجاب بالفرق بان القضية المنعكسة مشتملة على جزئي المطلوب وهو العكس
وعكس النقيض وان الذهن لا ينتقل منهما اليهما على سبيل الالتزام على ما قد عرفت
حالهما عند الكلام في تعريف القياس ثم القياس قد يكون واحدا ويسمى بسيطا وقد يكون
اكثر من واحد ويسمى قياسا مركبا ومقدمات البسيط لا تزيد على اثنتين واليه اشار بقوله
والقياس الواحد من اكثر من قضيتين اما ان كان اقترانيا سواء كان حمليا او
شرطيا فلقوله فان المطلوب ليس له الا جزآن هما موضوع ومحمول ان كان حملية
او مقدم وتال ان كان متصلة او غيرهما مما يجري مجراهما ان كان منفصلة فاذا ناسب كل
واحدة من القضيتين جزءا فلا امكان لانضمام الثالثة وهو واضح واما ان كان
استثنائيا فلقوله وفي الشرطية اي وفي القياسات الشرطية وهي اما اقترانية
او استثنائية لا تزيد المقدمات على اثنتين اما في الاقترانية فلان الشرطي ليس له
الا جزآن فاذا ناسب كل من القضيتين جزءا فلا امكان لانضمام الثالثة واما في الاستثنائية
فلانه لم يبق الا الاستثنائيات وبالمقدمة الاستثنائية يتم القياس دون الاحتياج (الاستثنائي صح)
الى ثالثة وفي قوله وفي الشرطية لم يبق الا الاستثناء في الاستثنائيات تعريض
في الشرطية الاقترانية لم يبق شيء يحتاج الى مقدمة اخرى لتزيد المقدمات على
اثنتين والغرض من ان في كلامه اشعارا بان الحكم الاقتراني الشرطي هذا الحكم القياس

البسيط واما مقدمات المركب فيزيد على اثنتين لانه قياس مركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة

ثم تركب النتيجة مع اخرى مقدمة اخرى وهكذا الى ان يصل الى المطلوب ويطوي وهو اما

موصول ذكر فيه النتيجة بالفعل مرتين مرة على انها نتيجة قياس سابق واخرى على انها

مقدمة قياس لاحق كما اذا قلنا كل ج ب وكل ب أ فكل ج أ وكل أ د فكل ج د وهو المطلوب

او تعمل هكذا الى ان ينتهي اليه واما مفصول طويت فيه النتايج غير مطلوب كما اذا قلنا كل ج ب

وكل ب أ وكل أ د فكل ج د وهو المراد من قوله بل يجوز ان يكون قياسات كثيرة مبنية لمقدمتي

قياس واحد والقضية اذا صارت جزء القياس تسمى مقدمة وقبل صيرورتها لا تسمى مقدمة

بل قضية دون العكس ولهذا لم تقل في تعريف القياس انه قول مؤلف من مقدمات تحترزا

عن الدور هذا هو المشهور لكن لو فسر المقدمة بانها قضية جعلت جزء حجة اندفع الدور

ولابد من اشتراك مقدمتي الاقتراني في شيء يسمى الحد الاوسط والا لم يرتبط الاكبر بالاصغر

والاوسط هو المتكرر في المقدمتين المحذوف في النتيجة وانما سمي به لانه واسطة

بين حدي المطلوب به تتبين الحكم باحدهما على الآخر وكل واحد من موضوع المقدمة ومحمولها

يسمى حداً الا ان المحكوم عليه في المطلوب يسمى حداً اصغر لكونه غريباً تحت الاوسط

في الترتيب الطبيعي عند انقياص الحكم الكلي الايجابي والمحكوم به حداً اكبر لكونه كلياً

فوق الاوسط في ذلك الترتيب او لان الموضوع اخس من المحمول لانه

يشبه المادة والمحمول اشرف من الموضوع لانه يشبه الصورة فخص الاخس

بالاصغر والاشرف بالاكبر ويسمى الاصغر والاكبر الطرفين والراسين والمقدمة التي

فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط

مع الطرفين الاخرين اعني الاصغر والاكبر شكلا وتركيب الصغرى مع الكبرى قرينة وضرباً

لينتج م

ثم قلنا كل ج آ م

وكل مقدمة قضية ح

والقرينة بالنسبة الى اللازم عنها لذاتها قياسا واللازم بالنسبة اليها نتيجة وردفا نقيضا
وذلك بعد اللزوم او قبله يسمى مطلوبا واعلم انه يختص بما يتركب من حمليتين وعليه يقاس كلى م
ما يتركب من شرطيتين ومن شرطية وحملية اذ المقدم والتالى فى حكم الموضوع والمحمول
وكذا الحال فى التقسيم الى الاشكال وهى اربعة لا غير لان الحد الاوسط المشترك
من المقدمتين اما ان يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى وهو الشكل
الاول لان لزوم ما يلزم عنه لزوم بديهى ولزوم ما يلزم عن غيره من الاشكال
ليس كذلك بل متبين بهذا الشكل وما تبين بغيره فهو قبل ذلك الغير لا محالة فتكون
او لا نحو كل ج ب وكل ب آ وهو القريب من الطبع جدا ولهذا السابق الاتم اذ سماه م
قياسيته ضرورية المنتجة بينة بذاتها لا تحتاج الى حجة او محمولا فيهما وهو الشكل الثانى لموافقته
الاول فى اشرف مقدمتيه وهو الصغرى لانها لا يكون الا موجبة نحو كل ج ب ولا شئ
من آ ب او موضوعا فيهما وهو الشكل الثالث لموافقته الاول فى اخس مقدمتيه وهو الكبرى
لانها قد يكون سالبة مع ان الايجاب اشرف من السلب نحو كل ب ج وكل ب آ او موضوعا
فى الصغرى محمولا فى الكبرى وهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل آ ب هو البعيد عن الطبع
جدا لمخالفته الاول فى المقدمتين ولهذا اسماه السابق البعيد واهمله المعلم الاول
وغيره من القدماء واليه الاشارة بقوله والشركة لابد وان يقع فى محمول احديهما و
موضوع الاخرى وهو يتناول الشكل الاول والرابع لانه ان كانت الشركة
فى محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الاول وان كانت على العكس فهو الرابع
او موضوعهما وهو الثالث او محمولهما وهو الثانى وغير الاوسط من الحدين يسمى
طرفا والنتيجة تحصل من الطرفين وبحذف الاوسط واذا كان الحد المتكرر عنى

الوسط موضوع المقدمة الاولى ومحمول الثانية فهو الشاني البعيد الذي لا يتفطن لقياسيته من نفسه
فخرف بخلاف الثاني والثالث فان الطبع الصحيح يكاد يتفطن لقياسيتهما قبل ان يتبين
ذلك او يكاد وبيان ذلك يسبق الى الذهن من نفسه فيلحظ لمّيته قياسيته عن قريب فاذا قلنا في الثاني
كل ج ب ولا شيء من آ ب فالفطرة السليمة تتفطن لان الذي هو ب لا يكون الذي
ليس ب قبل بيانهما بالرد الى الاول وبغيره ولا كذلك الرابع ولهذا صار لهما قبول وله اطراح
لا بمجرد الكلفة على ما قيل من ان كلا من الثاني والثالث يرتد الى الاول بعكس
واحد وهذا يفتقد يحتاج الى عكسين فان في ثاني الثاني وفي رابعه وفي رابع الثالث
وخامسه من كلفة العكسين على ما ذكر فلو كان حذفه لمجرد ذلك لعمّ الحذف والاعتبار
وحيث لم يعمّ دل على ان الحذف لعدم تفطن قياسيته من نفسه على ما قال والتام من
الاقترانيات ما يكون الاوسط محمول الاولى فيه وموضوع الثانية وهو البيان
التام لما ذكرنا وههنا دقيقة اشراقية اعلم ان الفرق بين السلب اذا كان في
القضية الموجبة وذلك بان يكون جزء محمولها او موضوعها وبين السلب اذا كان
قاطعا للنسبة الايجابية والمعنى ان الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة
هو ان الاول لا يصح على المعدوم اذ لا بد للاثبات من ان يكون على ثابت بخلاف
الثاني فان النفي يجوز على النفي وفي اكثر النسخ على المنفي ولهذا يصح قولك في زيد المعدوم
ليس هو في الاعيان بصير ولا يصح هو في الاعيان لا بصير وليس معنى هذا الكلام
ما يسبق منه الى الفهم وهو ان موضوع السالبة يجوز ان يكون معدوما في الخارج
دون موضوع الموجبة على ما ظن وعلى كون السالبة اعم من الموجبة لان موضوع
الموجبة ايضا قد يكون معدوما في الخارج كقولنا اجتماع الضدين محال ولا ان

موضوع

بيّنت فحجّ ليس آ فاذا قلنا في الثالث كل ب ج وكل ب آ استنطقت النفس لان ب موج وهو آ فشيء مما هو ج هو آ مم